# الصكوك المالية الإسلامية

## بديلاً عن قروض المؤسسات الدولية
## البنك الدولى وصندوق النقد الدولي
## بالتطبيق على جمهورية مصر العربية
## بعد ثورة ٢٥ يناير

هذا الإصدار

مفتوح لكافة الآراء والاجتهادات، والآراء المطروحة تعبر عن وجهة نظر واجتهادات أصحابها ومؤلفيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأى دار البشير - القاهرة



الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م

رقم الإيداع ٥٢٠٩ / ٢٠١٢

الترقيم الدولى :

L.S.B.N 977-262-124-X

دار البشير
القاهرة
للطباعة والنشر والتوزيع

١٤٥ طريق المعادى الزراعى ـ حدائق المعادى ت : ٢٥٢٥٢٣٩٠
٢٥٢٤٢٦٨٧
محطة المطبعة ـ ص . ب : ١٦٩ المعادى ٠١٢٢٢٢٣٧٧٠٧
٠١٢٢٥٦٤٢١٣٠

E-mail:elbashircairo@hotmail. com

# الصكوك المالية الإسلامية

## بديلاً عن قروض المؤسسات الدولية
## البنك الدولى وصندوق النقد الدولي
## بالتطبيق على جمهورية مصر العربية
## بعد ثورة ٢٥ يناير

د. سامى يوسف كمال محمد

دار البشير
القاهرة
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾

( الآية ٤١ من سورة إبراهيم )

﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا ﴿٢٨﴾ ﴾

( الآية ٢٨ من سورة نوح )

# إهداء

**إلى « أمـى »**

**الحبيبة**



# مقدمة

تعرض الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى العديد من الهزات نوضحها في المؤشرات الآتية:

- حقق ميزان المدفوعات عجزًا كليًا بلغ ٩,٨ مليار دولار خلال العام ٢٠١٠-٢٠١١ مقابل فائض كلي ٣,٤ مليار دولار في العام السابق.
- انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٣٢ مليار دولار في العام السابق ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ١٦ مليار دولار في العام ٢٠١٠ -٢٠١١.
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى ٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠-٢٠١١ بدلاً من ٦,٨ مليار دولار في العام السابق.
- انخفاض معدلات النمو إلى ١,٥٪ بدلاً من ٤,٥٪ في العام السابق ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- انضمام ١,٥ مليون مصري إلى طابور البطالة، منهم نحو ٦٠٠ ألف فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص و٨٠٠ ألف كان المفترض إيجاد وظائف لهم.

وكان على الحكومة المصرية المؤقتة العمل بسرعة لمواجهة هذا الانخفاض عن طريق الاقتراض الخارجي من الوسائل التالية:

**أولاً:** دول الخليج العربي، ولكن هذا الاتجاه واجه العديد من الصعوبات تمثلت في:

- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اللوبي اليهودي للضغط على دول الخليج لعدم منح مصر تسهيلات وقروض.
- التعاطف مع النظام السابق لموقفه من حرب الخليج.
- الخوف من تصدير الثورة إلى دول الخليج.

**ثانياً:** قروض المؤسسات المالية الدولية وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهناك رأيان في هذه القروض:

**الرأي الأول:** أنه لا مفر من الاقتراض من البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي.

**الرأي الثاني:** أن هذه القروض ترتبط بشروط اقتصادية وسياسية في غير صالح الطبقة المتوسطة والفقيرة وتضعف السيادة الاقتصادية والسياسية للدول.

ونتناول في هذا الكتاب بالعرض والتحليل مخاطر قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما يرتبط بها من شروط اقتصادية وسياسية والآثار السلبية لهذه الشروط في **الفصل الأول** كما يلي:

**المبحث الأول:** يستعرض أهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

**المبحث الثاني:** يستعرض سياسات وتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية.

**المبحث الثالث:** اعتراف قراصنة القروض والدور الخفي الذين يقومون به من أجل إخضاع الدول النامية سياسيًا واقتصاديًا، والتحالف الاستراتيجي لتحقيق هذا الهدف بين:

- الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- المؤسسات المالية الدولية، ومن أهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- الشركات المتعددة الجنسيات.
- الاتفاقيات التجارية الدولية من أجل السيطرة على دول العالم الثالث، وبخاصة الدول الإسلامية وإخضاعها سياسيًا واقتصاديًا.

**المبحث الرابع:** من الواقع العملي نقدم الدليل على الآثار السلبية لشروط قروض المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على جمهورية مصر العربية باعتبارها من الدول التي نفذت تعليمات هذه المؤسسات، وتركيا وماليزيا باعتبارهما من الدول التي رفضت تنفيذ هذه التعليمات والشروط، ومقارنة بين اقتصاديات هذه

الدول والنتائج التي وصلت إليها اقتصادياتها.

وأخيرًا نقدم البديل لهذه القروض من خلال قيام الحكومة المصرية والمؤسسات العامة والخاصة بإصدار صكوك مالية إسلامية لتمويل خطط التنمية ومواجهة الانخفاض في المؤشرات الاقتصادية، وهذا ما سوف نتناوله في **الفصل الثاني** من هذا الكتاب كما يلي:

**المبحث الأول**: الصكوك المالية الإسلامية.

**المبحث الثاني**: مصر والصكوك المالية الإسلامية.

**المبحث الثالث**: الصكوك المالية الإسلامية المقترحة ومتطلبات نجاحها.

**المبحث الرابع**: الصكوك المالية الإسلامية – المخاطر، المعوقات، المزايا.

# الفصل الأول

## البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

## - التعريف - الأهداف - المخاطر - النتائج

# المبحث الأول
## البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
## النشأة –التعريف- الأهداف

**مقدمة:**

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل المؤسسات على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية، كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي:

- **المقرضون والمستثمرون:**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم، حيث يصل حجم الإقراض إلى ما بين ٤٠ مليار و٥٠ مليار دولار أمريكي سنويًا توجه إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض والمنح للحكومات، وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية، كما تقوم مؤسسات أخرى بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص.

- **وسطاء معرفة:**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات، كما تعد في الحقيقة الجهة

المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي والاستثمار، ونظرًا للدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في مجال الإقراض والمعرفة، فهي تتمتع بأثر كبير على عملية رسم السياسات في معظم الدول في مناطق أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط وشرق أوربا.

- **حارس البوابة:**

تؤثر المؤسسات المالية الدولية على إجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح أمام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة على حجم مساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول، كما أن دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوي بالنسبة للدول التي تعتمد على المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال.

وفيما يلي عرض بنشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أولاً: **البنك الدولي:**

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المعروف بالبنك الدولي[1] في عام ١٩٤٤ لمساعدة أوربا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك في غضون سنوات قليلة إلى البلدان النامية.

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها ١٨٧ مساهمين فيها، ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي، وبصفة عامة يكون

---

(1) http://web.worldbank.org

المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء، ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى ٢٥ مديرًا تنفيذيًا، يعملون في داخل البنك الدولي، ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين -وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة- مديرًا تنفيذيًا، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديرًا تنفيذيًا.

بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطًا وثيقًا مع البنك الدولي وهي: مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معًا مجموعة البنك الدولي.

ويمكن توضيح أهداف ومهام كل مؤسسة في الجدول التالي:

| اسم المؤسسة | تاريخ الإنشاء | الأهداف |
|---|---|---|
| مؤسسة التمويل الدولية | ١٩٥٦ | منح القروض والاستثمار بحصص في المشروعات الاستثمارية، وتوفير المعونة الفنية لهذه المشروعات في الدول النامية. |
| الوكالة الدولية لضمان الاستثمار | ١٩٨٨ | تزويد القطاع الخاص بتأمين المخاطر السياسية بهدف تشجيع الشركات على الاستثمار في الدول النامية وتوفر الخدمات القانونية والمشورة الإستراتيجية. |

| | | |
|---|---|---|
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | ١٩٤٤ | ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدًا حقيقي ويمنح القروض للدول التي تتمتع بأهلية ومراكز مالية تمكنها من السداد. |
| مؤسسة التنمية الدولية | ١٩٦٠ | مساعدة البلدان الأكثر فقرًا في العالم، وتهدف إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال:<br>– تقديم قروض بدون فائدة.<br>– منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي.<br>– تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة.<br>– تحسين الأحوال المعيشية للشعوب. |

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي –البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)– قروضًا منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحًا إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ، أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق، وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في

الأسواق المالية العالمية، وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هـامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي مـن قيامـه بإقراض رأس المال الخاص به، ويتـألف رأس المـال هـذا مـن احتياطيـات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء، كذلك يمول دخل البنك الـدولي للإنـشاء والـتعمير المـصاريف التـشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

**وفيما يلي الوظائف الرئيسية للبنك الدولي:**

يمول البنك الدولي نوعين أساسيين من العمليات: عمليات الاسـتثمار وعمليات لأغراض سياسات التنمية.

**(١) عمليات الاستثمار:**

توفر قروض واعتمادات ومنح الاستثمار موارد تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وقد شـكّلت عمليـات الاستثمار على مدى العقدين الماضيين من السنين حـوالي ٧٥ - ٨٠ ٪ في المتوسط من حافظة البنك.

وتغيرت عمليات الاستثمار مع مرور الوقت. وقد تركّز إقراض ومنح عمليات الاستثمار ـ في بادئ الأمر ـ على تأمين الحصول على التجهيـزات والخدمات الهندسية والأهلية (إنشاءات)، ولكنـه أصـبح الآن أكثـر تركيـزًا علـى إقامـة المؤسـسات والتنميـة الاجتماعيـة، وتحـسين البنيـة الأساسـية للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص.

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات الاستثمار للبلدان المقترضة، شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُـستحقة لمجموعة البنك.

### (٢) عمليات سياسات التنمية:

تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة تسمح للبلدان تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعلية أو محتملة لها أصول محلية أو خارجية، وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني، وعلى مدى السنتين الماليتين ٢٠٠٦، و٢٠٠٧ لم تتجاوز عمليات سياسات التنمية في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ٣٠ ٪ من إجمالي ارتباطات البنك المالية.

ومن الممكن أن تكون عمليات سياسات التنمية عمليات قائمة بذاتها، أو جزءًا من سلسلة برنامجية من العمليات في أغلب الأحوال، وفي العمليات البرنامجية يساند البنك تنفيذ برنامج متوسط الأجل لإصلاح السياسات من خلال سلسلة من العمليات السنوية، يتم صرف كل منها مقابل مجموعة متفق عليها بصورة مشتركة من إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية.

وتستخدم البلدان القروض الاستثمارية المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة عريضة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تُعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلاً سريع الدفع من أجل مساندة السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلد المعني.

ويتم تقييم عرض المشروع الخاص بالجهة المقترضة لضمان سلامته من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، وأثناء التفاوض على القرض يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج المرجوة ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ، بالإضافة إلى جدول صرف مدفوعات القرض، وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل

قرض من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقًا للشروط التي تم الاتفاق عليها.

**(٣) الصناديق الاستئمانية والمنح:**

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في الصناديق الاستئمانية الموجودة في البنك الدولي، وتتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية، وتتباين هذه المبادرات تباينًا كبيرًا من حيث حجمها ومدى تعقّدها، حيث تتراوح بين ترتيبات بمليارات الدولارات كصندوق تمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون، وصندوق البيئة العالمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى مشروعات قائمة بذاتها أصغر حجمًا وأكثر بساطة.

كما يقوم البنك الدولي بتعبئة موارد خارجية لعمليات التمويل الميسر والمنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى موارد مالية للمساعدة الفنية غير الإقراضية والأنشطة الاستشارية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج.

وتؤكد المنح المباشرة التي يقدمها البنك الدولي إلى منظمات المجتمع المدني على أهمية المشاركة الواسعة النطاق من قبل جميع الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في التنمية، وتهدف هذه المنح إلى تعزيز الصوت المسموع والتأثير الملموس للفقراء والجماعات المهمشة في عملية التنمية.

الجدير بالذكر أن منح المؤسسة الدولية للتنمية -التي يتم تمويلها بشكل مباشر أو إدارتها من خلال الشراكات- قد استخدمت فيما يلي:

- تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

- مساندة برامج اللقاحات والتحصين للحد من الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.
- مكافحة وباء الإيدز.
- تدعيم منظمات المجتمع المدني.
- خلق المبادرات المعنية بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري).

**(٤) الخدمات التحليلية والاستشارية:**

بينما يُعرف عن البنك الدولي في المقام الأول أنه جهة تمويلية، إلا أن أحد الأدوار الأخرى التي يضطلع بها يتمثل في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات المعلومات إلى البلدان الأعضاء لتمكينها بالتالي من إجراء التحسينات الدائمة التي تحتاجها شعوبها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي بيان على سبيل المثال لا الحصر لبعض الطرق التي يقوم البنك الدولي من خلالها بتقديم خدماته التحليلية والاستشارية والمعرفية إلى عملائه من البلدان وحكوماتها والعاملين في مجالات التنمية بها وإلى عموم الجمهور أيضًا:

- دراسات تقييم أوضاع الفقر.
- الدراسات الاجتماعية والهيكلية.
- تقارير القطاعات.
- تبادل المعارف.
- استعراضات الإنفاق العام.
- المذكرات الاقتصادية القطرية.

**(٥) بناء القدرات:**

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية الأخرى للبنك الدولي في زيادة وتعزيز قدرات شركائه وشعوب البلدان النامية وموظفيه وخبرائه لتمكينهم

من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم المساعدات الفنية، وتحسين أداء الحكومات، وتقديم الخدمات، وتشجيع النمو الاقتصادي، والحفاظ على استمرارية البرامج الرامية لتقليص الفقر.

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية للبنك الدولي، تقوم المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقرًا، وتهدف المؤسسة التي أُنشئت في عام ١٩٦٠ إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنحٍ لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

وقد أصبحت اتفاقية تأسيس المؤسسة سارية النفاذ في عام ١٩٦٠، وتمت الموافقة على تقديم أول قروض للمؤسسة تُعرف بالاعتمادات في عام ١٩٦١ إلى كل من شيلي وهندوراس والهند السودان.

تضم المؤسسة الدولية للتنمية حاليًا ١٧٠ بلدًا عضوًا يكتتب الأعضاء في الاكتتاب الأولي للمؤسسة، وفي العمليات اللاحقة لتجديد الموارد، وذلك عن طريق تقديم ما يلزم من مستندات وسداد المدفوعات المطلوبة في إطار ترتيبات تجديد الموارد.

وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي، والذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية، وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي، ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية، حيث أن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة.

وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدِّ بلدان العالم فقرًا والبالغ عددها ٧٩ بلدًا، بينها ٣٩ بلدًا في أفريقيا، كما أن هي أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية

الأساسية في البلدان الأشد فقرًا.

وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال (أو ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة، وهذا يعني أن اعتمادات المؤسسة تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها إلى ما بين ٣٥ إلى ٤٠ سنة، وتشمل فترة سماح مدتها ١٠ سنوات. كما تقدم المؤسسة منحًا إلى البلدان التي تعاني ارتفاعًا في أعباء مديونيتها.

تعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يُعرَّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين، ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنويًا، وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ١١٦٥ دولارًا أمريكيًا.

وبعض البلدان مثل الهند وباكستان تكون مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بناءً على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضًا بالملاءة الائتمانية للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي تعرف باسم «البلدان الخليطة».

ويوجد حاليًا ٧٩ بلدًا مؤهلاً لتلقي موارد المؤسسة، وتضم تلك البلدان معًا نحو ٢,٥ مليار شخص، يشكلون نصف مجموع السكان في بلدان العالم النامية، وجدير بالذكر أن حوالي ١,٥ مليار نسمة في هذه البلدان يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم.

- التقسيم حسب المناطق فينقسم إلى:

أفريقيا جنوب الصحراء ٤٩٪.

جنوب آسيا ٣٢٪.

شرق آسيا والمحيط الهادئ ١١٪.

أوربا وآسيا الوسطى ٤٪.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٢٪.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٪.

– أما التقسيم حسب القطاعات فيقسم إلى:

الإدارة العامة والقانون ١٨٪.

القطاع الاجتماعي ٢٩٪.

الزراعة ٨٪.

الصناعة ٢ ٪.

القطاع المالي ٥٪.

القطاع المالي ٣ ٪.

وفي السنة المالية ٢٠١٠ (التي تنتهي في ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٠، بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها المؤسسة ١٤,٥ مليار دولار أمريكي، تم تقديم ١٨ ٪ منها على أساس منح، وتضمنت الارتباطات الجديدة في السنة المالية ٢٠١٠ ما يبلغ ١٩٠ عملية جديدة، قد قامت المؤسسة منذ عام ١٩٦٠ بإقراض ٢٢٢ مليار دولار أمريكي لـ ١٠٨ بلد، وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية ما يناهز ١٣ مليار دولار أمريكي.

وتعالج العمليات التي تموها المؤسسة بصفة أساسية: مجالات التعليم، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي، والإجراءات الوقائية البيئية، وإدخال تحسينات على مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، والبنية الأساسية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه المشاريع الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة مستويات الدخل، وتحسين الظروف المعيشية.

كما تقوم المؤسسة بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بتصميم يتسم بالحنكة للسياسات بغرض تخفيض أعداد الفقراء، وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضًا بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون

والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون، وقامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناء على درجة خطورة معاناة البلدان من المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون.

بينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي، كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها.

### ثانيًا: صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي[1] هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبًا، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة، فهو يشرف على النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشئون النقدية الدولية، وتتضمن أهداف صندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات

(1) ttp://www.imf.org

موازين المدفوعات.

ويقوم الصندوق بما يلي:

- متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر.
- تقديم المشورة لأعضائه بشان السياسات الاقتصادية، والعمل على إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الإصلاحات.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

يحصل الصندوق على أمواله من بلدانه الأعضاء، ويمكنه استخدامها في إقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية، وتبعًا لحجم الحصص الذي يعتمد في الأساس على الحجم الاقتصادي للبلدان الأعضاء، يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الإقراض الذي يوفره له الصندوق، وقد سبق لصندوق النقد الدولي الذي يمكنه تدبير الأموال أيضًا عن طريق الاقتراض إن حصل على منح وإعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة للبلدان منخفضة الدخل.

يقدم الصندوق المساعدة لاقتصاديات بلدانه الأعضاء في إدارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشأن السياسات وإقراض البلدان التي تمر بعسر مالي، ويتمثل دور الصندوق في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول.

وبوسع أي بلد عضو الاقتراض من الصندوق إذا ما واجه مشكلات

في المدفوعات مع بقية العالم، أي إذ بدأت أمواله وأرصدته تنفذ نتيجة لشرائه سلعًا أو خدمات من الخارج أكثر من السلع والخدمات التي يمكنه تصديرها أو نتيجة لنقل المستثمرين رءوس أموالهم إلى الخارج، ويقدم صندوق النقد الدولي تمويلاً مؤقتًا لتيسير عملية التصحيح الضرورية للبلد المعني.

صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض على البلدان، بل يقدم الدعم المالي عندما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبًا لهذه المساعدة، تختلف أسعار الفائدة مع النوع من القروض لكنها أفضل من أسعار السوق بشكل ملموس، وكثير من هذه البلدان لديها قدرة محدودة على الحصول على التمويل من أسواق رأس المال الدولية فيما يرجع بصفة جزئية إلى المصاعب الاقتصادية.

وصندوق النقد الدولي مسئول أمام حكومات بلدانه الأعضاء، وذلك في الأساس من خلال ممثليها في المجلس التنفيذي الذي يتألف من ٢٤ عضوًا يتم اختيارهم بواسطة كل الدول الأعضاء، ويتولي المجلس التنفيذي الذي يجتمع عادة ثلاث مرات في الأسبوع متابعة أعمال الصندوق اليومية بالتعاون مع المدير العام ونوابه وهيئة من موظفي الصندوق، ويكون ذلك تحت السلطة العليا لمجلس المحافظين الذي يتألف من وزراء مالية جميع البلدان الأعضاء وغيرهم من كبار المسئولين فيها، وقد تم إصلاح كبير مؤخرًا تزيد بمقتضاه القوة التصويتية للاقتصاديات الناشئة، بحيث تصبح البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن البلدان العشرة الأولى من حيث قوة التصويت.

**الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:**

أنشئ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي أنشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما، وإن كانت ذات صلة، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول على الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو

الاقتصادي السليم القابل للاستمرار، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع بعينها، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولاً لمساعدة أي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع، بينما يقوم البنك الدولي أساسًا بتقديم المساعدات الإنمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

استعرضنا في هذا المبحث مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من أكبر المؤسسات المالية الدولية، ولكن هل هذه الأهداف التي عبر عنها البنكان من أهداف نبيلة هي الواقع؟ أم أن هناك دور وأهداف خفية مستترة تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها؟ وهذا ما سوف نتناوله في المباحث التالية كما يلي:

**المبحث الثاني**: أهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

**المبحث الثالث**: قراصنة القروض.

**المبحث الرابع**: تأثير تنفيذ سياسات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مصر وتركيا وماليزيا، فمصر التزمت التزام كامل بشروط وتعليمات هذه المؤسسات وتركيا وماليزيا من الدول التي رفضت هذه الشروط والتعليمات واعتمدت بشكل كبير على مواردها الذاتية.

# المبحث الثاني

## سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية

مقدمة:

استعرضنا في المبحث السابق مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من أكبر المؤسسات المالية الدولية، وفي هذا المبحث نحلل أهداف هذه المؤسسات في الدول النامية بالتفصيل، ونستنتج بعد ذلك هل هذه السياسات في صالح هذه الدول والطبقة الفقيرة والمتوسطة؟ أم تهدف على المدى الطويل إلى سحق هذه الطبقات على حساب الرأسمالية العالمية؟

### صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية(١):

صندوق النقد الدولي لديه وصفه تتكون من شقين أساسيين هما:

١ - سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص:

وهذه السياسات معناها مسانده وتشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي، بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة، لذلك فان هذه السياسات تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق:

- تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص.
- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والأجنبي من نشاطه في المشروعات الجديدة.

---

(١) د/ حامد محمود مرسي، قصة المرأسمالية المرعبة في النهب والقتل، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٠، ص ٧٤.

- تقديم تيسيرات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة.
- منع الرقابة على الأسعار.
- زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية حتى يمكن حفز القطاع العائلي على القيام بالادخار، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى خفض موارد الدولة الضريبية، إلا أن هذا الخفض سيكون مؤقتًا، إذ أن من شأن هذه الإجراءات والحوافز أن تحدث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول، وتخلق فرصًا جديدة في السوق المحلي، مما يحفز المزيد من نمو الناتج، وهذا بدورة يجلب عائدات ضريبية أكبر، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثمارها في الوقت الذي تبقي فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيًا.

٢- سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة:

صندوق النقد الدولي يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها: تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتتمثل هذه السياسات في:

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة، نتيجة لوجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسائر.
- تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية.
- تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيًا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد.
- خفض الأجور ووضع حد أقصي لها الوظائف المؤقتة، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة أو غير الأكفاء وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد.
- امتناع الدولة على الدخول في المجالات الاستثمارية، التي يمكن

للقطاع الخاص القيام بها، وأن ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الأساسية فقط.

- رفع أسعار مواد الطاقة، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها.
- بيع المشروعات المملوكة للدولة.
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تلك هي السياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية، وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت، في ضوء جدول زمني معين، وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول على الموارد المالية المقررة في البرنامج، ويرسل صندوق النقد الدولي بعثه كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا.

## البنك الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية[١]:

عندما تلجأ أي دولة نامية إلى البنك الدولي من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية، فإن البنك الدولي يشترط أن توافق هذه الدول أولاً على ما يراه صندوق النقد الدولي حتى يمكن للبنك الدولي أن يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج إليها.

وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق في التعامل مع الدول

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٧.

النامية، حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي، تتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاث محاور رئيسية هي: تحرير الأسعار، حرية التجارة والتحول نحو التصدير، خصخصة القطاع العام.

لقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة، المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية كما يلي:

أ - في بداية الأمر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة، والاعتماد على آليات السوق، والتخلص من الاحتكار الحكومي، وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقًا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات.

ب - تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال عقود خاصة، وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة.

جـ - التصفية وبيع أصول المشروع إذا كان المشروع فاشلاً، وليس هناك أمل في إصلاحه.

د - السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة.

هـ - السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمرافق العامة، وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات.

و - التحول إلى الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها إلى القطاع الخاص.

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاه الخصخصة إلى ما يسمي بتوافق واشنطن الذي تم صياغته في عام ١٩٨٩ بين

كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق على أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق «الثروات - رءوس الأموال - الخدمات - البراءات»، وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيًّا تمامًا تستولي عليه بما تملكه من رءوس أموال وشركات متعددة الجنسيات، وتتمثل أهم المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي:

❖ من الضروري في كل بلد مدين البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين:

- تخفيض العبء الضريبي على الدخول الأكثر ارتفاعًا لتحفيز رجال الأعمال على الاستثمار.

- توسيع القاعدة الضريبية بمعني إلغاء الإعفاءات الضريبية عن الأفراد الأقل دخلاً من أجل زيادة الحصيلة الضريبية.

❖ تحرير الأسواق المالية.

❖ ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية.

❖ تصفية القطاع العام.

❖ تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية.

❖ تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة على التصدير.

❖ الحد من عجز الموازنة العامة للدولة وإلغاء الدعم أو المنح للشركات من أجل تخفيض الأسعار.

هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطن صيغت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنون الفقير من أجل السيطرة على الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في البلاد النامية (نمط التخصيص وتقسيم العمل، توزيع الدخول، دور الدولة، العلاقات الاقتصادية الدولية).

وهذه الآليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لتأمين سيطرة رأس المالي الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال، وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة الأولى لتنفيذ هذه السياسات.

## المبحث الثالث

## اعترافات قرصان قروض دولي

**مقدمة:**

قراصنة القروض نخبة من الرجال والنساء هدفهم الأساسي بناء إمبراطورية عالمية، وهم يستخدمون المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخلق أوضاع تخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة أو شركات.

يؤدي قراصنة الاقتصاد بعض الخدمات، أهمها منح القروض لإقامة البنية التحتية، وبناء محطات الكهرباء ومد طرق رئيسية، وإنشاء موانئ ومطارات ومناطق صناعية، هذه القروض مشروطة بأن تتولى إقامة هذه المشروعات وإدارتها شركات أمريكية، وجوهر الأمر أن لا يخرج القدر الأكبر من أموال القروض من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومعيار النجاح الرئيسي لقرصان القروض يتمثل في قدرته على أن تكون القروض التي يقعدها مع أي دولة كبيرة لدرجة تضمن عجز الدول المقترضة عن سداد ما عليها من ديون، وبذلك تظل مثقلة بالديون وبالتالي من السهل السيطرة على هذه الدولة.

وكشف جون بركنز في كتابه[1] Confessions of an Economic Hit Man عن هذه المهنة، والذي لم يكن اختياره من فراغ ليكون قرصان قروض، فقد تم ترشيحه من قبل جهات عديدة كلفت سيدة تدعي «كلودين مارتن» مستشار خاص لشركة «شاس تي مين» بتدريبه في مهنته الجديدة كقرصان قروض، ولقد أخبرته بأنه أمامه هدفين أساسيين من عمله كقرصان قروض:

---

(1) John Perkins , Confessions of an Economic Hit Man,Publishing by: Berrett-Koehler Publishers,Inc.San Francisco,CA, USA , 2004

**الأول**: اختلاق مبررات للقروض الدولية الضخمة التي تمنح للدولة التي سيعمل فيها مع إعادة ضخ هذه الأموال في الشركات الأمريكية.

**الثاني**: العمل على إفلاس تلك الدول التي حصلت على قروض بحيث تظل هذه الدول مدينة إلى الأبد، وتصبح أهدافًا سهلة عندما تدعو الحاجة إلى خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية، تصويتًا في الأمم المتحدة أو تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية.

ولقد أوضحت كلودين لجون بركنز طبيعة عملهم بقولها: نحن نادي صغير نتقاضى أجورًا كبيرة لنخدع دولاً كثيرة في أنحاء العالم، ننهب منها مليارات الدولارات، جزء كبير من عمل قرصان القروض هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءًا من شبكة واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية، وفي النهاية فإن هؤلاء القادة سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولاءهم، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد ومتى نريد من أجل إشباع حاجاتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالمقابل فإن هؤلاء القادة السياسيين يتمتعون بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمتهم حتى لو كانت قمعية، ويدعمون بالمشروعات الكبيرة في البنية التحتية التي لا تحقق عائد اقتصادي، ولكنها تحقق عائد اجتماعي توفر لهم الغطاء لاستقرارهم السياسي.

الكتاب: يعتبر شهادة لأحد أولئك الرجال المحترفين الذين يرتدون ملابس فاخرة، ويتنقلون عبر العالم في رحلات فارهة، ويتقاضون أجورًا فلكية من أجل نهب بلايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم.

يأخذ أولئك الرجال المال من البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات المساعدة الأجنبية، ويحولونها بطرق مراوغة إلى الشركات الكبرى، لتجنيها حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية، وتتباين وسائل هؤلاء الرجال بين تلفيق

التقارير المالية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والابتـزاز، والجنس، والقتل.

يتألف الكتاب من أربعة أجزاء مقسمة حسب المراحل الزمنية التي قضاها مؤلف الكتاب «جون بيركينز» في خدمة نظام الاغتيال الاقتصادي للشعوب، وتضم هذه الأجزاء الأربعة ٣٥ فصلاً.

وعمل جون في وكالة الأمن القومي في عام ١٩٦٨ كقرصان قروض، وتم اختياره ضمن فيالق السلام في الإكوادور، والتقي في الإكوادور بنائب رئيس شركة «مين» الاستشارية العالمية الذي يعمل أيضًا ضابط اتصال في وكالة الأمن القومي، التحق بوظيفة في شركة «مين» واجتاز تدريبات سرية في بوسطن للحصول على وظيفة قرصان القروض، ثم أرسل إلى أندونيسيا ضمن فريق من ١١ عضو ثم توالت السفريات إلى آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وفي عام ١٩٧٥ ترقي ليصبح أصغر شريك في شركة «مين».

ومن أهم الاعترافات التي جاءت في الكتاب ما يلي:

- الإمبراطورية الأمريكية تعتمد على كون الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية، فالولايات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار، وبالتالي يمكنها تقديم القروض بهذه العملة مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد ديونها.
- العنصر الخفي في المشروعات التي يمولها قرصان القروض: أنها صممت من أجل خلق أرباح طائلة لشركات المقاولات الأمريكية، وتركيز الثروة في العائلات الغنية ذات النفوذ في البلاد المتلقية للقروض تضمن التبعية الاقتصادية والسياسية، وأخيرًا والاهم أن عبء خدمة هذه القروض سيحرم الفقراء في هذه الدول من الخدمات الحكومية والدعم المالي للطبقة الفقيرة، وبهذه الطريقة المخادعة لا تغادر الأموال مقار الهيئات الدولية المانحة والقابع أكثرها في الولايات المتحدة، حيث تتحول ببساطة من حسابات بنوك واشنطن إلى حسابات شركات في نيويورك أو

هيوستن أو سان فرانسيسكو، فإنه يبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض والفوائد.

- ما حل بكثير من شعوب العالم من كوارث بسبب عمليات الاغتيال والقرصنة الاقتصادية التي مارسها هو وحفنة من زملائه، وأدت إلى جلب المآسي الاقتصادية على الشعوب إضافة إلى التخلص من زعماء وقادة وطنيين لقوا حتفهم بسبب معارضتهم تلك المنظومة من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التي تسعى لبناء إمبراطورية عالمية.

- ويأتي جزء من الإجابة من خلال تدليل «بيركنز» بأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى ٢,٥ تريليون دولار، وأن خدمة هذه الديون بلغت ٣٧٥ مليار دولار سنويًا في عام ٢٠٠٤، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم، ويمثل ٢٠ ضعفًا مما تقدمه سنويًا الدول المتقدمة من مساعدات خارجية.

- المفاهيم الاقتصادية الجيدة من خلال المطالبة بخصخصة الشركات والقطاعات الخدمية، ثم إلغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الشركات الوطنية، بينما الولايات المتحدة وشركاؤها من الدول الصناعية مستمرة في تقديم الدعم لقطاعات أعمالها، وفرض القيود لحماية صناعتها مثل الحماية الفكرية.

- التغلب على ارتفاع أسعار النفط من خلال توجيه استثمارات إلى مناطق القطبية وألاسكا لاستخراج البترول وتعويض الفائض في الميزان التجاري لصالح دول الخليج العربي من خلال تصدير السلاح للشرق الأوسط، وبناء المشروعات العملاقة الترفيهية غير الإنتاجية في الخليج العربي بواسطة الشركات الأمريكية.

- التشابك الأخطبوطي بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبرى، ويظهر ذلك من خلال برنامج الغذاء للسلام الذي هدف إلى دعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة وترسيخ اعتماد الآخرين على

الغذاء الأمريكي من جهة أخرى.

- تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ للشركات الأمريكية:
  - فنزويلا، المكسيك، والخليج: شركات النفط.
  - أمريكا الوسطي، الكاريبي: العمالة الرخيصة.
  - الصين: للاستهلاك.
- سعت الوليات المتحدة الأمريكية وأوربا من خلال:
  - المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
  - منظمة التجارة العالمية.
  - شركات متعددة الجنسيات.

إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر وغير عادل مع إعطاء جزء من الكعكة العالمية للطبقة الحاكمة الثرية في الدول النامية لتنفيذ مصالح الشركات متعددة الجنسيات من فتح أسواق تلك الدول لها إلغاء المعوقات السعرية والضريبية والجمركية والدعم بمختلف أنواعه لصناعات المحلية.

- حقوق الملكية الفكرية في مجال الاختراعات والصناعات الدوائية والزراعة للدول الكبرى حتى تستمر الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وفي المقابل لا توجد حقوق الملكية الفكرية على أسرار أدوية الأعشاب، وطرق العلاج الطبيعي الأخرى التي تراكمت خبراتها في دول العام النامي.
- يعترف «جون بركنز» أنه والخبراء الاقتصاديين قاموا بتطويع اللغة لتغليف استراتيجياتهم في النهب الاقتصادي، وذلك باستخدام مفاهيم مثل – الحكم الرشيد – تحرير التجارة – حقوق المستهلك، بحيث لا تكون السياسات الاقتصادية جيدة إلا من خلال منظور الشركات الكبرى.
- في حالة فشل قرصان القروض ستدخل الساحة فصيلة أكثر شرًّا (فصيلة الثعالب) هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين يهدفون إلى

الاغتيال، وإن حدث وفشل هؤلاء الثعالب ليس هناك إلا حل واحد وهو الحروب كما حدث في العراق.

● من المهام الرئيسي التي يتدرب عليها قرصان القروض هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءًا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية كي يقع هؤلاء القادة في شراك ديون مرهقة تضمن خضوعهم، فيلجئون إلى قراصنة الاقتصاد ويقعون في مخططاتهم، وكلما طلبوا أموالاً وإعانات وجدوا ما يطلبون.

وفي كافة الأمثلة السابقة كانت الأهداف واحدة وتمثلت في دفع هذه الدول إلى حالة من الإفلاس، ورفع حد الفقر، وزيادة البطالة، وتفاقم الدين العام وإرباك الميزانية السنوية بسداد الديون الخارجية.

ويؤيد الكاتب هذه الاعترافات بمجموعة من الأمثلة التي توضح التناقض في السياسات الأمريكية في العديد من القضايا في حالة توافر مصحتها أو عدم توافر هذه المصلحة:

❖ هللت الدعاية الإعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي، ولكن في عام ١٩٧١ ومع ظهور بوادر تنافسية من أوربا واليابان، أعلن الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة، وذلك بحل النظام الاقتصادي القائم نظام «بريتون وودز» وقام برفع الغطاء الذهبي للدولار، مما أعطى ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم من دون قيود.

❖ وخلال الممارسات السابقة وجدت دولة مثل الإكوادور نفسها مضطرة لبيع غاباتها في حوض نهر الأمازون إلى شركات البترول الأمريكية، لكون مخزون غابات الأمازون من النفط يحتوي على احتياطي ينافس نظيره في الشرق الأوسط، وفي الإكوادور وغيرها من حقول التجارب التي لعب فيها القراصنة دورهم تذهب ٧٥ ٪ من عائدات

البترول للشركات الأمريكية، بينما تحصل الدولة محل التجربة على النسبة الباقية، التي يذهب ٧٥ ٪ منها لسداد الديون الخارجية والمصروفات الحكومية، والمحصلة أنه لا يتبقى سوى ٢٥ ٪ لبرامج الصحة والتعليم ودعم الفقراء.

❖ ليس البترول وحده هو هدف الاغتيال الاقتصادي للأمم، ففي المجال الزراعي ظهرت شركات هيمنة عالمية، مثل شركة الفواكه المتحدة «يونايتد فروت» الأمريكية التي صارت من القوى المسيطرة على أمريكا الوسطى بما لها من مزارع كبرى في كولومبيا ونيكارجوا وكوستاريكا وجامايكا وسانت دومينجو وجواتيمالا وبنما، وحين حاول بعض الزعماء مواجهة الاحتكار الزراعي لهذه الشركة قامت الـ «سي. أي. إيه» بتدبير عمليات انقلاب ضدهم، جاءت برؤساء موالين حافظوا على مصالح تلك الشركات.

❖ لم يقف الأمر عند مستوى الانقلابات العسكرية المدعومة أمريكيًا، بل تجاوز ذلك إلى الغزو والإنزال العسكري، على نحو ما جرى في عدة دول في مقدمتها العراق وبنما، وخلال الغزو لم تدخر القوات الأمريكية جهدا في حرق المدن وقتل الآلاف من الأطفال والمدنيين الأبرياء وتشريد السكان، وفي حالة مثل العراق يؤكد المؤلف أن أهميته لا تقتصر على البترول، فهناك المياه والواجهة البحرية والموقع الاستراتيجي والسوق الواسعة لبيع التكنولوجيا الأمريكية، ولقد بات واضحًا منذ عام ١٩٨٩ للنخبة الأمريكية التي ساندت صدام حسين في حربه ضد إيران أنه لن يسير في السيناريو الاقتصادي المرسوم له، ومَن ثم لقي عقابه القاسي ليكون عبرة للجيران.

يتضح مما سبق الدور الخفي للمؤسسات المالية الدولية والتحالفات الإستراتيجية بين هذه المؤسسات والأجهزة الاستخباراتية للدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات من أجل

الهيمنة سياسيًا واقتصاديًا على الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية منها بصفة خاصة، والعمل على استمرار فقر هذه الدول وعدم النهوض من كبوتها، وفرض عليها العديد من الاتفاقيات مثل (الجات) بهدف إخضاع هذه الدول وترسيخ مبدأ التخصص الدولي حيث تستمر الفجوة بين الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات الصناعية غالية الثمن ودول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية والتي تعمل على إنتاج وتصدير المواد الخام والسلع الزراعية رخيصة الثمن.

# المبحث الرابع

# أثر سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مصر وماليزيا وتركيا

مقدمة:

بعد ما استعرضنا سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية وتوقع آثارها السلبية، وشهادة أحد قراصنة القروض للدور الخفي لهذه المؤسسات، نثبت بالتجربة والواقع العملي أثر هذه السياسات على مصر كأحد الدول التي التزمت بتطبيق هذه السياسات وتركيا وماليزيا كمثال للدول التي رفضت الاستسلام لكافة شروط وتعليمات هذه المؤسسات واعتمدت على مواردها الذاتية.

**علاقة مصر مع البنك الدولي:**

كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى البنك الدولي عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٩٩ حصلت مصر على قروض مستفيدة من نافذة إقراض البنك التي تخدم الدول منخفضة الدخل، إلا أن مصر تعتبر حاليًا من بين الدول متوسطة الدخل، ولها القدرة على أن تقترض مبالغ ضخمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولكنها لم تعد مؤهلة للحصول على قروض بدون فائدة أو منح من المؤسسة الدولية للتنمية، وفي عام ٢٠٠٦ قام البنك الدولي بتمويل ١١٤ عملية في مصر، وصل حجم المبالغ المخصصة لها إلى ٧,٨ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٧ حجم الإقراض الممنوح لمصر إلى ٧٠٠ مليون دولار، وذلك تنفيذ إصلاحات القطاع المالي الهامة، وتبني خطة لتمويل برنامج إعادة هيكلة القطاع المالي.

انضمت مصر لعضوية مؤسسة التمويل الدولية في عام ١٩٧٥ ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص، ومنذ ذلك الوقت وصل حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر إلى ١,٣ مليار دولار

موزعة بين ٦٨ مشروع، وهذا جعل مصر أكبر دولة متلقية للتمويل من قبل المؤسسة من بين الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع القطاع الخاص في مصر، وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة والخدمات الاستشارية التي توفرها، وقد كان للمؤسسة دور هام في القطاع المالي يتمثل في توفير المعونة لبنوك القطاع العام فيما يتعلق بالخصخصة، وكذلك توفير القروض للبنوك التي خضعت للخصخصة مثل مشروع بنك الإسكندرية، كما وضعت مؤسسة التمويل الدولية أيضًا أولوية للاستثمارات في الصناعات الاستخراجية خاصة من خلال مشروعات البترول والتعدين، ولكن عمل هذه المؤسسة يفضح تأثير البنك الدولي على الاقتصاد المصري، والتي من المفترض أن تحث على الاستثمار في المشاريع التي تعمل على خفض الفقر، لكن جميع العملاء الذين يشملهم ملف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر من غير المصريين، حيث تحصل الشركات الأجنبية على التمويل من هذه المؤسسة، وكذلك الآثار التنموية التي تعود من مشروعاتها غير واضحة خاصة فيما يتعلق بصافي فرص العمل التي تخلقها هذه المشاريع.

أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تعتبر ذراعًا آخر لمجموعة البنك الدولي، تعمل على دعم القطاع الخاص، وتقوم هذه الوكالة بمنح الشركات الخاصة ضمانات مالية للتأمين على الأخطار السياسية بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلدان النامية، وكذلك تقوم بدعم الحكومات المضيفة بتوفير خدمات قانونية وتوصيات إستراتيجية حول طرق جذب استثمارات القطاع الخاص إلى البلاد.

والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لديها مشروع واحد في مصر، وهو مشروع إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة، والذي قامت بتنفيذه إحدى الشركات الأسبانية.

## علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي:

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥، وقد بلغت حصتها وقت التأسيس ما يعادل ٤٥ مليون دولار، ولكنها رفعت أكثر من مرة تمشيًا مع الزيادات العامة في حصص الأعضاء التى يقررها الصندوق دوريًا، وقد حصلت مصر على موارد من الصندوق لتمويل عجز ميزان المدفوعات.

وفي مايو عام ١٩٦٢ وقعت مصر أول اتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنى عام ١٩٦١، وبمقتضى هذا الاتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها ٢٠ مليون جنيه إسترليني، وفي مقابل ذلك التزمت الحكومة المصرية بتخفيض الجنيه المصري من ٢,٢٤ دولار إلى ٢,٣٠ دولار للجنيه مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضًا رفع أسعار الفائدة المحلية واتباع سياسة تقشفية.

كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمى «المجموعة الاستشارية لمصر» وهى تكتل من الدائنين ومقدمى المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية، ويمكن رصد عملية التكييف التى أخضع صندوق النقد، الاقتصاد المصري لها من خلال استعراض خطابات النوايا التى قدمتها الحكومة في مصر لصندوق النقد، وقراءة خطابى النوايا (٧٦ – ١٩٧٨) تفصح عن الآليات الآتية:

( أ ) تفضيل الزراعة على الصناعة.

(ب) تفضيل القطاع الخاص على العام.

(جـ) تفضيل الأجنى على الوطنى.

(د) تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

(هـ) تغليب قوى السوق على التخطيط.

وفيما يلى عرض بخطابات النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولى:

١- خطاب النوايا لعام ١٩٧٦:

صدر هذا الخطاب في مايو ١٩٧٦، ويتضمن الخطاب برنامجًا للإصلاح الاقتصادي مدته سنة واحدة في إطار ترتيب مساندة من الصندوق بمبلغ ١٢٥ مليون من وحدات السحب الخاصة (قيمة الوحدة ١,٢ دولار أمريكى).

٢- خطاب النوايا لعام ١٩٧٨:

صدر هذا الخطاب في يونيو ١٩٧٨، وهو يتضمن الحصول على تسهيل ممتد تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتنفيذ برنامجًا للإصلاح الهيكلى مدته ثلاث سنوات تغطى الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨١، ويقوم الإصلاح الهيكلى المتضمن في هذا الخطاب على دعائم أربع هى: القضاء على الاختلال بين الأسعار والنفقات، وتخفيض الدعم، وتشجيع الزراعة، وإطلاق حرية مشروعات القطاع العام في استئجار العمال.

٣ - خطاب نوايا ١٩٨٧:

في فبراير ١٩٨٧ استكملت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولى حول «مسودة خطاب النوايا». وتشير مقدمة مسودة الخطاب إلى أن الحكومة استهدفت من خلال برنامجها للإصلاح الاقتصادي:

- التحكم في التضخم من خلال تخفيضات فعالة في الإنفاق الحكومى مع زيادة إيرادات الدولة.
- زيادة دور آليات السوق وإعطاء دور متزايد لجهاز الأثمان في الاقتصاد.
- علاج العجز في ميزان المدفوعات عن طريق ترشيد واردات السلع الاستهلاكية وتشجيع الصادرات.
- تقليل التعدد في أسعار صرف الجنيه وتقليل عدد السلع المدعمة من

الدولة وزيادة أسعار البنزين والتعريفة الجمركية الجديدة.

- زيادة تدريجية في أسعار الفائدة على الودائع بالبنوك وزيادة المدخرات.

- وفي السياسة المالية خفض العجز في ميزانية الدولة من خلال خفض عدد السلع المدعمة بواسطة الدولة، وخفض نسبته إلى الإنفاق العام للدولة في الميزانية، والتحكم في الإنفاق الاستثماري للحكومة من خلال تشجيع القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب من خلال الإصلاح الضريبي، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية، وزيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء لتقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية.

وبحصول مصر على شهادة الصندوق فإنها تمكنت من التفاوض مع أعضاء نادي باريس (مايو – يوليو ١٩٨٧) والحصول على موافقتهم على إعادة جدولة ديونها المقدرة ب ١٢ بليون دولار، كما تمكنت من الحصول على ٥٠٠ مليون دولار في صورة قروض.

ومع نهاية الثمانينات احتاجت مصر مرة أخرى شهادة صندوق النقد الدولى لتذهب بها إلى نادي باريس لجدولة ديونها، وضغطت الدول المقدمة للمساعدات من أجل دفع مصر إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى بالشروط التى يراها ملائمة، فعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بتجميد المعونة النقدية عن عامى ٨٨ – ١٩٨٩ والبالغة ٢٣٠ مليون دولار (١١٥ عن كل عام)، والتى قررت عام ١٩٨٧ تخصيصها بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر وتشجيع الإصلاح ومواجهة أزمة المدفوعات.

وفيما يلي تلخيص بسياسات -أو روشتة- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والنتائج المترتبة على تنفيذ هذه السياسات:

أولاً: المجال الضريبي:

❖ تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص.

❖ تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول.

❖ تقديم تيسيرات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية.

لقد كانت السياسة الضريبية في الفترة السابقة في مصر طبقًا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية عند طريق توسيع قاعدة المجتمع الضريبي، بحيث يغطي أكبر قدر من الممولين بصرف النظر على ظروف معيشتهم، وتميز طبقة رجال الأعمال، ويتضح ذلك في العناصر الآتية:

- تخفيض سعر الضريبة على الدخل.

- الحد الأقصى للضريبة ٢٠٪ (سعر الضريبة موحد لمن يكون دخله فوق عشرين ألف جنيهًا عمن يكون دخله مليون جنيهًا أو أكثر).

- فرض الضريبة العامة على المبيعات التي لا تفرق بين غني وفقير.

- فرض الضريبة العقارية.

إن النظام الضريبي المصري بعد الإصلاح الاقتصادي أخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية، بل على العكس ساهم في ارتفاع سوء توزيع الدخول بين المواطنين المصريين، وقام بتدعيم الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة من خلال توسيع قاعدة الضريبة لتشمل جميع أفراد الشعب بصرف النظر عن حاجاتهم وظروفهم المعيشية وتخفيض أسعار الضريبة العليا، وفرض ضرائب غير مباشرة لا تفرق بين الغني والفقير.

ثانيًا: تخفيض قيمة العملة:

الدعوة إلى السماح بخفض قيمة الجنيه ربما تستند إلى عدد من الحجج، أهمها الرغبة في زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ومَن

ثم تحسين وضع الميزان التجاري، وتشجيع السياحة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التدفق إلى الاقتصاد المصري، وبالتالي تخفيف الضغوط في سوق النقد الأجنبي، وهذه الحجج لم تتحقق عندما خفضت مصر سعر الجنية مقابل الدولار الأمريكي، وكان المواطن البسيط والطبقة المتوسطة هي من دفع الثمن لذلك، ونستعرض كل سبب والرد عليه من خلال الواقع الاقتصادي:

١- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تحسين موقف الميزان التجاري؟ من الواقع العملي نجد أن استجابة الصادرات لتخفيض قيمة الجنيه تعد محدودة جدًّا، وأن التخفيضات الجوهرية للجنيه المصري في ١٩٧٩ - ١٩٨٩ - ١٩٩١ - ٢٠٠١ -٢٠٠٣ لم يصاحبها تطور يذكر في نمو الصادرات، وكذلك فإن ضعف الجنيه لن يؤدي إلى النتيجة التي يتوقعها المراقبون بالنسبة للواردات؛ إذ يلاحظ ضعف استجابة الواردات بصورة واضحة لتخفيض قيمة الجنيه المصري، وأن العكس هو المتوقع حيث سترتفع قيمة فاتورة الواردات (بالجنيه المصري)، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لدولة مثل مصر تستورد جانبًا كبيرًا من المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج، ومعظم السلع الرأسمالية من الخارج، وهو ما يعني أن خفض قيمة العملة لا محالة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المنتجة محليًّا من جانب، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج من جانب آخر، محصلة ما تقدم هو أن تخفيض قيمة الجنيه لن يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بقدر ما ستؤدي إلى المزيد من التضخم في الأسعار.

وفقا لمحضر[1] اجتماع رسمي مؤرخ في ٨ يناير ٢٠٠٣ بين يوسف بطرس غالي وديفيد وولش السفير الأمريكي بالقاهرة وقبل ٢٠ يوم من

(١) صوت الأمة العدد ٢٣٤ الصادر في ٢٣-٥-٢٠٠٥.

قرار تحرير سعر الصرف، طلب السفير من الوزير حل مشكلة الصرف في مقابل إنجاح زيارة جمال مبارك إلى أمريكا في نفس الفترة، وارتفع سعر الصرف إلى ٦,٥ جنية مصري مقابل الدولار.

وفيما يلي بيان بالعجز التجاري قبل وبعد تخفيض قيمة الجنية المصري: مليار دولار.

| البيان | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات السلعية | ٤,٧ | ٤,١ | ٤,٧ | ٦,٢ | ٧,٧ | ١٠,٦ |
| الواردات السلعية | ١٤,١ | ١٢,٦ | ١٢,٥ | ١٠,٩ | ١٢,٩ | ١٩,٨ |
| حجم التجارة | ١٨,٨ | ١٦,٧ | ١٧,٢ | ١٧,١ | ٢٠,٦ | ٣٠,٥ |
| العجز التجاري | ٩,٤ | ٨,٥ | ٧,٨ | ٤,٨ | ٥,٢ | ٩,٢ |

والذي يلاحظ عدم تأثر الصادرات والعجز التجاري بالتغير في أسعار الصرف وتخفيض الجنية المصري، أي أن الموطن الفقير والطبقة المتوسطة هي التي تحملت الأثر فقط.

٢- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تشجيع السياحة؟ من ناحية أخرى، فإن مصر للأسف الشديد على الرغم من امتلاكها أكبر مخزون في العالم من آثار العالم القديم، وشواطئها الطويلة جدًّا على سواحل البحر الأحمر والمتوسط، ومناخها المعتدل نسبيًّا، خصوصًا في الشتاء، ألا أن الترتيب الدولي لمصر في المؤشر العالمي للسفر والسياحة يعد متواضعًا، بل ربما يدهش البعض إذا علم أنه وفقًا للتقرير الأخير في ٢٠١١، فإنه فيما عدا الكويت، فإن دول مجلس التعاون تحتل ترتيبًا دوليًّا أفضل من مصر في هذا المؤشر، حيث تحتل الإمارات المركز ٣٠، والبحرين ٤٠، وقطر ٤٢، وعمان ٦١، والمملكة العربية السعودية ٦٢، بينما تحتل مصر المركز الـ ٧٥، وأخيرًا الكويت ٩٥، وذلك من بين ١٣٩ دولة يشملها التقرير.

وفيما يلي جدول بتطور أعداد السائحين خلال الفترة بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ (بالمليون):

| السنة | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أعداد السائحين | ٥,١ | ٤,٦ | ٥,٥ | ٦,٠ | ٧,٣ | ٨,٦ | ٩,٢ | ١١,١ | ١٢,٨ | ١٢,١ |

من الملاحظ من الجدول السابق عدم تغير أعداد السائحين رغم تخفيض قيمة العملة أكثر من مرة، ولم يزد أعداد السائحين إلا بمعدلات الزيادة الطبيعية.

٣- هل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جذب الاستثمار الأجنبي؟ يهتم الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية بعوامل مثل حجم السوق والقوة الشرائية فيه ونوعية بيئة الأعمال واستقرار القوانين ومستويات الضرائب، وغير ذلك من العوامل التي تلعب دورًا حاسمًا في هذه التدفقات، أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة، فإنه يخلق ميزة للشركات الأجنبية، حيث تصبح تكاليف الإنتاج -بصفة خاصة الأجور- رخيصة نسبيًا في الدولة التي حدث فيها التخفيض.

بالإضافة إلى فشل الحجج في تخفيض قيمة العملة، فإن هناك العديد من الآثار: ارتفاع معدل التضخم، وانخفاض مستوي المعيشة وبخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة.

وفيما يلي جدول يوضح صافي متدفقات الاستثمار الأجنبي (القيمة مليار دولار)[(١)].

| السنة | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي تدفق الاستثمار الأجنبي | ٧,٣ | ٨,٦ | ٩,٢ | ١١,١ | ١٢,٨ | ١٢,١ | ٦,٨ |

(١) موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت، مؤشرات الأداء الاقتصادي ٢٠١١.

يتضح من الجدول السابق عدم تأثر تخفيض قيمة العملة على زيادة صافي الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

٤- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم:

تتمثل تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الأسعار وفق العرض والطلب وإلغاء الدعم وفق الوسائل التالية:

- منع الرقابة على الأسعار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير المنتجات.
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة.
- تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية سواء الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة.
- رفع أسعار مواد الطاقة، وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها.

شدد «برنارد فونك»[(١)] ممثل البنك الدولي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ضرورة تخفيض الدعم في مصر وترشيده، مشيرًا إلى أن هناك خسارة كبيرة للموارد الموجهة للدعم ويمكن تحقيق نفس الهدف بموارد أقل.

وأضاف أن البنك الدولي يعد ورقة حول تخفيض دعم الوقود والطاقة وترشيد استهلاكهم سيتم عرضها قريبًا على الحكومة المصرية، فضلاً عن إعداد تقرير لدراسة إنتاج الخبز البلدي والخيارات السياسية المطروحة لتقليل إنتاج بعض الأفران.

وذكر التقرير الذي عرضته الدكتورة شيرين الشواربي -الباحثة في مجال خفض الفقر بالبنك الدولي- أن ٤٥٪ من إجمالي الدعم يذهب لأغني ٦٠٪ في مصر، مشيرة إلى أنه يمكن توفير دعم بنسبة ٦٣٪ لصالح الفقراء.

---

(1) Source forum.alnel.Com: http://forum.alnel.com/thread-11972.html.

وكشف عن تسرب الخبز البلدي بنسبة ٣١٪ خلال هذا العام، فيما بلغت نسبة التسرب في البطاقات التموينية ٢٦٪، مشيرًا إلى أن نسبة الفاقد في الدقيق ما زالت كبيرة، حيث تمثل نسبة الفاقد ثلث حجم الدقيق المدعم.

وقال: إن تكلفة الدعم المسرب بلغت وفقًا للعام المالي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ حوالي ٥،٥ مليار جنيه، يمثل القمح النسبة الكبرى منه بنسبة ٦١٪، يليه الزيت بنسبة ١٨٪.

وأوضح التقرير أن محافظات الصعيد -وهي من المحافظات الأكثر فقرًا في مصر- هي الأقل استفادة من الدعم تليها محافظات الوجه البحري، مشيرًا إلى أن بُعد القاهرة تمامًا عن عدم الاستفادة لاستحواذها على الجزء الأكبر من الدعم، ولفت إلى حصول الأغنياء على الجزء الأكبر من الدعم عن الفقراء.

و أعلن وزير المالية السابق سمير رضوان[1] أن مخصصات الدعم وصلت إلى ٣٣٪ من قيمة الموازنة المصرية الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير، وأن ٧٥٪ من هذا الدعم لا يصل إلى مَن يستحق، من أصل ٤٩٠,٦ مليار جنيه هي قيمة الإنفاق في الموازنة الجديدة ٢٠١١ - ٢٠١٢ على مدى ١٢ شهرًا ابتداء من يوليو/ تموز، يستحوذ بند الدعم على نحو ١٣٧ مليار جنيه، منها نحو ٩٥,٥ مليار جنيه لدعم الوقود، أكد الخبراء أن هذا الدعم يذهب دائمًا إلى مَن لا يستحق وفي حاجة إلى ترشيد.

وعن تفاصيل الدعم فقد تم تخصيص نحو ١,٥ مليار جنيه لدعم إسكان محدودي الدخل بزيادة ٢٥٠ مليون جنيه عن متوقع العام الجاري و٨٥٠ مليون جنيه لدعم الركاب وأكثر من ٤٢٠ مليون جنيه لدعم الأدوية، وذلك بخلاف مبلغ ٣,٥ مليار جنيه لدعم العلاج المجاني على

(1) http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=478959.

نفقة الدولة، فيما بلغت جملة مخصصات دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة بلغت ٩٥,٥ مليار جنيه.

ولا شك أن تخفيض الدعم أو إلغائه يكون تأثره الأكبر على الطبقة المتوسطة والفقيرة في مصر وزيادة الأعباء عليها، وكذلك يؤدي إلغاء الدعم المقدم من الدولة للمنتجين والمصدرين إلى تعزيز سيطرة الرأسمالية الدولية على السوق المحلي بعد طرد المنتجين المحليين الذين يكونوا غير قادرين على المنافسة، إما بإلغاء الدعم أو زيادة أسعار المدخلات من مواد خام وأسعار طاقة وخدمات، وبالتالي ارتفاع أسعار إنتاجهم وعدم القدرة على المنافسة الخارجية والخروج من السوق، والمطلوب ليس إلغاء الدعم لكن إعادة تقنينه وترشيده ليصل إلى مَن يستحق.

٥ - الخصخصة (بيع القطاع العام):

يمكن تعريف عملية الخصخصة[١] بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة، أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص، سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب، وعلى الرغم من أن بيع الشركات المملوكة للدولة هو أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا، فإن الحكومات بإمكانها خصخصة الأراضي، خصخصت بعض الدول الآسيوية الموانئ (أو الإسكان) الأمر الذي تم في بريطانيا وبعض الدول الأخرى، (أو حتى الخدمات) مثل الحال في بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال التي خصخصت التعليم وإنشاء الطرق وجمع القمامة وغيرها من الخدمات عن طريق إسناد تنفيذها إلى شركات خاصة، ومن المهم فهم المنطق الذي يحرك عملية الخصخصة -ألا وهو عدم وجود حدود لما يمكن للحكومات تنفيذه، بالإضافة إلى أن بعض المشروعات وعلى الأخص الصناعية منها يمكن للقطاع الخاص التعامل

---

(١) خصخصة الشركات المملوكة للدولة – مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة www.cipe-arabia.org.

معها بصورة أكفأ.

وفيما يلي الأساليب السبعة المتبعة لتنفيذ الخصخصة:

• البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة: على الرغم من صعوبة الطرح العام للأسهم وتكلفته العالية في الدول التي تعاني من أسواق المال الضعيفة، فإن الحملات الإعلامية واسعة النطاق يمكنها تخطي هذه العقبة.

• البيع الخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة: يعد هذا النوع من الخصخصة أكثر الأنواع شيوعًا، ويتم من خلال عملية للمزايدة التنافسية بغرض تجنب مشاكل الفساد والمحاباة.

• الاستثمار الجديد في الشركات المملوكة للدولة: تحتفظ الحكومة بالنصيب الأكبر في الشركة، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار مما ينعكس سلبًا على نجاح الشركة في المستقبل، يمكن إجراء الاستثمار الجديد إما بطرح الأسهم للبيع العام أو عن طريق البيع الخاص.

• بيع أصول الشركات المملوكة للدولة: يعمل هذا الأسلوب على تسييل الشركة وسداد أية ديون متعلقة عليها، ثم يتم وضع الأصول في مجموعات بعد ذلك لبيعها للمستثمرين ولكن بسعر أقل من قيمتها قبل تسييلها، عادة ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب عند وجود أمل في إنقاذ الشركة بإعادة هيكلتها داخليًا، اعتمدت بولندا اعتمادًا كبيرًا على هذا الأسلوب في خصخصة قطاعها الصناعي.

• بيع عناصر الشركات المملوكة للدولة: يتم بيع الأجزاء الرابحة من الشركة بشكل منفرد، في العديد من الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية توجد شركات قابضة كبيرة تتكون من أنواع مختلفة من المنشآت، لذا يتعين تقسيم هذه الشركات القابضة وإعادة تجميعها قبل تنفيذ أي أسلوب آخر من أساليب الخصخصة.

• شراء الموظفين المديرين للشركة المملوكة للدولة: من أكثر أساليب

الخصخصة شيوعًا ذلك الذي يقوم على برنامج تمليك الأسهم للموظفين.

• تأجير تشغيل الشركات المملوكة للدولة: وهو الأسلوب القائم على تأجير الشركة المملوكة للدولة إلى شركة أخرى خاصة أو إبرام عقد إدارة بين الشركة العامة وأخرى خاصة، مع بقاء ملكية الشركة الفعلية وأصولها وخصومها في حوزة الحكومة.

**الخصخصة في مصر:**

يعد برنامج الخصخصة في مصر أحد أركان عملية الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، الذي جاء مع سعي الدولة نحو اللحاق بركب التغيرات العالمية، بدأ برنامج الخصخصة نتيجة لاشتراط صندوق النقد الدولي مقابل تقديم قرض لمصر سنة ١٩٩١.

وهنا لابد أن نذكر أنه وفي عام ١٩٩١ كان المطروح للبيع ٣١٤ شركة، الرابح منها ٢٥٤ شركة، أي التي كانت تحقق أرباحًا ومع ذلك تم عرضها للبيع، بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ٦٠ شركة.

اتبعت الحكومة عدد من أساليب الخصخصة: تمت خصخصة ٢٨ ٪ من الشركات عن طريق طرح أسهمها في البورصة، وبيعت ٢٢ ٪ من الشركات إلى مستثمر كبير، كما تمت خصخصة ٢٦ ٪ من الشركات بالبيع إلى اتحاد مساهمين من الموظفين، في حين تمت خصخصة ٢٤ ٪ بتسييل الأصول/ إشهار الإفلاس وبيع هذه الأصول لاحقًا، في حالة البيع للاتحادات وبعد تقييم لجنة الخصخصة الوزارية كانت هذه الاتحادات تحصل على خصومات وصلت في بعض الأحيان إلى ٢٠ ٪ والسداد الآجل على مدار عشر سنوات، وفي حالة الخصخصة الجزئية استخدمت الحكومة أسلوب عقود الإيجار التي سمحت للقطاع الخاص بإدارة الشركات التي ظلت مملوكة للدولة، وقد تم اتباع هذا الأسلوب في حالة الشركات الضعيفة التي كانت تعاني من الخسارة وصعب العثور على مستثمرين لشرائها، وفي هذه الحالات استمر القطاع الخاص في إدارة

الشركة حتى انتهاء العقد وبعد انتهائه كان المؤجر يمنح خيار شراء الشركة.

الخصخصة كانت أبرز السبل القانونية التي سلكتها الحكومة السابقة للاستيلاء على المال العام، مما أدي إلى ضياع ما يقرب من ٩٨ شركة وبيعها بأبخس الأسعار.

ولعل أبرز الشركات التي بيعت بأقل من ثمنها ما يلي:

١- شركة «النشا والجلوكوز» التي كانت فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، وتم خصخصتها عام ٢٠٠٣ وبيعت بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه دفع منها ١٢٦ مليون جنيه، رغم أن أصولها تزيد على ٤٠٠ مليون جنيه، أصول الشركة مصنعان أحدهما بمنطقة طرة البلد على كورنيش النيل مساحتها ٨ أفدنة سعر المتر يساوي ١٢,٥ ألف جنية ، والآخر بمنطقة مسطرد مساحته ١٤ فدانا ومخازن بالإسكندرية وبولاق بالإضافة إلى شقق[(١)].

٢- الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية إلى أنها أنشئت عام ١٩٦٠ بهدف تطوير معدات الاتصال في مصر، وقد خضعت لسلطة الدولة حتى عام ٢٠٠٠ وظلت تمثل دعمًا دائمًا لميزانية الدولة بما تحققه من وفورات وأرباح وصلت إلي ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه، وكانت نسبة التصنيع المحلي تمثل ٨٠٪ من إنتاجها، وكان للشركة إسهام في التطوير الدائم لمهمات القوات المسلحة في السلم والحرب، وفي إطار الخصخصة قامت شركة الصناعات الهندسية ببيع ٩٠٪ من إجمالي أسهم الشركة لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين مع تخصيص نسبة ١٠٪ لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة[(٢)].

---

(١) جريدة اليوم السابع، ١٠ مارس سنة ٢٠١١

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=366772&SecID=274&Issue.ID=158

(٢) خصخصة الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية وفساد نظام مبارك، مركز حلوان=

٣- شركة بيبسي كولا تم بيعها بمبلغ ١٥٨ مليون جنية مصري بشرط قيام المستثمر باستثمار ١٨٠ مليون جنية خلال السنوات الخمس التالية في عام ١٩٩٤، على الرغم بأن ثمن مصنعين فقط (المنيا وبورسعيد) بمبلغ ١٥٠ مليون جنية فكيف تباع ٨ مصانع بها ١٨ خطًا إنتاجيًا وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط، وليس ذلك فقط ولكن باع المستثمر الرئيسي حصته لشركة كولا العالمية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار(١).

٤- بنك الإسكندرية، أقام المحامي شحاتة محمد شحاتة مدير المركز المصري للنزاهة والشفافية دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الاستثمار طالب فيها ببطلان عقد بيع بنك الإسكندرية إلى مجموعة سان باولو الإيطالية بمقابل ١,٦ مليار دولار، في الوقت الذي قدر فيه خبراء بنوك القيمة السوقية للبنك ب٥,٥ مليار دولار، مضيفًا أن الحكومة قامت بإعادة هيكلة البنك وتنظيف محفظته من الديون قبل البيع مباشرة، وهو ما كلف الدولة ٩,١١ مليار جنيه، وتمت عملية البيع رغم أن البنك كان يحقق مكاسب سنوية وصلت لـ«٥٣٢» مليون جنيه حسب ميزانية ٢٠٠٥، أضاف أن الصفقة شملت بيع ١٨٨ فرعًا في شتي أنحاء الجمهورية ومساحات كبيرة من الأراضي بالمناطق السكنية في القاهرة والجيزة، وكان البنك يسهم في رءوس أموال «١٢» مشروعًا و«١٣» صندوقًا استثماريًا بالبورصة، و«١٥٤» شركة تعمل في مجالات استثمارية عديدة، كما كان يشارك في سندات تصدرها ٩ جهات موزعة على بنوك وشركات مختلفة، كما تسبب أيضًا في الإضرار بمصالح المساهمين من خلال بيع سهم البنك بحوالي «١٢» دولارًا لبنك «سان باولو»(٢).

---

=للمحاماة والاستشارات القانونية. http://legal.maktoobblog.com/1383667/quicktel.

(١) عبد المجيد راشد، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212.

(٢) جريدة الدستور المصرية بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠١١ http://www.dostor.org/crime/11/july/9/47684.

٥- شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) بيعت بمبلغ ١٧ مليون دولار تشمل الأصول الثابتة والمخزون أيضا والتي تقدر الأصول الثابتة من مباني وأراضي لها ١١٥ مليون دولار والشركة من الشركات الإستراتيجية المصرية، حيث كانت تنتج أوعية الضغط من طن إلى ١٢ طن وبسعات تصل الي ١٣٠٠ طن بخار في الساعة بالإضافة إلى إنتاج مراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب، ولتوضيح حجم الخسارة من بيع هذه الشركة نذكر أن الحكومة المصرية السابقة تعاقدت مع الشركة المشتراة على صناعة غلايات ومعدات محطات الكهرباء بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار[١].

٦- شركة المصرية للزجاج، والتي كانت تحقق أرباح سنوية بمبلغ ٥٠ مليون جنية بيعت بمبلغ ١٥٠ مليون جنية، أي أرباح الشركة لمدة ثلاث سنوات متتالية[٢].

٧- شركة حديد الدخيلة، والتي تحتاج إلى كتب لكشف الفساد، والتي تتكون من مدينة صناعية ملحق بها ميناء صناعي، وتحتوي على مصنع الدرفلة الوحيد في مصر بيعت بمبلغ ٤ مليارات جنية في بورصة الأوراق المالية أي أرباح الشركة في عامين، ولم يتم دفع ثمنها إلى الآن.

٨- شركة النوبارية لإنتاج البذور نوباسيد بيعت في ١٩٩٩ بمبلغ ١٠٣ مليون جنية، ولا يساوي هذا المبلغ الخسارة الإستراتيجية، حيث حرم الاقتصاد المصري من توفير الاحتياجات من البذور الزراعية القائمة واستنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية، وتقدر القيمة الدفترية للشركة حسب ميزانية ١٩٩٨ بمبلغ ٢١٤ مليون جنية[٣].

---

(١) عبد المجيد راشد، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة
.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

(٢) عبد المجيد راشد، الخصخصة الخائنة -http://rashd
.karama.maktoobblog.com/156208

(٣) جريدة الشروق، التفاصيل الكاملة لفضيحة بيع شركة النوبارية نوباسيد.

٩- صفقة بيع شركة عمر أفندي التي تحولت عملية بيعها إلى فضيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم التي قيمت الشركة بمبلغ مليار و١٤٠ مليون جنيه في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي بأقل من نصف ما قدرت به، وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها ٨٢ فرعًا هي فروع الشركة بمحافظات مصر، ولا يساوى ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقل واستراحات وشقق.

١٠- شركات الأسمنت حدِّث ولا حرج، وهذه الشركات كلها من الشركات الرابحة.

تم بيعها والسيطرة على سوق الأسمنت المصري هذه السلعة الإستراتيجية من قبل ثلاث شركات «لافارج الفرنسية، سيمور البرتغالية، سيمكس المكسيكية»، ولم يتبق للحكومة المصرية حصة في السوق إلا ٨٪ من خلال الشركة القومية للأسمنت.

مَن المسئول عن سعر البيع للمستهلك ٥٥٠ جنيه للطن، رغم أن تكلفة إنتاجه تقل عن ٢٠٠ جنيهًا فقط؟ والغريب في الأمر حسب البلاغ أن هذه الشركات كانت وما زالت رابحة وهو ما يتطلب التحقيق العاجل في إهدار المال العام، ويكفي القول هنا: إن شركة أسمنت أسيوط حققت وفقًا للقوائم المالية الأخيرة مبلغًا وقدره ١٩٩ مليون جنيه، وحققت الإسكندرية للأسمنت ٢٠٩ ملايين جنيه، وحققت أسمنت بني سويف ٣٤١ مليون جنيه، وحققت المصرية للأسمنت مليارًا و٤٩٤ مليونًا، وحققت القومية للأسمنت ٨ مليون جنيه، أما أسمنت السويس فقد حققت صافي ربح يصل إلى مليار و٤٤١مليون جنيه، والعامرية للأسمنت حققت صافي ربح يقدر بـ ٤٣١ مليون.

---

= http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=416736.

ولم تخسر مصر فقط الأرباح العالية لشركات الأسمنت الذي لم يستطيع أي قطاع في مصر تحقيق هذه الأرباح إلا قطاع البترول ولكنها خسرت أيضًا بيع هذه الشركات بأقل من ثمنها على سبيل المثال:

- شركة أسمنت بورتلاند حلون بيعت بمبلغ ١٠٢ مليون جنية من أموال البنوك، ولكنها بيعت من المستثمر إلى شركة القلعة بمبلغ ٣,٦ مليار جنية، والتي باعتها إلى المجموعة الإيطالية بمبلغ ٤,٦ مليار جينه.

- شركة أسمنت أسيوط بيعت بمبلغ ١,٣ مليار جنية، ولدي الشركة مستحقات للأطراف خارجية بمبلغ ١,٧ مليار جنية، أي أن الشركة الأجنبية استردت أكثر مما دفعت.

كشف مسلسل الخصخصة عن ضياع ما يقرب من ٨٩ شركة من أفضل الشركات المصرية التي استولي عليها رجال أعمال الحكومة السابقة من دون وجه حق وبعقود شابها البطلان، مما أهدر ملايين الدولارات على البلاد وشرَّد عددًا ضخمًا من العاملين بهذه الشركات التي قامت الإدارات الجديدة لها بتسريحهم أو إنهاء خدمتهم بنظام المعاش المبكر.

الخصخصة ورجال الأعمال كان عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور صلاح جودة –مدير مركز الدراسات الاقتصادية– حول فاتورة الفساد التي دفعتها مصر على مدار ثلاثين عامًا.

وكشفت الدراسة عن أنه لا يمكن عودة شركات الخصخصة إلي قطاع الأعمال العام إلا إذا شاب عقود البيع البطلان، كانت من أفضل الشركات المصرية ذات الأغراض المتميزة وتحقق أرباحًا هائلة، وذات عمالة كثيفة، بينما يبلغ عدد الشركات التي شابها البطلان ما يقرب من ٨٩ شركة، سواء بسعر أقل من سعر التقييم أو من خلال مخالفات في بنود العقد.

وبحسب الدراسة فإنه لا يمكن الرجوع في الاتفاقيات التي تمت بين بعض الشركات الأجنبية أو يتم إلغاؤها؛ لأنها تمت وفقا لمعاهدات وقوانين يجب احترامها، والشركات التي يمكن استعادتها في كل عهود الخصخصة

بدءا من وزارة عاطف عبيد انتهاء بوزارة محمود محيي الدين، يمكننا فقط استعادة الشركات التي شابها البطلان أو التزوير في بعض الإجراءات، في هذه الحالة يمكن للحكومة إما أن تسترد هذه الشركات أو تطالب بفروق الأسعار، ولكن في حال قيام الحكومة بتأميم هذه الشركات ستحدث حالة هلع داخل السوق.

إن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور فقد قدر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ ٥٠٠ مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ ٥٠٠ مليار جنية، ومع ذلك فقد تم بيع ٢٤١ شركة من إجمالي ٣١٤ شركة بحصيلة بيع ١٦مليار و٧٤١ مليون جنيه، وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كلّه كما قدر المتخصصون لن تتجاوز ٢٢ مليار جنيه، فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟

وتزداد الصورة قتامة عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المبكر وسداد ديون الشركات المباعة، فبأرقام الحكومة عام ٢٠٠٣ فإن حصيلة بيع القطاع العام حتى وقتها كانت ١٦,٩ مليار جنيه تم سداد ١٤,٧ مليار جنيه منها ٣ مليارات تم إنفاقها كتعويضات للعمال الخارجين على المعاش المبكر و٤,٥ مليار تسويات ديون للشركات و٦,٦ مليار تم تحويلها لوزارة المالية ليتم إهدارها في الموازنة العامة للدولة و٠,٩ مليار أنفقت على الإصلاح الإداري للشركات، أي أن حصيلة بيع القطاع العام أهدرت بالكامل، بينما خلفت وراءها أكثر من ٤٥٠ ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة عبر نظام المعاش المبكر(١).

---

(١) شبكة المعلومات القانونية العربية:

.http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35

إن برنامج الخصخصة المصري لم يتضمن أي قيود تمنع الأجانب من تملك المشروعات الاقتصادية الإستراتيجية والمرتبطة بالأمن القومي المصري، مثل شركات الأسمنت والأراضي التي لها أبعاد إستراتيجية أمنية، وعلى سبيل المثال أراضي سياج في سيناء، والتي صرف في مقابلها تعوض ٤٠٠ مليون جنية لفسخ العقد من قبل الحكومة المصرية.

ولكن الحكومات في أكثر الدولي رأسمالية تقوم بحماية صناعاتها الإستراتيجية، ففي إنجلترا اعترض مجلس العموم في عام ١٩٨٦ على زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية بريتش تروليوم والتي اشترتها الكويت من خلال البورصة وأرغمت على إلغاء الصفقة.

والمثال الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إلغاء صفقة بيع بعض المواني الأمريكية لشركة مواني دبي، ورغم شفافية الصفقة وأحقية دبى بالصفقة ومع ذلك تم إلغاؤها.

بعد ثورة ٢٥ يناير قررت الحكومة المؤقتة في ٢٠ يوليو ٢٠١١ إلغاء برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، يبدو أن هناك توافقًا على عدم الاتجاه نحو تأميم الشركات التى تم بيعها بأقل من أسعارها الحقيقية، خاصةً الكبرى منها، وإن كان هناك اتجاه لمراجعة العقود الخاصة بتلك الشركات.

وأعلن نائب رئيس الوزراء للشئون السياسية، والمشرف على قطاع الأعمال «على السلمى» عن إلغاء برنامج الخصخصة بالفعل، واصفًا إياه بـ «غير العادل»، فقد رفض وزير القوى العاملة والهجرة، أحمد البرعى، فكرة تأميم الشركات الكبرى، على اعتبار أن ذلك سوف يضر بالمناخ الاستثماري في مصر، وأرجو ألا يكون ذلك بعد فوات الأوان.

ولكن ما هى نتيجة اتباع الحكومة المصرية لسياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى؟ وهل حققت ما حققته الدول التى عارضت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل تركيا وماليزيا؟

وللإجابة على هذا السؤال يتم من خلال الآتى:

- مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

- مقارنتها بمؤشرات أداء اقتصاد تركيا وماليزيا كحالات مشابهة للاقتصاد المصري في بداية الثمانيات عند تطبيق سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى:

**أولا: مؤشرات أداء الاقتصاد المصري:**

هناك العديد من المؤشرات التى قد تظهر أنها إيجابية وهى:

- وفقًا لتقديرات نهاية ٢٠٠٩ بلغ الناتج المحلى الإجمالى ١٨٧,٣ مليار دولار أمريكى.

- حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلى ارتفاعًا غير مسبوق في الأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ تجاوز ٨٪، ثم تراجعت إلى حد ما على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر عند ٥٪ للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

- والمؤشر الثالث المتوسط السنوي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلى الإجمالى في عام ٢٠٠٠ عند ١,٤٤٧ دولار أمريكى، ارتفع هذا المتوسط في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٩٩٠ دولار أمريكى على الرغم من استمرار الزيادة السكانية (بمعدل ١,٧٦٪ سنويًّا) التى أوصلت تعداد مصر اليوم إلى ٨٣ مليون نسمة.

وفى الأمور الثلاثة لا يعدو أن يكون سوى الوجه الجميل لمشهد اقتصادي مصري لا يزال به من القبح الشيء الكثير.

ولننظر إلى بقية المؤشرات الاقتصادية:

١- فنسبة الدين العام الداخلى والخارجى من الناتج المحلى الإجمالى تجاوزت في عام ٢٠١٠ نحو ٩٠٪ لتدق ناقوس خطر بالغًا على المسار المستقبلى للاقتصاد المصرى.

٢- بينما بقى إجمالى الدين الخارجى تقريبًا على حاله (٢٩,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٠ و٢٨,١ مليار في ٢٠٠٩) وإن انخفضت نسبته

من الناتج المحلى بتضاعف الأخير خلال الأعوام الماضية.

٣- خرجت نسب التضخم عن سابق سيطرة الحكومة عليها وبلغت العام الماضى ٨, ١١٪ بعد أن كانت قد قاربت على ١٩٪ في ٢٠٠٨.

٤- اقترب المعدل السنوي للبطالة من ١٠٪. هيكليًا، استمر غياب التوازن بين قطاع الخدمات من جهة وبين القطاعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى.

٥- لم يزد إسهام القطاع الصناعى في الناتج المحلى بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ سوى بنسبة ٤, ٢٪ ليصل إلى ٣٨٪ في مقابل ٤٨٪ لقطاع الخدمات، بل وتراجع إسهام القطاع الزراعى من ١٦٪ في ٢٠٠٠ إلى ٨, ١٣٪ في ٢٠٠٩.

٦- قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت ٤٨, ١٧ مليار جنيه (٣ مليارات دولار) في أكتوبر/ تشرين الأول٢٠١٠، مقابل ٢٥, ١٢ مليار جنيه(١, ٢ مليار دولار) في الشهر نفسه من سنة ٢٠٠٩.

٧- قيمة الواردات ارتفعت كذلك بنسبة ٣٣ ٪ خلال الشهر نفسه، حيث بلغت ٢٣, ٣٠ مليار جنيه (٢, ٥ مليارات دولار)، مقابل ٦٩, ٢٢ مليار جنيه (٩, ٣ مليارات دولار) في سنة ٢٠٠٩.

٨- وبلغت قيمة الصادرات ١٢,٧٥ مليار جنيه (٢, ٢ مليار دولار)، مقابل ٤٣, ١٠ مليارات جنيه (٨, ١ مليار دولار) في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩، بنسبة ارتفاع بلغت ٢٢٪.

٩- ثم يزداد المشهد الاقتصادي المصري قبحًا عندما نطالع النسب والأرقام الخاصة بالفقر وبالفجوة بين فقراء وأغنياء المصريين، وفقًا للتقديرات الدولية، تصل اليوم نسبة المصريين الذين يعيشون دون خط الفقر إلى ٢٥٪ (محددًا بدولار أمريكى كدخل اليوم الواحد) وتتراوح نسبة من يعيشون على خط الفقر بين ١٥٪ و٢٠٪.

وهو ما يعنى أن التحسن الذي طرأ بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ على الناتج

المحلى الإجمالى ونموه السنوي والمتوسط السنوي لنصيب الفرد منه لم يرتب بعد تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها، كذلك رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين -أي ١٠٪ من السكان- نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى إلى ما يقرب من ٢٨٪ مقدمة بذلك الدليل البين على تنامى تركز الثروة بمصر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وأفضل ما يطلق على معدلات النمو في مصر بأنها نمو بلا تنمية موجه إلى قطاعات بذخ وإسراف مثل الاستثمارات العقارية الفاخرة زادت من عدم عدالة توزيع الدخول في المجتمع المصري.

**ثانيا: التطور الاقتصادي في ماليزيا وتركيا:**

ففى **ماليزيا** يقول د/ محمد ماهتير: إن المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولى «المصرف الدولى للإنشاء والتعمير» والاتحاد العالمي للتسويق.

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءًا من ١٩٨٦ بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية ١٩٨٦ عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير اقتصادها، كما صرح بذلك رئيس الوزراء محمد ماهتير الذي تولى المسئولية عام ١٩٨٢م، قائلاً نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير التجارة ورفع القيود عن الصادرات و الواردات.

ولقد قام العديد من الباحثين في حصر أسباب التقدم في ماليزيا في العوامل التالية:

١ـ تميز المناخ السياسي لماليزيا بالظروف المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

٢ ـ أصبحت ماليزيا ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

٣ـ انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من

خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

٤ ـ اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

٥ـ اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رءوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ ٪ بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٩٣، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ ٪ خلال الفترة عينها.

ومن جانبه يرى الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إنه إضافة إلى الأسباب السابقة هناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح التجربة الماليزية، أوردها فيما يلي:

١ ـ تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.

٢ ـ امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا ٢٠٢٠.

٣ ـ التنوع الكبير في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي، الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية[1].

وفي عام ٢٠٠٨ كان ترتيب الاقتصاد الماليزي ٢٩ عالميًا من حيث

---

(1) http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html

د/ عبد الرحيم عبد الواحد، د/ محاضر محمد... بعيون عربية وإسلامية، الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولي، أكتوبر ٢٠٠٣.

اتساع الاقتصاد بناتج محلي إجمالي ٣٩٧,٥ مليار دولار وبمعدل نمو سنوي ٤,٦ ٪ وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٥٧٠٠ دولار، وبمعدل تضخم ٥,٨٪ والسكان تحت خط الفقر ٣,٥٪، وتسهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ب٩,٧٪ والصناعة ٤٤,٦٪ والخدمات ٤٥,٧٪، ويبلغ حجم قوة العمل ١١,٢ مليون فرد يعمل منهم في الزراعة ١٣٪ والصناعة ٣٦٪ والخدمات٥١٪ وبلغ معدل البطالة ٣,٧٪، وقد حققت ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية تقدمًا اقتصاديًّا مضطردًا وصعودًا تنمويًّا سريعًا خاصة خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي لتغدو بذلك دولة مصنفة على أنها حديثة العهد بالتصنيع.

وفي توزيع الدخل فأنه في عام ٢٠٠٧ يتضح من المؤشرات عدالة توزيع الدخول هناك نحو ٥,٨مليون أسرة معيشية، منهم ٨,٦٪ دخلها الشهري أقل من ألف رنجت ماليزي، و ٢٩,٤٪ بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ رنجت ماليزي، ١٩,٨٪ بين ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رنجت ماليزي و٨,٦٪ بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رنجت ماليزي، ١٥,٨ ٪ بين ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ رنجت ماليزي و٤,٩٪ أكثر من ١٠٠٠٠ رنجت ماليزي.

بلغت حجم الصادرات الماليزية في عام ٢٠٠٨ نحو ١٩٥ مليار دولار، وحجم الواردات ١٥٦ مليار دولار[(١)].

وكذلك رفض ماهتير محمد خطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠، وأصبحت خطة ماليزيا المحلية تدرس في جامعات العالم لمواجهة الأزمة المالية، وتجسد هذه الخطة جدية التحولات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها محاضر للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي لمساعدة

---

(١) أ/ مدحت أيوب، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الدراسات الأسيوية، سنة ٢٠٠٩، ص ١٠٠- ١٠١.

ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية[١]:

أولاً: استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسيات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى ١٧,٧٧٩ رينجكتًا ماليزيا «الدولار= ٣,٨٠ رينجكات» وخفض نسبة البطالة إلى ٢,٧٪ مع انتهاء فترة الخطة عام ٢٠٠٥.

ثانيًا: تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازنًا بين الجماعات العرقية، وبقاء أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من ١٪ في ٢٠٠٥، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.

ثالثًا: تعزيز التنمية المدفوعة بالمزيد من التنافسية، من خلال تحسين مستويات، وأداء العمال والموظفين، ورفع مستوى البحوث والتنمية.

رابعًا: تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارية وتسويق الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة ٩,١٪ سنويًا خلال الخطة السابقة، يُتوقَّع أن ينمو بنسبة ٨,٩٪ خلال الخطة الثامنة، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاعا الخدمات والزراعة بنسبة ٧,٧٪ و٣٪ فقط على التوالي.

خامسًا: توسيع استخدامات «تقنيات الاتصال المعلوماتي»، وجعل ماليزيا مركزًا إقليميًا ودوليًا لخدماتها وإنتاجها، مع العمل على توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية.

---

(١) د/ عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضر محمد... بعيون عربية وإسلامية، مرجع سابق.

سادسًا: دعم تنمية الموارد البشرية، من خلال نظام تعليمي وتدريبي فعال، وبناء المزيد من المدارس، مع تطبيق نظام التعليم المركزي ومفهوم المدارس المتكاملة.

سابعًا: تحقيق مفهوم «التنمية المتوازنة والثابتة» للاستفادة من ثروات البلاد بأقصى درجات الفاعلية والحفاظ على البيئة.

ثامنًا: توفير فرص أفضل لجميع الماليزيين، لتحسين مستويات معيشتهم، وتوسيع حصول الطبقة الفقيرة وقسم من الطبقة المتوسطة - وهي الأغلب بين سكان المدن- على فوائد الخدمات العامة «التعليم والإسكان والصحة».

تاسعًا: استمرار التربية على السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية في حياة العمل والمعيشة، من خلال المنهاج التعليمي وبرامج خاصة للعاملين في المنظمات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الوعظ والإرشاد الديني ووسائل الإعلام، باعتبار أن وجود المجتمع المنضبط أخلاقيًا والسكان المتحلين بقيم ومبادئ المعاملات المستقيمة هو الأساس لنجاح البلاد.

وفي **تركيا** صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن الهدف الأول لحكومته هو تنفيذ البرنامج الاقتصادي بحذافيره حتى نهاية عام ٢٠٠٤، وأن تركيا بعد هذا التاريخ ستواصل سيرها بجهودها الذاتية دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي، جاء ذلك في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين الذي ذكره بموقف ماليزيا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت عددًا من الدول الآسيوية وكيف رفضت ماليزيا برامج صندوق النقد الدولي وتمكنت من الخروج من الأزمة ومواصلة سيرها بجهودها الذاتية.

وقال أردوغان بأن الديون الداخلية والخارجية كارثة بالنسبة لتركيا، وأن ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بدأت تتناقص، وأنها في الوقت

الحالى تبلغ واحدًا وعشرين مليار دولار تسددها تركيا كلها مع نهاية عام ٢٠٠٤، وأبدى أردوغان إعجابه بما شاهده خلال زيارته لماليزيا، وأمله بأن تحذو تركيا حذوها كى تتخلص من ضغوط صندوق النقد الدولى بالإضافة إلى الأخطار الناجمة من الديون الداخلية، يذكر بأن مجموع الديون الخارجية والداخلية المتراكمة على تركيا تبلغ مائتين وعشرين مليار دولار، كما تبلغ فوائد هذه الديون أكثر من أربعين مليار دولار في العام الواحد[(١)].

نما الاقتصاد التركي بمعدل سنوي مركب مقداره ٨,٤ ٪ ليصل إلى ٧٢٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٥٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨، وأصبح أكبر سابع عشر اقتصاد على مستوى العالم، السابع على مستوى الدول الأوروبية السبعة وعشرين، وأكبر الأسواق الناشئة في أوروبا[(٢)].

إن الأسباب الأساسية التي ساعدت الاقتصاد التركي على الازدهار والنمو بهذه المعدلات، تلك الإجراءات التي اتخذتها البلاد في الماضي مثل[(٣)]:

- الإصلاحات المصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي عقب الأزمة المصرفية المحلية التي حدثت في العام ٢٠٠١.
- الإصلاحات الهيكلية المُنفذة التي أتاحت للمؤسسات والأسواق المختلفة العمل على نحو سليم وجيد (بنك مركزي مستقل، سلطات مستقلة، عمليات خصخصة، علاوة على الإصلاحات التي أجراها الاتحاد

---

(١) جريدة الرياض السعودي الثلاثاء ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٤العدد ١٢٧٧٩ السنة ٣٩ الموافق ١٧ مايو ٢٠٠٣.

(٢) تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي، صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) ١١ مايو ٢٠١١..

(٣) نظرة عامة على الاقتصاد التركي، بيت الاستثمار العالمي جلوبل، مارس ٢٠١١.

الأوروبي).

- استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي.
- إصلاحات العملة التي تمت في العام ٢٠٠٢، والتي نجحت البلاد من خلالها بحذف ستة أرقام من العملة التركية.
- تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي شكّل أكثر من ثلثي الاقتصاد التركي.
- المبادرات التجارية التي تمكنت البلاد من خلالها من تعزيز الروابط بينها وبين مختلف دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- إنشاء إدارة تطوير الإسكان التي وفَّرت إسكانًا منخفض التكلفة لأكثر من مليون مواطن تركي.
- إصلاحات الضمان الاجتماعي والتي طبقت بموجبها نظام تأميني اجتماعي موحد على المشتغلين بالمهن الحرة، ودمج مؤسسة الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد في هيئة واحدة، وباتخاذها هذه الإجراءات، لم يعد هناك عامل واحد غير مسجل في نظام الضمان الاجتماعي.
- إصلاحات الرعاية الصحية التي وفَّرت البلاد من خلالها خدمات الرعاية الصحية مجانًا للمسنين.
- انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٤ ٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ٨,٣ ٪ في العام ٢٠١٠، في حين ارتفعت مساهمته من ناحية المعدلات الحقيقية، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٥,٧ ٪ خلال الفترة ما بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ لتصل إلى ٥٩,٩ مليار دولار أمريكي، استحوذ قطاع الزراعة على ٢٩,٥ ٪ من العمالة في العام ٢٠٠٩.
- بقي قطاع الصناعة القطاع الاقتصادي الأساسي في البلاد، واحتل مكانة رائدة في عملية التنمية، حيث شهد القطاع الصناعي نموًا بمعدلات ثنائية الرقم منذ العام ٢٠٠٧ باستثناء الانخفاض الذي شهده في العام

٢٠٠٩، فقد نما القطاع بمعدل سنوي مركب مقداره ٧,٠ ٪ خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ وصولاً إلى ١٥٥,٩ مليار دولار أمريكي، هذا وسجل القطاع الصناعي نموًا هائلاً بعد عمليات التحرير الاقتصادي، وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية، ومن ضمن القطاعات الفرعية العديدة التابعة للقطاع الصناعي التركي، نجد قطاعات الدفاع، والالكترونيات، والحديد والصلب، وصناعة السيارات، والزجاج والسكر، هذا وتلعب صناعة الأسمنت دورًا هامًّا في البلاد، وهي تحتل مكانة رفيعة المستوى في الإنتاج العالمي، كما يعتبر قطاع المنسوجات والملابس إحدى القطاعات الفرعية الأخرى المتقدمة في البلاد؛ إذ تقوم تركيا بزيادة صادراتها من منتجات المنسوجات سنويًّا باعتبارها منتجًا كبيرًا للقطن، يعتبر قطاع الخدمات التركي نجمًا صاعدا في الاقتصاد التركي سريع النمو، فقد حقق القطاع نموًا مضطردًا من ٣٣٩,٧ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٦,٩ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٠، بمعدل نمو سنوي مقداره ٩,٢ ٪، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٠,٣ ٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ٧٢,٨ ٪ في العام ٢٠١٠، وضمن قطاع الخدمات، كان قطاع النقل والتخزين والمواصلات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بلغت ١٣,٤ ٪ في العام ٢٠١٠، تلاه قطاع الممتلكات والمساكن بنسبة مساهمة مقدارها ١٢,٥ ٪، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة مساهمة بلغت ١٠,٨ ٪ في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات، ويمتلك قطاع النقل والمواصلات ما يزيد عن ١٠٠ مطار من ضمنها سبعة مطارات دولية، كما بلغ طول شبكة السكة الحديد ٨,٦٩٧ كيلومتر في العام ٢٠٠٨، من ضمنها خطوط مزودة بالكهرباء يبلغ طولها ٢,١٣٣ كيلومتر، وحتى العام ٢٠٠٨، تضمن الأسطول التجاري البحري ٦١٢ سفينة، وهو يحتل المركز التاسع عشر على مستوى العالم.

أما من جهة قطاع الاتصالات، فقد بلغ عدد المشتركين في قطاع الهاتف النقال التركي ٦١,٥ مليون مشترك كما في الربع الأول من العام ٢٠١١، متراجعًا من ٦١,٨ مليون مشترك كما في نهاية مارس ٢٠١٠ و ٦٣,٧ مليون مشترك كما في يونيو ٢٠٠٩. هذا وبلغ معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال والثابت ٨٤,٧ ٪ و ٢٤,٢ ٪ كما في العام ٢٠٠٩.

نلاحظ من العرض السابق أن مصر الدولة الملتزمة بتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انهارت مؤشراتها الاقتصادية الحقيقية وانخفضت لديها العدالة الاجتماعية، بينما تركيا وماليزيا التي لم تلتزم بتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ارتفعت مؤشراتها الاقتصادية بصورة متضاعفة مع التزامها الكامل بتحقيق العدالة الاجتماعية والبعد الاجتماعي لشعوبها.

# الفصل الثاني

## الصكوك المالية الإسلامية

## كبديل لقروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

## مقدمة

استعرضنا في الفصل السابق أهداف المؤسسات المالية الدولية بصفة عامة، والتي تم صيغتها بشكل رائع لتكون برواز جميل يخفي ما تحتويه من أهداف خفية، وعرضنا في **المبحث الثاني** من هذا الفصل أهداف المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية، ودورها في إفقار هذه الدول واستمرار التبعية الاقتصادية والسياسية للدول النامية، والدور الخفي الذي تلعبه تحالفات المصالح لكل من المؤسسات المالية الدولية متمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأجهزة استخبارات الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات والاتفاقيات التجارية الدولية لاستمرار سيطرة الدول الغربية اقتصاديًا وسياسيًا للدول النامية وبخاصة الدول الإسلامية وأثبتنا ذلك من خلال:

- **المبحث الثالث**: شهادة أحد قراصنة القروض بالدور الخفي لهذه المؤسسات وتحالفاتها مع الدول الاستعمارية.
- **المبحث الرابع**: من الواقع العملي دراسة مقارنة بين اقتصاديات كل من مصر باعتبارها من أحد الدول التي طبقت تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما أصبح عليها اقتصادها وماليزيا وتركيا من الدول التي رفضت تطبيق شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاعتماد ذاتيًا على مواردها.

ولكن ما هو البديل عن قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟

وهو ما سوف نتناوله في هذا الفصل بإذن الله كما يلي:

**المبحث الأول**: الصكوك المالية الإسلامية.

**المبحث الثاني**: مصر والصكوك المالية الإسلامية.

**المبحث الثالث**: الصكوك المالية الإسلامية المقترحة ومتطلبات نجاحها.

**المبحث الرابع**: الصكوك المالية الإسلامية – المخاطر، المعوقات، المزايا.

# المبحث الأول
# الصكوك المالية الإسلامية
## التعريف- الخصائص- الأنواع

**مقدمة:**

يمكن تعريف الصكوك المالية الإسلامية بأنها صكوك تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مضاربًا، وتمثل حصة شائعة في رأسمال مشروع معين أو شركات متعددة تشارك في الربح المتوقع والخسائر المحتملة والاسترداد، أو باعتبارها وكيلاً بجعل مقابل أجر معين محدد مسبقًا وتتميز بآجال متفاوتة وبقدرة مختلفة على التداول.

وهناك فرق بين السهم والصك الإسلامي؟

الصكوك: هي أداة استثمارية تقوم على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين؛ بحيث لا يكون لمالكه فائدة أو نفع مقطوع، وإنما تكون له نسبة من الربح- إن تحقق- من هذا المشروع بقدر ما يملك من الصكوك، فالصكوك الإسلامية إذن معرضة للربح والخسارة على السواء كأي استثمار يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، أما الأسهم فهي حصة في رأس مال شركة ما، وكل سهم هو جزء من أجزاء متساوية لرأس المال أو وثيقة تعطى للمساهم إثباتًا لحقه.

**وتتفق الصكوك الإسلامية والأسهم من حيث خصائصها** فهي(١):

- متساوية القيمة.
- لها قيمة اسمية.
- ليست مالاً متقومًا في ذاتها، ولكنها وثيقة بالحق، ودليل عليه.
- قابلة للتداول.
- صاحبها معرض للربح والخسارة.

---

(1) www. Salim.purforum.com/montada-f39/topic-t61.htm.

**وتختلف الصكوك الإسلامية والأسهم من حيث إن:**

- السهم يعطى صاحبه حقًا في حضور الجمعية العمومية للشركة، والتصويت والاشتراك في الإدارة والرقابة وغير ذلك، ولا يمنح حامل الصك هذه الحقوق.

- السهم جزء من رأس مال شركة ما، وهذه الشركة ليس لها -في الغالب- تاريخ للتصفية؛ لأن الغرض من إنشائها هو الاستثمار والتوسع فيه إلى أجل غير مسمى، أما الصك: فإنه غالبًا ما يختص بمشاريع لها تاريخ ابتداء وتاريخ انتهاء، وربما كان لمشاريع غير مؤقتة.

- الشركات تصدر الصكوك كمنتج من منتجاتها التجارية، أما أسهم الشركات: فهي تمثل ما تملك شخصيتها الاعتبارية من أصول وأعيان وغير ذلك، وليست من منتجاتها التجارية.

**الفرق بين الصكوك المالية الإسلامية والسندات:**

تشترك الصكوك والسندات في كون كل منهما أداة تمويلية، يمكن بواسطتها سد الحاجة إلى التمويل في الجهات المختلفة، وقد تفيد في التحكم في حجم السيولة النقدية، وهذه فائدة كبري تدعم الاستقرار الاقتصادي، فتقل بذلك مخاطر التقلبات، ولذلك يقع الخلط لدي كثير من الكاتبين بينهما، فنجد أنهم يذكرون كلمة الصكوك مقابلة للمصطلح الإنجليزي (Securitization) بينما هذا المصطلح يعني عملية تحويل القروض الربوية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، فهو بذلك مرادف لسندات الدين المحرمة شرعًا.

ولذا فإنه لا بد من بيان الفروق الجوهرية بين الصكوك الإسلامية والسندات، وهي على النحو التالي:

السندات أوراق مالية محرمة لأنها تمثل قروضًا ربوية، بينما الصكوك تمثل حصص ملكية شائعة في العين أو النشاط الاستثماري كما تقدم.

عوائد السند ثابتة في ذمة مصدره، وهي محددة، أما عوائد الصكوك

فهي ناشئة عن استثمار حصيلة الصكوك فيما أعدت له، وهي غير مضمونة على مصدرها، وتخضع لطبيعة الاستثمار وتقلبات السوق ويشترك مالك الصك في الربح، كما أنه يتحمل نصيبه من الخسارة حال حدوثها على قاعدة الغرم بالغنم[(١)].

وقدر خبراء أن تصل حجم إصدارات الصكوك الإسلامية ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠١٥، وقالت الدراسة التي نشرت على موقع البنك الدولي: إن الصكوك الإسلامية برزت خلال السنوات الأخيرة كواحدة من أهم الأدوات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية الأكثر نفوذًا وفاعلية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة.

وأضاف التقرير أنه تم في السنوات الثلاث الماضية إصدار صكوك إسلامية تبلغ قيمتها نحو ٤٠ مليار دولار من قبل بنوك ومؤسسات مالية في الشرق الأوسط وآسيا، بالإضافة إلى بلدان إسلامية وبعض المؤسسات الدولية غير الإسلامية، مثل البنك الدولي.

وتعتبر ماليزيا أكبر سوق سندات إسلامي (صكوك) حيث تم فيه إصدار ثلاثة أرباع الصكوك الإسلامية العالمية على مدى العقد الماضي[(٢)].

## تملك وتداول الصكوك[(٣)]:

يحدث تملك الصكوك في حالتين: الأولي: عند شرائها إما من مصدرها في مرحلة الإصدار، والثانية: عندما تشتري من حاملها الذي كان قد اشتراها من مصدرها أو من شخص آخر وتعالج الحالة الأولي تحت عنوان

---

(١) د/ حمزة بن حسين الفعر الشريف، ضمانات الصكوك الإسلامية، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ٢٥ مايو ٢٠١٠، ص ٢٧١.

(٢) مجلة بيزنس دوت كوم بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٩.

(٣) د/ معبد الجارحي، د/ عبد العظيم جلال أبو زيد، «أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الارتقاء بها»، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ٢٥ مايو ٢٠١٠، ص ٣٠٢.

تملك الصكوك، أما الحالة الثانية فينظر فيها تحت عنوان تداول الصكوك.

وعند إصدار الصكوك تكون هناك علاقتان تعاقديتان الأولى بين المشتري والمصدر، وهي علاقة مضاربة يفوض فيها المشتري إدارة موجودات الصكوك بغرض تحقق الربح، والثانية تحكم أسلوب استخدام حصيلة الصكوك في الاستثمار، وهي لا بد من أن تتم من خلال عقود شرعية صحيحة فإذا تمت كذلك جاز تملك الصكوك والجدول التالي يبين العقود المستخدمة في استثمار حصيلة الصكوك وما يترتب عليها من أحكام في مجال تملك الصكوك.

ويمثل الجدول التالي أحكام تملك وتداول الصكوك بحسب العقود المستخدمة في استثمار الموجودات.

| عقد الاستثمار | حكم التملك | حكم التداول |
|---|---|---|
| المشاركة | جائز | جائز مع بدء النشاط مع مراعاة أحكام تمثيل الصكوك لموجودات قابلة للتداول. |
| المضاربة | جائز | جائز مع بدء النشاط مع مراعاة أحكام تمثيل الصكوك لموجودات قابلة للتداول. |
| الوكالة | جائز | جائز مع بدء النشاط مع مراعاة أحكام تمثيل الصكوك لموجودات قابلة للتداول. |
| المرابحة | جائز | غير جائز إلا من وقت شراء السلع إلى حين بيعها. |
| البيع بثمن اجل | جائز | غير جائز إلا من وقت شراء السلع إلى حين بيعها. |
| الإجارة التشغيلية | جائز | يجوز قبل إعادة إيجار الأعيان المستأجرة في صكوك ملكية منافع الأعيان المعينة ولا يجوز في غير المعينة. |

| الإجارة المنتهية بالتملك | جائز | جائز مع بدء النشاط مع مراعاة أحكام تمثيل الصكوك لموجودات قابلة للتداول. |
|---|---|---|
| الاستصناع | جائز | جائز مع تحول النقود إلى أعيان ولا يجوز إن دفعت حصيلة الصكوك ثمنًا في الاستصناع موازيًا. |
| السلم | جائز | غير جائز. |

## أنواع الصكوك المالية الإسلامية:

يمكن تقسيم صكوك الاستثمار باعتبارات مختلفة، ذلك أن مستند تقسيم هذه الصكوك قد يكون العقود الجزئية لهيكلة الصكوك، وقد يكون مستنده طبيعة ونوع الأصول محل التصكيك، وقد يكون الإطار القانوني والأمور التقنية والطبيعة التجارية لهذه الصكوك.

أما الاعتبار الثاني فيتناول طبيعة العلاقة بين المصدر وحملة الصكوك من حيث الأصول مصدر التصكيك ونجد في هذه المنهجية تقسيم مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث قسم الصكوك إلى نوعين رئيسين هما:

أ- الصكوك القائمة على الأصول / الالتزامات.

الصكوك التي توفر لحملتها عوائد يمكن توقعها بصورة جيدة، ومثال ذلك صكوك السلم والاستصناع والإجارة.

ب- الصكوك المبنية على الاستثمار في رءوس الأموال.

الصكوك التي تتحدد عوائدها على أساس المشاركة في الربح والخسارة محل العقد مثل صكوك المشاركة والمضاربة.

وأما تقسيم الصكوك على حسب وسيلة التمويل الإسلامي كما يلي:

### أولاً: صك المشاركات:

التمويل بالمشاركة هو الإستراتيجية الرئيسية للتمويل الإسلامية وفق قاعدة رئيسية في توزيع الربح وهي:

١- أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدمًا.

٢- أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة.

ويمكن تقسيم المشاركات من عدة اتجاهات[١].

- وفقاً لطبيعة الأصول المملوكة: هناك مشاركات في النفقات المتغيرة والمشاركة المستمرة التي تدخل في تكوين رأس المال الثابت.

- وفقاً للاستمرار: المشاركة المستمرة في شكل أسهم، والمشاركة المتناقصة التي يسترد فيها المصرف مشاركته بالتدريج مع حصة ربحه.

- وفقا لأغراض المشاركة: منها المشاركات التجارية، المشاركات الزراعية، والمشاركات الصناعية.

- وفقا للمدة: قصير الأجل وطويلة الأجل.

- وفقا للاستخدام: مشاركات عامة مع كل نشاط المصرف، ومشاركات متخصصة لمشاريع معينة أو نشاط معين.

ويمول صك المشاركات العديد من الأنشطة على سبيل المثال:

١- الاستثمارات المباشرة الجديدة.

٢- التوسعات في مشروعات قائمة.

٣- المشاركة المتناقصة.

٤- تمويل رأس المال العامل، والأساليب الحديثة في تمويل رأس المال العامل يمكن حصرها في ثلاثة أنواع[٢]:

● النوع الأول: تمويل الأصول الثابتة والمتداولة للمشروعات، كنصيب لها في المشاركة ونصيب المصرف في سقف معين والسحب منه كذلك محدد، ويتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقاً لهذا السقف ونسبته

(١) أ/ يوسف كمال محمد «المصرفية الإسلامية (الأزمة والمخرج)»، دار النشر للجامعات القاهرة، سنة ١٩٩٨، ص ٨٣.

(2) Harvard University, " Harvard Islamic Financial Information Program ", 1998 , record 424 of 735.

إلى الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

- النوع الثاني: تمويل الأصول المتداولة فقط مع تأجير الأصول الثابتة، ويتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقًا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.
- النوع الثالث: تمويل الأصول المتداولة أيضًا كما في النوع السابق، إلا أنه يقوم بتمويل الأصول الثابتة على سبيل الهبة أو التبرع، ومن ثم يتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقًا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.

## ثانيا: صك صناديق الاستثمار:

تعتبر صناديق الاستثمار من الأوعية والأدوات المالية الجديدة في سوق المال، والتي يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا سواء على المستوى القومي أو مستوى المصارف أو مستوى الأفراد المستثمرين.

يمكن تعريف صناديق الاستثمار بأنها أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد[1].

يقوم صك صناديق الاستثمار بشراء وبيع الأوراق المالية ذات الفرص الاستثمارية المناسبة لمشروعات قائمة بالفعل دون إقحام نفسها في مجالات الاستثمار المباشر في هذه المشروعات، وتصدر هذه الصناديق صكوك مالية تعرف باسم وثائق الاستثمار[2] مقابل الأموال النقدية[3] التي تتلقاها من

---

(١) د/ عصام أبو النصر «نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار في ضوء الفكر الإسلامي»، ندوة صناديق الاستثمار في مصر الواقع والمستقبل جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل، سنه ١٩٩٧، ص٧٥.

(٢) مادة ٣٦ من القانون رقم ٩٥ لسنه ١٩٩٢.

(٣) مادة ١٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنه ١٩٩٢.

الغير، وتمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافى أصول الصندوق مع مراعاة الضوابط الشرعية في شراء وبيع الأوراق المالية.

**ثالثاً: صك المضاربة:**

تعتبر صيغة المضاربة من أهم الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية؛ لأنها تقوم على التآلف الحقيقي بين من يملكون المال، وليس لديهم الإمكانية لتشغيله وبين ما يملكون الخبرة إلا إنهم لا يملكون المال، ويمكن القول بأن المضاربة هي نوع من أنواع المشاركة، ولكن بين طرفين الأول يملك رأس المال والآخر العمل.

وتنقسم المضاربة إلى قسمين[(١)]:

١- مضاربة مطلقة: وهى التي لا تتقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة أو استثمار.

٢- مضاربة مقيدة: وهى ما قيدت بعض ذلك أو كله.

وفى حالة وجود خسائر التخارج أو التصفية والتي يمكن تصنيفها إلى[(٢)]:

أولاً: إذا هلك رأس مال المضاربة كله بدون تعد أو تقصير من المضارب تنتهي المضاربة وتتم تسوية الحساب الخاص ويعالج الإهلاك بصفته خسارة على المصرف.

ثانيًا: إذا انتهت المضاربة أو صفيت ولم يتم تسليم رأس المال المضارب إلى المصرف بعد التحاسب التام، فإنه يتم إثبات رأس المال المضارب ذمما على المضارب.

---

(1) Dr.Hussein K.Fahmy and Abdil; Awwa; Sarler , " Islamic Modes Of Finance And Financial Instruments For Resource Mobilization (A survey study) , paper presented at the seminar on Mechanism and Development of Islamic Financial Instruments " , August 11-13 ,1996 p.20.

(٢) د/ عصام أبو النصر، مرجع سابق، ص ١٦٥.

ثالثًا: إذا هلك رأس مال المضارب أو انتهت المضاربة وثبت تقصير المضارب، فإنه في هذه الحالة يتم إثبات رأس المال المضارب ذممًا على المضارب.

**رابعاً: صك بيع السلم:**

تشمل عناصر بيع السلم على[١]:

- السلم يطلق على العقد وعلى المسلم فيه.
- المسلم أو رب العمل.وهو المشترى أو صاحب رأس المال.
- المسلم إليه. وهو البائع.
- المسلم فيه. وهو المبيع (السلعة).
- رأس المال السلم أو رأس المال وهو الثمن.

والسلم الموازى من التطبيقات المصرفية المعاصرة، ويتكون من عقدين متوازنين:

* العقد الأول يكون المصرف فيه مسلمًا رب السلم ويدفع ثمن المسلم فيه المبيع معجلاً لأجل مسمى وفق الضوابط والشروط الشرعية والفقهية المتفق عليها.

* العقد الثاني يكون فيه المصرف مسلمًا إليه في بضاعة من جنس ومواصفات البضاعة التي كان فيها مسلمًا فيتقاضى ثمنها معجلاً، ويكون المصرف طرف في العقدين عندما يتسلم البضاعة في العقد الأول يقوم بتنفيذ عقدة للطرف المتعاقد المسلم في العقد الثاني.

ويمكن من خلال صك بيع السلم والسلم الموازى أن يقوم بتمويل الأنشطة التالية[٢].

---

(1) Harvard Unvercity , (Harvard Islamic Financial Information Program ,New York , 1998 , record 485 of 735.

(٢) أ/ فيصل صادق عارضة، بيوع السلم، ورقة عمل الاجتماع الثالث والعشرين لمدراء الاستثمار بالمصارف الإسلامية (جدة– السعودية، سنة ١٩٩٨)، ص ١١-١٢.

١- تمويل التجارة الخارجية: وذلك عن طريق شراء المواد الخام من المنتجين مباشرة أو من الدول سلمًا وإعادة تسويقها عالميًا بأسعار مجزية.

٢- تمويل الأصول الثابتة: حيث يمكن للمصرف الإسلامي المساعدة عن طريق السلم بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو إحلال المصانع القديمة القائمة، وتقديم هذه الأموال كرأس مال مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع على دفعات طبقًا لآجال تسليم مناسبة.

٣- تمويل المنتجين: حيث يمكن للمصرف تمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق تمويلهم بمستلزماتهم كرأس مال مسلم في مقابل الحصول على بعض المنتجات وإعادة تسويقها.

**خامساً: صك التمويل التأجيري:**

يمكن من خلال صك التأجير التمويلي القيام بالعديد من الأنشطة مثل:

١- التأجير التمويلي تكون مدته أطول وأقرب لتغطية العمر الاقتصادي لاستخدام المعدات، وتتجه الإيجارات إلى الانخفاض بسبب طول المدة وانخفاض درجة المخاطر، ويمكن تعريف التأجير التمويلي على أنه: «عقد يتضمن دفع مبالغ محددة في خلال فترة إلزامية، وتكفي هذه المبالغ لسدد القيمة الرأسمالية الكاملة التي يتحملها المؤجر، وأيضًا تحقيق هامش ربح معين للمؤجر وهناك العديد من أنواع التأجير التمويلي.

أ - التأجير المباشر:

وهو العمليات التأجيرية العادية، والتي تنتهي في نهاية فترة التعاقد بإعادة الأصل إلى حالته التي يكون عليها عندئذ إلى المؤجر التمويلي.

ب - التأجير مع حق المستأجر في شراء الأصل في نهاية المدة:

ووفقًا لهذا النمط يكون من حق المستأجر في نهاية فترة التأجير أن يشترى الأصل على حالته عندئذ، ويكون ذلك إما: بسعر السوق عند

الشراء. أو بنسبة محددة من القيمة الأصلية الأصل عن طريق التفاوض على أي من هذه الطرق في بداية التعاقد.

٢- وبالنسبة للتأجير التشغيلي فإن مدته تكون أقل من العمر الاقتصادي المتوقع لاستخدام المعدات، ولا تغطى مدفوعات الإيجار تكلفة المعدات بالنسبة للمؤجر خلال فترة عقد الإيجار، ويمكن تعريف التأجير التشغيلي بأنه: «أي نوع من التأجير يختلف عن التأجير التمويلي» أي أنه عندما لا يتم استهلاك الأصل بالكامل خلال الفترة التي لا يكون فيها عقد الإجارة غير قابل للإلغاء، وعندما لا يعتمد المؤجر لتحقيق أرباحه على مباع الإيجار التي يحصلها في الفترة غير القابلة للإلغاء[١].

وهناك نوع أخر[٢] من التأجير يطلق علية عقود البيع وإعادة التأجير، حيث تقوم الشركة بشراء معدات معينة وتقوم باستخدامها لفترة محددة، ثم تقوم ببيعها إلى المؤجر، وبعد ذلك تقوم الشركة باستئجار تلك المعدات من المؤجر، وهى أحد الطرق المعروفة لتحرير رأس المال العامل.

وقد أصدرت العديد من المصارف صكوك مشابهة في عملها لصكوك التأجير التمويلي مثل الاتفاق الذي تم بين بنك أبو ظبي التجاري وبنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي، إدارة الأصول الإسلامية وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، على الاكتتاب المشترك، وأن يكونوا وكلاء الإيداع لإصدار صكوك مؤسسية مسماة «السفينة ليمتد». وكأول معاملة من نوعها، فقد اتفقت المؤسسات المعنية على الاكتتاب بمبلغ ٢٦ مليون دولار أمريكي لهذا الإصدار الخاضع لأحكام الشريعة الإسلامية؟، والذي سوف يتم استخدامه في تمويل ناقلات النفط العملاقة التي ستقوم

---

(١) J.F. Weaton and T.E. Ecopeland , " Financial Theory and Corporate Policy", (Reading Massachuseits Addison Wesly Publishing Co., 1989) , pp.616-617.

(٢) د/ محمد لطفي حسونة، د.حسين محمد عيسي، "صناعة التأخير التمويلي - أهم المصطلحات"، سنه ١٩٩٦، ص ٢.

باستئجارها الشركة العربية السعودية للنقل البحري مع قيامها بإعادة تأجيرها لشركة نقل تابعة لشركة من شركات دول مجلس التعاون الرائدة والعملاقة في صناعة النفط والبتروكيماويات[(١)].

ويمكن لهذا الصك تمويل نشاط (البناء، التشغيل، نقل الملكية) BOT حيث يقوم علي:

- منح الحكومة ترخيص للجهة المصدرة للصك بإنشاء مرفق عام يساهم في دعم البنية الأساسية ويفي بمتطلبات المجتمع.
- يتولى مصدر الصك بعد ذلك بإدارة المرفق للجمهور لمدة تتراوح بين ٢٠ –٢٥ عام بمقابل مالي يقسم بين المصرف والحكومة وفقا للاتفاق المبرم بينهم.
- في نهاية مدة العقد (الانتفاع) تنقل ملكية المرفق العام إلى الحكومة.

**وهناك العديد من أنواع BOT:**

أ- البناء، التملك، التشغيل، التحويل (BOOT):

ويتشابه هذا الأسلوب مع BOT، ولكنه يختلف في المرحلة الثانية وهي التشغيل، حيث يظل مصدر الصك مالك للمرفق ويديره لحسابه بدون مشاركة الحكومة في العائد، وفي نهاية العقد تنقل ملكية المرفق إلى الحكومة.

ب – البناء، التأجير، التحويل BLT:

يتشابه هذا الأسلوب مع BOT، ولكنه يختلف في المرحلة الثانية وهي التشغيل، حيث يتم تأجير المرفق للحكومة بمبلغ محدد سنويًا خلال مدة معينة، وتكون الإدارة من قبل الحكومة وليس من قبل المصرف، وفي نهاية مدة العقد تعود ملكية المرفق للحكومة.

جـ – التطوير، التملك، التشغيل، التحويل MOOT:

يتشابه هذا الأسلوب مع BOT، ولكنه يختلف في المرحلة الأولي حيث

---

(1) http://www.arabbanking.com/Arabic/Press/NewsDetails.asp?ID=52.

يكون المرفق قائمًا، ولا تقوم الشركة بعملية البناء، ولكنها تقوم بتطوير وتحديث المرفق ثم إدارته وتنقل ملكية المرفق للدولة في نهاية العقد.

**سادساً: صك رأس المال المخاطر:**

يعتبر نشاط رأس المال المخاطر نوع من التمويل بالمشاركة، يشارك فيه الممول بالمال والعمل، ويمكن تعريف(١) رأس المال المخاطر بأنه استثمار نشط في المخاطر، حيث رأس المال يقدم عن طريق المساهمة المباشرة، ويتطلب رأس المال المخاطر عنصرين هما:

- المشاركة المالية.
- التشغيل النشط والمساعد والمراقب.

تشمل الأنشطة التي يقوم بها صك رأس المال المخاطر البنود التالية(٢):

١- تمويل وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة.

٢- تمويل الاستثمارات في الصناعات الصغيرة، ومجال نقل التكنولوجيا، وشراء المديونيات إذا كانت تعتمد على مجالات وإنتاج جديد.

٣- تمويل الاستثمار في الشركات القائمة، أو التوسع في المؤسسات القائمة.

يناسب هذا الصك المستثمر الذي يرغب في استثمار أمواله على المدى المتوسط والطويل مع الحصول على عوائد مرتفعة نسبيًا، ويقوم صك رأس المال المخاطر بدراسة دقيقة للمشروعات التي سوف يقوم بالمشاركة فيها، ويستند قرار القبول أو الرفض على عدة عوامل منها(٣).

---

(1) AL-Suwailam S " Does Venture Capital Financial Make a Difference ؟ "Doctoral , Dissertation Waskington University, December ,1995.

(2)HTTP //WWW.investorsnet.com /cgi-bin/bookstore/pratta97book.

(3) Sagari.s " .Venture Capital: Lessons from the Developed World for the Developing Markets International financial Corporation (IFC) 1992.

١- كفاءة إدارة المنشأة.

٢- جودة المنتج وإمكانية تسويقه.

٣- حجم السوق ومعدل نموه.

٤- حجم المنشأة.

٥- معدل العائد المتوقع.

٦- حجم الاستثمارات المطلوبة.

بعد مرحلة دراسة المشروعات يتم التفاوض مع أصحاب المشروع على تقويم أصول الشركة، ويتم تمويل رأس المال المخاطر للمشروعات خلال مراحل متعددة منفصلة، ويتزامن حجم كل مرحلة مع نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ونتائج تمويل المرحلة السابقة، والمرحلة الأخيرة لنشاط رأس المال المخاطر يتمثل في بيع حصته في الشركات التي قام بتمويلها بإحدى الطرق المختلفة مثل الاكتتاب العام(١).

ويمكن تصنيف الأنشطة التي يقوم بها صك رأس المال المخاطر إلى(٢):

١ - استثمارات بذرة رأس المال المخاطر Seed Capital، وهى الأموال اللازمة لتمويل فكرة المشروع.

٢ - استثمارات الدورة الثانية Second Round or Growth Capital، وهى الأموال اللازمة لتمويل مراحل النمو الأولى في المشروعات التي تم تأسيسها.

٣- استثمارات الكويري التمويلي Bridge Financial، وهى الأموال المقدمة للمشروعات التي اجتازت مراحل النمو الأولى بغرض تمويل الفترة الزمنية المحصورة بين إصدارها أسهم للجمهور وبين الاكتتاب فيها.

(1) HTTP //WWW.businessxchange.com / files /editorial /199907/consultants. html.

(٢) د/ محمود صبح، «رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة» (القاهرة، دار البيان للطباعة والنشر، سنة ١٩٩٩)، ص ٢٠٧-٢٠٨.

٤- استثمارات المرحلة الثالثة Stage 3 Financial، وهي الأموال المقدمة للمشروعات المستقرة، والناجحة نسبيًا، والتي ترغب في استثمارات جديدة مبتكرة بغرض زيادة ربحيتها.

٥- الاستثمارات المطلوبة لفصل فرع أو شركة تابعة Spin-off inancing، وهي الأموال المطلوبة لتمويل شراء أسهم الفروع أو المشروعات التابعة التي يرغب المشروع (الأم) في فصلها عن سيطرتها.

٦- استثمارات الإنعاش Fresh Capital، وهي المشروعات المطلوبة لحقن المشروعات القائمة بالفعل ذات الأداء المالي الضعيف من أجل تحسين ربحيتها.

يعتبر صك رأس المال المخاطر من أكثر الصكوك تأثرًا بالبيئة المحيطة والظروف السوقية المحيطة، فلا بد من دراسة وتحليل البنود الآتية:

- معدلات التضخم، سعر الفائدة المرتبط بالمخاطرة، مخاطر السوق، سعر الفائدة الخالي من المخاطرة، البيئة التنافسية، مخاطر كُل من السوق، الصناعة، الزمن والعائد المرتبط بكل درجة من درجات المخاطرة.

ويقوم مصدر صك رأس المال المخاطر باتباع العديد من الطرق والأساليب عند التخارج في المشروعات التي قام بتمويلها، وهناك نوعان رئيسيان للتخارج في صك رأس المال المخاطر وهما[1]:

١- طرح الشركة للاكتتاب العام.

٢- بيعها لمستثمر رئيسي.

وبالإضافة إلى النوعين السابقين فهناك العديد من الطرق للتخارج وهي كالآتي[2]:

١- أسلوب البيع للجمهور.

(1) HTTP: //WWW.businessexchange.con/files/editorial/199904/barrry.html.

(2) Venture Capital Journal , May 1991 , pp.65:70.

٢- أسلوب حق الشراء وحق البيع.

٣- أسلوب بيع الشركة المملوكة لشركة أخرى.

٤- أسلوب تصفية الشركة المملوكة.

ويعتبر هذا الصك من أفضل أساليب التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات عالية التكنولوجيا والمشروعات الابتكارية.

**سابعاً: صك النشاط الزراعي:**

ويمكن للجهة المصدرة للصك أن تقسم هذه الصكوك إلى ثلاثة صكوك هي: صك المزارعة وصك المساقاة وصك المغارسة.

تتشابه المزارعة مع المساقاة حيث يمكن تعريف كل منهم كالتالي[(١)]:

**المزارعة** في اللغة: مفاعله من الزرع، وشرعًا: هي دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها والزرع بينهما، وهى جائزة في قول أكثر أهل العلم.

أما **المساقاة** في اللغة مأخوذة من السقي، وشرعًا: عقد على القيام بخدمة شجر أو نبات بجزء من غلته.

**المغارسة**[(٢)]: لغة: الغرس من غرس الشجر، ويقال للنخلة، أو ما تنبت: غريسة، وشرعًا: دفع أرض مدة معلومة على أن يغرس فيها غراسًا، على أن ما تحصل من الإغراس والثمار يكون بينهما.

**ثامناً: صك الاستصناع:**

يمكن من خلال صك الاستصناع الدخول في مجالات واسعة للتمويل الإسلامية لتمويل الحاجات العامة والنهوض بالمجتمع من خلال الأنشطة التالية:

١- الصناعات المتطورة كاستصناع الطائرة والقطارات والسفن

---

(١) أ/ يوسف كمال محمد «مصطلحا ت الفقه المالي المعاصر – معاملات السوق»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سنه ١٩٩٧ ص١٧٣:١٧٢.

(٢) أ/ يوسف كمال محمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية.

٢- يطبق عقد الاستصناع كذلك لإقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات، إلى غير ذلك مما يؤلف شبكة الحياة المعاصرة المتطورة.

٣- يستخدم عقد الاستصناع عمومًا في مختلف الصناعات ما دام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة، ومن ذلك الصناعات الغذائية (تعليب وتجميد المنتجات الطبيعية وغيرها).

والاستصناع هو عقد يبرم مع جهة مصنعة بحيث تتعهد بموجبه بصنع سلعة ما وفقًا لشروط معينة، ومن أهم هذه الشروط وصف السلعة المصنعة حيث يجب أن يكون هذا الوصف دقيقًا فيما يتعلق بطبيعة ومواصفات المنتج والجودة التي يجب أن يكون عليها وخلافًا لبيع السلم لا يتعين دفع القيمة الكاملة عند إبرام العقد حيث عادة ما يتم الاكتفاء بدفعة مبدئية.

### تاسعاً: صك المضاربة المطلقة:

يحكم هذا الصك عقد المضاربة المطلقة، ويقوم مصدر هذا الصك بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير المحددة لنوع النشاط، وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام.

يستحق الصك عائد كل فترة زمنية معينة كجزء من الأرباح تحت حساب التسوية النهائية في نهاية العام، وطبقا لما يظهره المركز المالي للمصرف، ويحصل المصرف على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدمًا في الصك.

### عاشراً: الصكوك الحكومية:

وهي الصكوك التي تقوم الحكومات بإصدارها من أجل المشاركة في تمويل أحد المشروعات أو القطاعات داخل الدولة وفقًا لأحد الصيغ الإسلامية المتعارف عليها، أو من أجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

* تتنوع الصكوك المالية الإسلامية لتفي بمتطلبات المتعاملين فتتدرج كما يلي:

١- العملاء محبي المخاطرة: صك رأس المال المخاطر، صك المشاركات، صك المضاربات.

٢- العملاء متوسطي المخاطرة: صك صندوق الاستثمار

٣- العملاء كارهي المخاطرة: صكوك البيوع وتشمل: صك المرابحة، صك بيع السلم، صك التمويل التأجيري.

# المبحث الثاني
# مصر والصكوك المالية الإسلامية

**مقدمة:**

عرضنا في الفصل الأول الدور الخفي لقروض المؤسسات المالية الدولية وآثارها السلبية على اقتصاديات الدول النامية بالتطبيق على مصر، وفي المبحث السابق أوضحنا الصكوك المالية الإسلامية وأنواعها كبديل لهذه القروض والسؤال الذي يطرح نفسه: **ما هو حجم استفادة مصر من تجربة الصكوك المالية الإسلامية كبديل لقروض المؤسسات المالية الدولية؟**

توقعت مصادر مصرفية أن تشهد البنوك الإسلامية نموًا مطردًا في مصر خلال الفترة القادمة بعد سقوط نظام الرئيس المصري السابق حسنى مبارك، الذي كان يحجِّم نمو هذا القطاع المصرفي، والحقيقة أن هذا التحجيم ليس له ما يبرره، وفي غير صالح اقتصاد جمهورية مصر العربية، ويعتبر تخلف عن دورها الرائد في الاقتصاد الإسلامى، حيث كانت مصر من الدول الرائدة في إنشاء المصارف الإسلامية فيما كان يعرف ببنوك الادخار في الستينات، ومن المؤسسين الأوائل للبنك الإسلامى للتنمية بجدة كأحد المؤسسات المالية العالمية، ولابد من زيادة الوزن النسى للمصارف الإسلامية والصكوك المالية الإسلامية في مصر لدفع عجلة التنمية للأسباب الآتية:

**أولا: زيادة حجم المصارف الإسلامية والصكوك المالية الإسلامية على المستوي العالمي وتضائل حصة مصر منه:**

حيث بلغت المصارف الإسلامية في العالم في عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٠٠ مصرف حجم أصولها مجتمعة ٢٦٥ مليار دولار وتتجاوز استثماراتها ٤٠٠ مليار دولار[(١)].

---

(1) http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=53675&pg=3.

وقدر خبراء أن تصل حجم إصدارات الصكوك الإسلامية ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠١٥، وقالت الدراسة التي نشرت على موقع البنك الدولي: إن الصكوك الإسلامية برزت خلال السنوات الأخيرة كواحدة من أهم الأدوات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية الأكثر نفوذًا وفاعلية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة[(١)].

ويوجد حاليًا مركزان لإصدار الصكوك وتشريعها وتسويقها، هما ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر ماليزيا أكبر مصدر للصكوك على مستوي العالم حيث أصدرت ٦٠٪ من الصكوك حتى عام ٢٠٠٩.

ولكن ما هو نصيب مصر من المصارف الإسلامية والصكوك المالية الإسلامية؟ والحقيقة أنه يوجد في مصر بنكان إسلاميين هما بنك فيصل الإسلامى المصري، وبنك البركة الإسلامى، بالإضافة إلى أشباه المصارف الإسلامية، وهى فروع إسلامية لبنوك تجارية، ويبلغ إجمالى ميزانية البنكين حوالى ٣ مليار دولار، وذلك يعنى أن نصيب مصر لا يزيد عن ١٪ من إجمالى سوق المصارف الإسلامية، وكذلك لا تزيد النسبة بالنسبة للصكوك المالية إسلامية.

**ثانياً: الأزمة المالية العالمية وما أفرزته من دليل قاطع على أن الاقتصاد الإسلامي وأدواته هي الخلاص للأزمات الاقتصادية**، حيث ترجع أسباب الأزمة المالية إلى:

- التوسع في الائتمان العقاري المسرف، نتيجة تكدس الأموال الأجنبية وتشبع الاستثمار الإنتاجي في الولايات المتحدة أدى إلى إقراض فئات غير مليئة برهون عقارية، والغريب أن وكالات شبة حكومية كانت مسيطرة على ٧٠ ٪ من الرهون العقارية في الولايات المتحدة حتى بلغت ٥٠٠ تريليون دولار في جميع القطاعات، بينما نجد أن قيمة أسواق الأسهم

---

(١) صحيفة البيان الإماراتية، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧.

العالمية تبلغ ١٤٩ تريليون دولار منتصف ٢٠٠٨[(١)].

- التركيز على تمويل الائتمان الاستهلاكي(بطاقات الائتمان، القروض الاستهلاكية) على حساب الائتمان الإنتاجي، حيث حذرت تقارير أمريكية من وجود متأخرات على عملاء البطاقات في أمريكا تتراوح بين ١٤١ إلى ١٨٦ مليار دولار[(٢)].
- أسلوب معالجة الديون المتعثرة في المؤسسات المالية (سداد المتأخر في مقابل زيادة المديونية – تحقيق أرباح وهمية).
- التوريق بيع الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها.
- التوسع في أدوات المضاربات وأنشطة المقامرات في البورصات العالمية مثل المشتقات بأنواعها.
- الغش والتدليس والتزوير في القوائم المالية للمؤسسات المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

وهذه الأدوات أدت في النهاية إلى التوسع في الاستثمار الوهمي على حساب الاستثمار الحقيقي، الذي أصبح ٥٪ والباقي معاملات نقدية، حيث ارتفعت سندات بيع الدين إلى ٥٤٦١١ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ حسب بيانات صندوق النقد الدولي، أي أنها أصبحت قريبة من إجمالي الدخل المحلى العالمي وتقدر تكلفة الرهون العقارية بنحو ١٤ تريليون دولار إضافة إلى المشتقات المالية التي تقدر بنحو ٦٦٥ تريليون دولار[(٣)].

والحقيقة المؤكدة أن الأدوات الرئيسية في حدوث الأزمة المالية الحالية هي من الأدوات التي لا يجيز الشرع الإسلامي التعامل بها وفق مجموعة

---

(١) د/عبد الحفيظ محبوب، خطر الانفجار الفقاعي الوهمي على الاقتصاد، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٥٦٠٧، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٩ www.aleqt.com/2009/02/16/article_196527.print.

(٢) جريدة العالم اليوم ملحق بنوك اليوم يوم الأحد الموافق ٣١/ ٥/ ٢٠٠٩ ص ٢.

(٣) د/ عبد الحفيظ محبوب، المرجع السابق.

من الحدود الشرعية كما يلي:

- تمويل الأنشطة الحقيقية الإنتاجية: من الأسباب الرئيسية للأزمة التوسع في الأنشطة الوهمية (المضاربات والتوريق.....) على حساب الأنشطة الحقيقية الإنتاجية والمصارف الإسلامية باعتمادها على المشاركات والمضاربات كأدوات رئيسية في تمويل استثماراتها تتميز بتوظيف أموالها في استثمارات حقيقية بصورة مباشرة، وهو ما يؤدى في الغالب إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس ماله، وكذلك فهي تشجع المستثمرين من خلال رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال عند طريق حصولها على جزء من العائد ليس ثابت، وتحملها لجزء من تكلفة المشروع ومشاركتها في تحمل مخاطر المشروع على عكس المصارف التقليدية التي تقوم بإقراض العملاء نظير فائدة ثابتة، والتوجه إلى المجالات الآمنة التي ينخفض فيها عامل المخاطرة مثل التمويل العقاري وشراء السلع الاستهلاكية.
- تحريم التوريق: تحريم الاتجار في القروض، فلا يجوز الاتجار بالمال؛ لأن المال لا يباع ولا يشتري، بيع ما لم يقبض، وتحريم بيع الدين، نهى رسول الله ﷺ عن بيع الدين بالدين، وبيع ما ليس عنده، وبيع ما لم يقبض.
- تحريم المضاربات (المقامرة) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

[المائدة: ٩٠].

- تحريم الربا بكافة أشكاله قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]. قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه

الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد»[(١)].

- تحريم الاحتكار: قال رسول الله ﷺ: «المحتكر خاطئ»[(٢)].
- عدم التوسع في التمويل العقاري والاستهلاكي يحذر الإسلام من المبالغة في تلك الرفاهية، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧].

وقال تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۚ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [الطلاق: ٧].

- الصدق في العرض والإفصاح: تحريم التزوير في نتائج أعمال الشركات.

قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما، فعسى أن يربحا ويمحقا بركة بيعهما»[(٣)].

**ثالثًا: شهادات الغرب للاقتصاد الإسلامي:**

**ومن هؤلاء[(٤)]:**

١- «بوفيس فانسون» رئيس تحرير مجلة «تشالينجز» ٤/ ١٠/ ١٤٢٩هـ الموافق ٥/ ١٠/ ٢٠٠٨ ففي افتتاحية مجلة «تشالينجز»، كتب «بوفيس فانسون» رئيس تحريرها موضوعًا أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية.

فقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المنزع والتساهل في تبرير الفائدة، مشيرًا إلى أن هذا السلوك الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية.

---

(١) رواه مسلم، ج ٥، ص ٤٤.

(٢) صحيح البخاري، ج ٧، ص ٨١.

(٣) صحيح البخاري، ج ٥ ص ٥/ ٥.

(4) http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=312132.

وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم عن موقف الكنيسة ومستسمحًا البابا بنديكيت السادس عشر قائلاً: أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود.

٢- «رولان لاسكين» رئيس تحرير صحيفة «لوجورنال دى فينانس» ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.

وفى مقاله الذي جاء بعنوان: «هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟» عرض «لاسكين» المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

٣- وتتوالى شهادات عقلاء الغرب ورجالات الاقتصاد للتنبيه إلى خطورة الأوضاع التي يقود إليها نظام الرأسمالي الليبرالي على صعيد واسع، وضرورة البحث عن خيارات بديلة تصب في مجملها في خانة البديل الإسلامي، ففي كتاب صدر مؤخرًا للباحثة الإيطالية «لوريتا نابليونى» بعنوان «اقتصاد ابن آوى» أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، واعتبرت «نابليوني» أن (مسئولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي والذي نعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق، والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية)، وأضافت أن (التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه

الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب، ورأت نابليوني أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني، وأوضحت أن المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة، فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة.

٤- ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد «موريس آلي» إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبرًا أن الوضع على حافة بركان، ومهددًا بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة). وأقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪. وهو ما يتطابق تمامًا مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

**وفيما يلي شهادات أكبر المؤسسات الدولية:**

١- الأمم المتحدة: أوضح «بدر عمر الدفع» وكيل الأمين العام للأمم المتحدة الأمين التنفيذي للإسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) أن المصارف الإسلامية تقدم العديد من الخدمات التي كانت غير متوفرة من قبل للمستثمرين، مشيرًا إلى أن الصكوك الإسلامية لعبت أخيرًا دورًا بارزًا في تمويل التنمية، وأنه وصل حجم الموارد المقدمة لتمويل مشاريع تنموية في العالم العربي خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧ إلى٦٣ مليار دولار، واعتبر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة في حواره مع «الشرق الأوسط» في الرياض أن الصناديق الاستثمارية الإسلامية مصدرًا مهما لتمويل التنمية خاصة بعد نمو سوق هذه الصناديق بشكل كبير في الفترة الأخيرة لتصل إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار، كما أكد الأمين التنفيذي للإسكوا أنه يمكن لمؤسسات التمويل الإسلامية أن تلعب دورا مهمًا وحيويًا لدعم رأس مال المخاطر (venture capital) في المنطقة

من أجل التنمية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات للحصول على قروض من المصارف التقليدية، وقد ارتفعت قيمة الرأسمال الناتجة عن رأس مال المخاطر بالعالم العربي من ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ أي ارتفاع بنسبة ٤٠ ٪[١].

٢- البنك الدولي: أكد الدكتور «جوان جوسي دبوب» المدير الإداري للبنك الدولي أن التمويل الإسلامي خيار جيد للدول في مجال إدارة محافظها المالية والحصول على بدائل تمويلية أخرى، مبينًا أن فريقًا تقنيًا سيزور البنك الإسلامي للتنمية خلال اليومين المقبلين للتعلم أكثر عن الأدوات التمويلية الإسلامية وتبادل الأفكار في هذا الخصوص، وقال لـ «الاقتصادية»: إن أدوات التمويل الإسلامي تعد من خيارات البنك الدولي، وهناك اهتمام لمعرفة مزيد عنها كي يستفيد منها كثير من البنوك الراغبة في التعامل عبر هذه الأدوات. وأضاف: «نعتقد أن التمويل الإسلامي خيار جيد للدول في مجال المحافظ وبدائل التمويل وهو خيار لنا، هناك فريق تقني من البنك الدولي سيزور البنك الإسلامي خلال يومين ليتعلم أكثر عن أدوات التمويل الإسلامي ويتبادل الأفكار في هذا المجال، لفتح مجال التعاون مع بنوك أخرى ترغب في الاستفادة من الأدوات الإسلامية وإتاحة خيارات تمويلية عديدة لها[٢].

**أما على مستوى الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول للاستحواذ على سوق التمويل الإسلامي وإصدار الصكوك المالية الإسلامية نستعرضها كما يلي:**

١- حسب موقع «الجزيرة نت» فقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى

(١) جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء ٤شوال ١٤٢٨هـ الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧ م العدد ١٠٥٤٩.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=441470&issueno=10549.

(٢) موقع المجلس الأعلى للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الأحد الموافق ٢٠-١٢-٢٠٠٩.

ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، وقال المجلس في تقرير أعددته لجنة تعنى بالشئون المالية في المجلس: إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وأكد التقرير الصادر عن اللجنة المالية لمراقبة الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة بالمجلس أن هذا النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش ازدهارًا واضحًا قابل للتطبيق في فرنسا.

وفى استجابة على ما يبدو لهذه النداءات، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية -وهى أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك- في وقت سابق قرارًا يقضى بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي، واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبْزام العقد.

كما أصدرت نفس الهيئة قرارًا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية[(١)].

٢- يعتزم بنك التجارة الخارجية الروسي (VTB) إصدار صكوك إسلامية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وذلك وفقًا لمصدر مطلع على خطط المصرف، وكان المصرف ينوي دخول سوق الصكوك الإسلامية في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لكنه أجل طرحها، كما قرر خفض حجم الصكوك المطروحة من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار[(٢)].

٣-طوعت بريطانيا القانون من أجل موافقته لإصدار الصكوك الإسلامية، وذلك بعد أن قررت أن الوسيلة الأنسب لمواجهة عجز الموازنة هي عبر الصكوك الإسلامية، وكذلك حثت فرنسا الخطى من أجل اللحاق

---

(1) http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=312132.

(٢) موقع روسيا اليوم على شبكة الإنترنت ٨ مايو ٢٠١٠.

ببريطانيا بل من أجل أن تكون السباقة في الحصول على الحصة الأكبر من التمويل الإسلامي في أوربا، وحاليًا تعمل ماليزيا على تطوير نموذج عالمي للصكوك لطرحه للتداول في العالم من خلال أفكار جريئة ولافتة ومتجاوزة عقبات العملة في سبيل أن تكون بيتًا للسيولة العالمية عبر الصكوك، وفي الأردن تحاول وزارة المالية الخروج بالصيغة الأمثل للتغلب على العقبات التشريعية من أجل الدخول إلى سوق إصدارات الصكوك رغبة في تنويع سلة الحلول لعجز الموازنة[١].

٤- بريطانيا تسعى لاحتكار المعاملات الإسلامية المالية عالميًا موقع «ميدل إيست أون لاين»، تقدر قيمة القطاع المالي الإسلامي العالمي الناشط وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية بما بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليار دولار، طبقًا لتقديرات القطاع، وتراعي المنتجات المالية الإسلامية مثل الصكوك قواعد الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة والاستثمار في التجارة المرتبطة بالمشروبات الكحولية والقمار، وتوجد حاليًا مئات البنوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية، فيما أصبح عدد من المؤسسات المالية الغربية يطرح منتجات تطبق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بينها بنك سيتي غروب، ودويتشه بنك، وبنك اتش إس بي سي، وبنك لويدز تي إس بي، وبنك يو بي إس[٢].

٥- ويرجح الخبراء أن الاهتمام بالصكوك وأدوات التمويل الإسلامية في الدول الغربية سيزداد في وقت تقيد فيه الأزمة العالمية وسائل التمويل التقليدية، وقد توقع تقرير مالي تسجيل هذه الصكوك في البورصات الرئيسية مثل بورصة لندن ويورو نكست خلال العام الحالي، وتوقعت الدراسات أن يصل حجم الودائع والأصول المالية لهذه الصكوك في نهاية

---

(١) المصدر: مجلة المصرفية الإسلامية لسبت ١١/ ٠٤/ ١٤٣١ الموافق ٣/ ٢٧/ ٢٠١٠.
http://www.fiqhforum.com/save/artsave.aspx?cid=2&acid=439&aid=15271.

(2) http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=486853725636b1da.

العام إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار يستثمر منها ٢٥٪ في منطقة الشرق الأوسط و٧٥٪ في جميع أنحاء العالم[١].

٦- تسعى تايلاند للدخول في سوق المصرفية الإسلامية، واستقطاب أغنياء المسلمين في الشرق الأوسط والدول المجاورة لها، وذلك من خلال تقديم بعض المغريات لرجال الأعمال المسلمين.

وتسعى تايلاند إلى تقديم شركات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتأمل سوق تايلاند للأوراق المالية التي تشهد حاليًا حالة من الاضطراب، في استقطاب الأموال المسلمة، ولكن دعاية التايلانديين لا ترتكز فقط على الوعود بتحقيق عوائد مرتفعة، فالبورصة تقول: إن هذه الشركات سوف تحقق الفائدة للمحصلة النهائية للمسلمين وضميرهم أيضًا.

ومؤشر تايلاند المتوافق مع الشريعة الإسلامية الذي انطلق خلال شهر أبريل (نيسان)/ ٢٠٠٩، عبارة عن مجموعة مختارة من الشركات التي تم إخضاعها للتمحيص من قبل علماء الشريعة الإسلامية الذين يتحققون من الميزانية العمومية لهذه الشركات، ويتأكدون من خلو أنشطتها من أي مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية، والشركات ذات الصلة بلحم الخنزير والتبغ والخمور أو حتى صناعة الدفاع يتم استبعادها فورًا.

ويذكر أن تايلاند تعتزم دراسة فكرة تمويل خطوط النقل ومشاريع رأسمالية تنفذها الخطوط الجوية التايلاندية من خلال التمويل الإسلامي، وذلك وفقًا لمكتب إدارة الدين العام، حيث يقول «بونجبانو سفيتاروندرا» مدير عام مكتب إدارة الدين العام: «إن السندات الإسلامية تمثل أحد الخيارات المطروحة لجمع رأس المال من أجل تمويل كلا المشروعين الاستثماريين الحكوميين، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية الكبرى التي يقودها القطاع الخاص»[٢].

---

(1) http://www.ahram.org.eg/87/2010/02/24/32/8418.aspx.

(2)http://www.badlah.com/pagesview.php?key=943&mark=%D8%A7%D9%84%D8

٧- لم تكن مفاجأة أن تعلن وزارة المالية في ألمانيا أنها بصدد إصدار صكوك إسلامية بمبلغ مائة مليون يورو عام ٢٠١٠، وإن السلطات الإقليمية في ولاية «ساكسوني» ستقدم الضمانات الكافية لهذه الصكوك، والمتمثلة في محفظة عقارات تم منحها إلى مؤسسة خاصة لتقوم هذه المؤسسة ببيع صكوك لآجال معينة بقيمة مائة مليون يورو، وبدلاً من إعطاء المستثمرين في هذه الصكوك فوائد ربوية، فإنهم سوف يحصلون على ما تدره هذه العقارات من إيجارات(١).

٨- دول جنوب شرق آسيا وبخاصة الدول الإسلامية، فماليزيا على سبيل المثال لديها خبرة أطول وموارد بشرية أكثر تأهيلاً في هذا المجال بحكم أسبقية دخولها قطاع المصارف الإسلامية عام ١٩٨٣، بالإضافة إلى تميز نظامها المصرفي بقاعدة قوية من القوانين.

أما سنغافورة فيأتي دخولها القوي لعالم الأدوات المالية الإسلامية انطلاقًا من مصداقية نموذجها الاقتصادي واستقرارها السياسي وقوانينها الواضحة ذات الجذور البريطانية، إلى جانب نظامها المصرفي الشفاف، كذلك يوجد في أندونيسيا نحو ٢٣ مصرفًا إسلاميًّا خالصًا، وأكثر من ٤٥٠ مصرفًا تقليديًّا بوحدات إسلامية.

وتسعى اليابان لدخول سوق التمويل الإسلامي، وفي هذا الصدد، أعلن بنك التعاون الدولي الياباني عن خطط لإصدار صكوك لاجتذاب الثروات النفطية للشرق الأوسط، كما تسعى الشركات الهندية المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات للمسايرة المصرفية الإسلامية من خلال تصميم برامج الكمبيوتر خاصة تقدم الحلول البرمجية للأعمال المصرفية الإسلامية(٢).

---

%A5%D9%90%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A.

(1) http://www.osamaregaah.com/maqalat/news.php?go=fullnews&newsid=19.

(٢) جريدة الراية القطرية الأربعاء٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩ م.

وعلى صعيد عام ٢٠٠٧، يوجد حاليًا ٣٠٠ مؤسسة مالية في ٧٥ بلدًا، ولديها استثمارات تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليار دولار، فضلاً عن وجود أكثر من ٢٥٠ صندوقًا مشتركًا يتطابق مع المبادئ الشرعية، ويقدر حجم قطاع المصارف الإسلامية عام ٢٠٠٧ بنحو ٥٠٠ مليار دولار، ويأتي ذلك متواكبًا مع نمو المصارف الإسلامية بنسبة ٢٠٪ سنويًّا أي ضعف نسبة النمو في المصارف التقليدية، وتشكل التعاملات الإسلامية نحو ١,٥٪ من السوق المصرفي العالمي عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن تصل إلى ٥٪ بنهاية عام ٢٠٠٨[(١)].

ومن المتوقع أن يصل حجم أصول وودائع هذه المصارف إلى تريليون دولار عام ٢٠١٢، وهي تنمو بمعدل سنوي يراوح ما بين ١٥٪ و ٢٠٪، من دون الأخذ في الاعتبار النوافذ الإسلامية التقليدية صناديق الاستثمار الإسلامي التي بلغ عددها في شهر مارس من العام الماضي نحو ٥٠٠ صندوق، ومن المتوقع أن يصل عددها إلى ١٠٠٠ صندوق بحلول عام ٢٠١٠.

وإن كانت هذه الدول على قناعة بالاقتصاد الإسلامي أو تسعى لجذب الأموال العربية والإسلامية، فإن مصر من الأولى لريادتها العربية والإسلامية الدخول والاستحواذ على نصيب كبير من هذا السوق.

**رابعاً: توافر القوانين والتشريعات التي تنظم إصدار وتداول الصكوك التمويلية داخل جمهورية مصر العربية:**

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨[(٢)] الخاص بتنظيم تلقي الأموال وتوظيفها في مصر، والذي ينظم عملية إصدار الصكوك المالية بصفة عامة ومن ضمنها الصكوك المالية الإسلامية، ولائحته التنفيذية بقرار وزاري

---

(١) جريدة الراية القطرية الأربعاء٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩ م.

http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=472061&version=1&template_id=35&parent_id=34

(٢) جريدة الوقائع المصرية العدد ٢٣ (ب) في ٩ يونيه سنة ١٩٨٨.

رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨[١] والقرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٨٨[٢] بإصدار نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركة المساهمة العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها.

وتحدد المادة (٦) النظام الأساسي للشركة والحد الأقصى للأموال التي يمكن أن تتلقاها من الجمهور بما لا يتجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية، وتصدر الشركة صكوك استثمار مقابل الأموال التي تتلقاها وتخول صكوك الاستثمار لمالكيها المشاركة في الأرباح والخسائر دون المشاركة في الإدارة، ويتقاضي أصحابها نصيبهم في ناتج التصفية قبل حملة أسهم رأس المال المادة (٨) يكون لصاحب صك الاستثمار الذي أصدرته الشركة طبقًا لأحكام هذا القانون حصة في صافي الربح الناتج عن استثمار قيمتها، ويتحمل نصيبه فيما قد يتحقق من الخسارة.

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات إصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها والبيانات التي يتضمنها الصك.

(١) جريدة الوقائع المصرية العدد ١٧٦ في ٨ أغسطس سنة ١٩٨٨.

(٢) جريدة الوقائع المصرية العدد ١٧٦ (أ) في ٨ أغسطس سنة ١٩٨٨ ص ٣.

## المبحث الثالث

## الصكوك المالية الإسلامية المقترحة ومتطلبات نجاحها

هناك العديد من المتطلبات التي يجب مراعاتها حتى تتوافر للصكوك المالية الإسلامية عوامل النجاح بإذن الله، وهي كما يلي:

١- الالتزام الجوانب الشرعية.

- يجب على مصدر الصك الالتزام بالجوانب الشرعية الخاصة بجميع مراحل التصكيك بدأ من نشرة الاكتتاب وصياغة العقد وتنفيذ مشروعات الصك وتوزيع العوائد لأصحاب الصكوك وتصفية الصك في نهاية الفترة الزمنية له، حتى يحقق الصك الهدف الرئيسي له، وهو دفع عجلة التنمية في الدول الإسلامية.

٢- حملة تسويقية للترويج للصك.

القيام بحملة تسويقية للوصول إلى كافة المستفيدين الذين على استعداد لشراء الصكوك من خلال الوسائل الترويجية المختلفة والمناسبة.

٣- اختيار أدارة للصك على مستوي عالي من الكفاءة.

يجب على مؤسسي الصك العمل على اختيار فريق الإدارة الذي تتوافر فيه الكفاءة سواء الكفاءة الأكاديمية أو التطبيقية مع الإلمام بالجوانب الشرعية والاقتصادية التي يقوم على أساسها نشاط الصك، وكذلك يتميزون بسيرة حسنة وسابقة أعمال متميزة.

٤- دراسة جدوى للصك.

تختلف دراسة الجدوى الاقتصادية من صك لآخر حسب طبيعة نشاط الصك، وتحتوي دراسة الجدوى على العناصر التالية:

- الدراسة السوقية والتسويقية.
- الدراسة الفنية.
- دراسة الهيكل التنظيمي والإداري.
- الدراسة التمويلية.

- دراسة ربحية المشروع (التقييم المالي والاقتصادي).
- دراسة آثار المشروع على الاقتصاد الوطني والآثار الاجتماعية.

وتجنب الأدوات المرتبطة بالصكوك، والتي ثبت فشلها كمسببات للأزمة المالية وكذلك مثل التوريق والمشتقات والمضاربات في الأسواق المالية وكذلك تم تحريمها من قبل الهيئات الفقهية ذات المصداقية مثل مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥- اختيار و تنمية الأفراد.

يجب أن يتم اختيار العاملين سواء القائمين على إصدار الصكوك أو إدارتها وفق أسس وضوابط ومعايير محددة تتفق مع طبيعة عمل الصكوك المالية الإسلامية، مراعاة أن تتوافر في العمالة الجديدة المعرفة الشرعية والتمويلية الإسلامية، وكذلك إنشاء معاهد علمية ومراكز تدريب لكي تثقل العاملين بالمهارات التمويلية والشرعية.

٦- تطوير الحاسب الآلي.

تتصف طبيعة العمليات الخاصة بالصكوك الإسلامية بتعقدها عن الصكوك التقليدية مما يتطلب لها مجموعة متقدمة من النظم التكنولوجية والمبرمجين حتى يمكن القيام بالعمل على أكمل وجه، ويستطيع التوصل إلى نتائج عمليات الشركات والمؤسسات التي تعمل بها من خلال شبكة عالية التقنية للوصول إلى صافي العائد وتوزيع على العملاء بسرعة وكفاءة مما يفي بالمتطلبات الشرعية.

٧- العديد من الأجهزة المعاونة.

يحتاج تطبيق النموذج المقترح مجموعة من الأجهزة المعاونة لكل صك من الصكوك المالية تناسب احتياجات كل صك مثل إدارة المخازن وإدارة الاستعلامات وإدارة نظم المعلومات وإدارة تحصيل الديون، والتعاقد مع مكتب محاسبي ذو سمعة جيدة أو إنشاء مكتب جديد على أسس علمية ومحاسبية وأخلاقية تقوم بمراجعة الشركات والمؤسسات التي يقوم كل صك

من الصكوك المالية بالمشاركة فيها أو إنشائها، وغير ذلك من الأجهزة والإدارات المعاونة.

٨- سوق رأس مال للمصرف الإسلامية.

لابد من توافر سوق رأس مال إسلامي تتوفر فيه الشروط الفنية والشرعية وكفاءة العمل، لكي تقوم بدور إدارة بيع وشراء الصكوك المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية بكفاءة وفاعلية، وبالطريقة التي تضمن تحقيق العدالة بين الأطراف المختلفة المتعاملة مع الصكوك المالية.

ويرى الكاتب:

إن الدخول في سوق الأوراق المالية عن طريق عرض الصكوك المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية لا بد أن يكون بحذر حتى لا يتعرض الصكوك المالية للمضاربات على أسعارها صعودًا وهبوطًا، ولذلك يقترح الكاتب توافر ما يلي:

* طرح الصكوك المالية في أسواق مالية إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، ولا يتم التعامل فيها بأدوات المقامرة مثل المشتقات والخيارات.

* استخدام أساليب تسعير عادلة مثل أسلوب القيمة العادلة «وهو مبلغ يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية، وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة»(١)، حيث إن القيمة السوقية في الوقت الحاضر لا تعتبر عادلة في بورصة الأوراق المالية حيث تتأثر بالمضاربات سواء صعودًا أو هبوطًا، ويقترح الكاتب الاعتماد على مفهوم القيمة العادلة بديلاً عن القيمة السوقية في التعامل بالبورصات المالية الإسلامية.

---

(١) د/ طارق عبد العال حماد «المحاسبة عن القيمة العادلة» مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٣، ص ١١.

٩ - الإفصاح والشفافية.

العلاقة بين الصكوك وأصحاب الصكوك قائمة على أساس قاعدة الغرم بالغرم أو المشاركة في الأرباح والخسائر طبقًا لنصيب مشاع بين مديري الصك وأصحاب الصكوك، ولا يحصل أصحاب الصكوك على عائد ثابت مثل السندات التي تصدرها المصارف التقليدية، لذلك فإن أصحاب الصكوك المصدرة في حاجة إلى زيادة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك التي يمتلكونها من حيث الكم والكيف والتوقيت المناسب للحصول على المعلومات، حيث يترتب على عدم الإفصاح ضعف القدرة على ترويج الصكوك.

ويشتمل الإطار العام للإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية العناصر التالية[(١)]:

١- مقدمة عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تمارس فيها المنشآت أعمالها.

٢- معلومات أساسية عن مصدر الصك وسابقة أعماله.

٣- ملخص القوائم المالية و الإيضاحات المتممة لمصدر الصك.

٤- نبذة عن الصك بصفته المستقلة (مفهومة، والأنشطة التي يقوم بها).

٥- القوائم المالية الأساسية للصك، ويشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

٦- الإيضاحات والقوائم المالية المتممة، وتشمل:

* ٦/ ١ تقارير وبيانات تهدف إلى زيادة قابلية القوائم المالية للفهم والتفسير مثل:

- البيانات المقارنة عن أعوام سابقة.
- معدلات ونسب التحليل المالي.

---

(١) سامي يوسف كمال محمد، الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية وأثرة على ترويجها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعه بنها، سنة ٢٠٠١، ص ١٥٦.

- الرسوم البيانية.
- ٢/٦ تقارير تهدف إلى إصغاء الثقة على محتويات التقارير المالية مثل:
- تقرير مراجع الحسابات.
- تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- تقرير عن المسئولية الاجتماعية.
- تقارير أخرى لأغراض مختلفة.

١٠- التأمين الإسلامي.

الاشتراك مع المؤسسات المالية الإسلامية والصكوك المالية الإسلامية الأخرى في نظام التأمين التكافلي الإسلامي، يقوم نظام التأمين التعاوني الإسلامي على أساس العضوية، وأن الفرد يحمل صفتي المؤمن له والمؤمن، وأن ما يدفعه يظل ملكًا له ما لم تحدث تعويضات أو خسارة، كما أن ما يأخذه من تعويضات يعتبر تبرعًا من إخوانه عن طيب خاطر تأكيدًا لروح التكافل والترابط، على العكس من نظام التأمين التجاري الذي يعتمد على المقامرة.

١١- العديد من الأجهزة الرقابية الفعالة.

من أكثر نقاط الضعف في تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عدم كفاية وفاعلية الأجهزة الرقابية، ويجب توافر العديد من الأجهزة الرقابية التي تضمن نجاح الصك من الناحية الشرعية والمالية والمحاسبية، وتشمل هذه اللجان:

- هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الشرعي.

وتتكون من مجموعة من الشرعيين الذين تتوافر لديهم الخبرة الشرعية بالإضافة إلى فهم متطلبات عمل الصك، ولجان التدقيق الشرعي تقوم بالمراقبة والتفتيش على عمليات الصك من الناحية الشرعية بصورة منتظمة وتقوم بإعداد تقارير دورية وسنوية عن عمل الصك من الناحية الشرعية.

- لجان المحاسبة والمراجعة.

وتتكون من خبراء في المراجعة المالية، وتقوم بمراجعة حسابات الصك ومدي الالتزام بالمعايير المحاسبية الإسلامية المتعارف عليها.

- لجان المراجعة.

ويتم تعينها بالانتخاب من قبل أصحاب الصكوك، وتقوم بعمل مراجعة وتفتيش دوري وفجائي لجميع أنشطة الصك بالشكل الذي يضمن حماية حقوق المساهمين وأصحاب الصكوك.

وفيما يلي عرض ببعض الصكوك المقترحة لتمويل التنمية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية:

### ١ – صك قناة السويس

- مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
- الوسطاء:أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية بنسبة معينة في قناة السويس بعد تقيم معبر قناة السويس كأصل لا تتعدي عن ٢٥٪ من قيمة الأصل.
- مدير الصك: هيئة قناة السويس.
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في تمويل عجز الموازنة المصرية أو تطوير مشروعات قناة السويس.
- قيمة الصكوك: مليار دولار طبقًا لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقًا لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪.
- المكتتب في الصك: الأفراد المصريين سواء المقيمين أو غير المقيمين
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:

– ٪ للمضارب هيئة قناة السويس.

– ٪ لأصحاب الصكوك بنسبة مساهمتهم في قناة السويس.

- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:

– هيئة الرقابة الشرعية. – المدقق الشرعي.

– مكتب المحاسبة والمراجعة. – لجنة المراجعة.

- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- لا يجوز التنازل أو بيع الصك إلا لمصدر الصك ويتم الإخطار قبلها.
- تصفية الصك: بعد نهاية مدة الصك يتم تصفيته.

٢- صك استصلاح أراضي بالسودان

- مصدر الصك: حكومتي السودان ومصر.
- الوسطاء: أحد البنوك الإسلامية.
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية مقيدة باستصلاح أراضي بالسودان.
- مدير الصك: شركة وادي النيل لاستصلاح الأراضي (شركة جديدة).
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في استصلاح أراضي بالسودان تقدر مليون فدان طبقًا لدراسة الجدوى المرفقة.
- المكتتب بالصك:
  - حكومة جمهورية مصر العربية كمدير للمضاربة.
  - حكومة السودان بقيمة الأرض.
  - الصناديق السيادية لدول الخليج.
  - البنك الإسلامي للتنمية.
  - الأفراد والبنوك والمؤسسات المالية.
- قيمة الصكوك: مليار دولار طبقًا لدراسة الجدوى.
- مدة الصك: سنه طبقًا لدراسة الجدوى.
- تداول الصك: يتم تداول الصك في بورصة الأوراق المالية الإسلامية وفقًا للضوابط الشرعية.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪.
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:
  - ٪ للمضارب شركة وادي النيل للاستصلاح الأراضي.
  - ٪ لأصحاب الصكوك.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- المدقق الشرعي.
- مكتب المحاسبة والمراجعة.
- لجنة المراجعة.

* دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
* تصفية الصك: طبقًا لعقد الصك يختار أصحاب الصكوك البدائل الآتية:

- استرداد رأس مال الصك.
- شراء أراضي برأس مال الصك وصرف العائد.
- شراء أراضي برأس مال الصك بالإضافة إلى العائد.

٣- صك استصلاح أراضي سيناء

- مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
- الوسطاء:أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية مقيدة باستصلاح أراضي بسيناء.
- مدير الصك: شركة سيناء لاستصلاح الأراضي (شركة جديدة).
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في استصلاح أراضي بسيناء تقدر... فدان طبقًا لدراسة الجدوى المرفقة، وإعادة بيعها مرة أخرى للأصحاب الصكوك أو للأفراد.
- قيمة الصكوك:...... طبقًا لدراسة الجدوى.
- مدة الصك: سنة طبقًا لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪.
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:
  - ٪ للمضارب شركة سيناء للاستصلاح الأراضي.
  - ٪ لأصحاب الصكوك.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:
  - هيئة الرقابة الشرعية. - المدقق الشرعي.
  - مكتب المحاسبة والمراجعة. - لجنة المراجعة.
- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تداول الصك: يتم تداول الصك في بورصة الأوراق المالية الإسلامية وفقًا للضوابط الشرعية.
- تصفية الصك: طبقًا لعقد الصك يختار أصحاب الصكوك البدائل الآتية:
  - استرداد رأس مال الصك.
  - شراء أراضي برأس مال الصك وصرف العائد.
  - شراء أراضي برأس مال الصك بالإضافة إلى العائد.

### ٤- صك شركات الأسمنت

- مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
- الوسطاء: أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية مقيدة بإنشاء شركات أسمنت.
- مدير الصك: شركة مصر لإنتاج الأسمنت.
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في إنشاء عدد من شركات الأسمنت لإنهاء احتكار الأجانب لقطاع الأسمنت في مصر.
- قيمة الصكوك:... جنية طبقًا للدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقًا لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪.
- تداول الصك: يتم تداول الصك في بورصة الأوراق المالية الإسلامية وفقًا للضوابط الشرعية.
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:
  - ٪ للمضارب شركة مصر لإنتاج الأسمنت.
  - ٪ لأصحاب الصكوك.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:
  - هيئة الرقابة الشرعية.
  - المدقق الشرعي.
  - مكتب المحاسبة والمراجعة.
  - لجنة المراجعة.
- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: طبقًا لعقد الصك يختار أصحاب الصكوك البدائل الآتية:
  - استرداد رأس مال الصك وصرف العائد.
  - تحويل رأس مال الصك إلى أسهم في شركات الأسمنت وصرف العائد السنوي.
  - تحويل رأس مال الصك والعائد إلى أسهم في شركات الأسمنت.

٥- صك مصر للطيران

* مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
* الوسطاء: أحد البنوك الإسلامية في مصر.
* نوع الصكوك: مضاربة شرعية مقيدة بشراء وتشغيل طائرات.
* مدير الصك: شركة مصر للطيران.
* استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في شراء وتشغيل عدد ( ) طائرة بالمضاربة مع شركة مصر للطيران طبقًا للدراسة الجدوى المرفقة.
* قيمة الصكوك:.... جنية طبقًا لدراسة الجدوى.
* مدة الصك:... سنة طبقًا لدراسة الجدوى.
* سعر الإصدار: ١٠٠٪.
* تداول الصك: يتم تداول الصك في بورصة الأوراق المالية الإسلامية وفقًا للضوابط الشرعية.
* سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:

- ٪ للمضارب شركة مصر للطيران.
- ٪ لأصحاب الصكوك.

* الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:

- هيئة الرقابة الشرعية. - المدقق الشرعي.
- مكتب المحاسبة والمراجعة. - لجنة المراجعة.

* دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
* تصفية الصك: طبقًا لعقد الصك يختار أصحاب الصكوك البدائل الآتية:

- استرداد رأس مال الصك والعائد.
- الاستمرار في عقد المضاربة مع شركة مصر للطيران برأس المال أو العائد أو كلاهما.

٦- صك تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة

- مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
- الوسطاء: أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية مقيدة بتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- مدير الصك: صندوق تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- قيمة الصكوك:... جنية طبقًا لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقًا لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪.
- تداول الصك: يتم تداول الصك في بورصة الأوراق المالية الإسلامية وفقًا للضوابط الشرعية.
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:
  - ٪ للمضارب صندوق تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - ٪ لأصحاب الصكوك.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:
  - هيئة الرقابة الشرعية.
  - المدقق الشرعي.
  - مكتب المحاسبة والمراجعة.
  - لجنة المراجعة.
- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: طبقًا لعقد الصك يختار أصحاب الصكوك البدائل الآتية:
  - استرداد رأس مال الصك.
  - تحويل رأس مال الصك إلى مساهمة في الشركة.

٧ - صك مشروع مترو طريق مصر الإسماعيلية

- مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
- الوسطاء: أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية بين مصانع مدن العبور والسلام والعاشر من رمضان والشروق.
- مدير الصك: شركة مترو طريق مصر الإسماعيلية.
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في إنشاء مترو يربط الخط الثالث من مترو الأنفاق بمترو طريق مصر الإسماعيلية لتخفيف الزحام وتوفير وقت وجهد العاملين في المدن الجديدة، وجذب العمالة، وتوفير مصروفات بدل انتقال للمصانع من خلال الحصول علي اشتراكات مجانية للعاملين كنسبة من مساهماتهم في الصكوك.
- قيمة الصكوك:... جنية طبقًا لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقًا لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪
- المكتتب في الصك: أصحاب المصانع في المدن الجديدة علي طريق مصر الإسماعيلية
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:
  - ..٪ للمضارب شركة إدارة وإنشاء المترو.
  - ..٪ لأصحاب الصكوك بنسبة مساهمتهم.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:
  - هيئة الرقابة الشرعية.
  - المدقق الشرعي.
  - مكتب المحاسبة والمراجعة.
  - لجنة المراجعة.
- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: بعد نهاية مدة الصك يتم تصفيته أو تحويل الصكوك إلى أسهم في شركة مترو مصر الإسماعيلية حسب رغبة أصحاب الصكوك.

٨ – صك مشروع مترو مدينة السادس من أكتوبر

- مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
- الوسطاء: أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية بين مصانع مدن السادس من أكتوبر.
- مدير الصك: شركة مترو السادس من أكتوبر.
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في إنشاء مترو يربط الخط الثاني من مترو الأنفاق بمترو السادس من أكتوبر لتخفيف الزحام وتوفير وقت وجهد العاملين في المدن الجديدة، وجذب العمالة، وتوفير مصروفات بدل انتقال للمصانع من خلال الحصول علي اشتراكات مجانية للعاملين كنسبة من مساهماتهم في الصكوك.
- قيمة الصكوك:... طبقاً لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقاً لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪
- المكتتب في الصك: أصحاب المصانع في مدينة السادس من أكتوبر
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:

– ..٪ للمضارب شركة إدارة وإنشاء المترو.

– ..٪ لأصحاب الصكوك بنسبة مساهمتهم.

- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:

– هيئة الرقابة الشرعية. – المدقق الشرعي.

– مكتب المحاسبة والمراجعة. – لجنة المراجعة.

- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: بعد نهاية مدة الصك يتم تصفيته أو تحويل الصكوك إلى أسهم في شركة مترو السادس من أكتوبر حسب رغبة أصحاب الصكوك.

٩ - صك مشروع مجمع مدارس

- مصدر الصك: الإدارة التعليمة بأحد المحافظات
- الوسطاء:أحد البنوك الإسلامية في مصر
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية لإنشاء مجمع مدارس
- مدير الصك: شركة إنشاء وتشغيل المجمع
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في إنشاء مجمع مدارس من خلال المشاركة حيث يقوم أولياء الأمور القادرين ماديا بدفع مصاريف أولادهم مقدماً لمدة... سنوات (وفقا لدراسة الجدوى) علي شكل صكوك مضاربة في مجمع المدارس.
- قيمة الصكوك:... جنية طبقاً لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقاً لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪
- المكتتب في الصك: أولياء التلاميذ.
- سعر العائد: يوزع العائد كما يلي:

- ..٪ للمضارب شركة إدارة وإنشاء مجمع المدارس .
- ..٪ لأصحاب الصكوك بنسبة مساهمتهم.

- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:

- هيئة الرقابة الشرعية. - المدقق الشرعي.
- مكتب المحاسبة والمراجعة. - لجنة المراجعة.

- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: بعد نهاية مدة الصك يتم تصفيته أو تحويل الصكوك إلى أسهم في مجمع المدارس حسب رغبة أصحاب الصكوك.

١٠- صك شراء وتشغيل خط مواصلات لأحد المدن الجديدة

- الوسطاء:أحد البنوك الإسلامية في مصر
- نوع الصكوك: مضاربة شرعية لإنشاء خط مواصلات
- مدير الصك: شركة نقل....
- تستخدم حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في شراء مجموعة من وسائل النقل تقوم شركة النقل بإدارتها وهي الشركة المشكلة من أصحاب الصكوك.
- قيمة الصكوك:... جنية طبقاً لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقاً لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪
- المكتتب في الصك: المقيمين في المدن الجديدة.
- سعر العائد:يحصل كل صاحب صك علي اشتراك مجاني في وسائل النقل الخاصة بالشركة بالإضافة إلي العائد كما يلي:
  - ..٪ للمضارب شركة النقل
  - ..٪ لأصحاب الصكوك بنسبة مساهمتهم.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:
  - هيئة الرقابة الشرعية.
  - المدقق الشرعي.
  - مكتب المحاسبة والمراجعة.
  - لجنة المراجعة.
- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: بعد نهاية مدة الصك يتم تصفيته أو تحويل الصكوك إلى أسهم في شركة النقل.

## صكوك الوقف

### ١- صك تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة

- مصدر الصك: حكومة جمهورية مصر العربية.
- الوسطاء: أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: قرض حسن لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- مدير الصك: صندوق تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- قيمة الصكوك:... جنية طبقًا لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقًا لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪.
- سعر العائد: صفر ٪.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:
  - هيئة الرقابة الشرعية.
  - المدقق الشرعي.
  - مكتب المحاسبة والمراجعة.
  - لجنة المراجعة.
- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: استرداد رأس مال الصك في نهاية مدة الصك.
- تداول الصك: يتم تداول الصك في بورصة الأوراق المالية الإسلامية وفقًا للضوابط الشرعية.

## ٢ – صكوك الوقف الصناعي

- مصدر الصك: وزارة الأوقاف.
- الوسطاء:أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: وقف لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطةبنظام حق الانتفاع
- مدير الصك: صندوق تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للفقراء والأيتام بحق الانتفاع.
- قيمة الصكوك:... جنية طبقاً لدراسة الجدوى.
- مدة الصك:... سنة طبقاً لدراسة الجدوى.
- سعر الإصدار: ١٠٠٪.
- سعر العائد: صفر ٪.
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:
  - هيئة الرقابة الشرعية.
  - المدقق الشرعي.
  - مكتب المحاسبة والمراجعة.
  - لجنة المراجعة.
- دراسة الجدوى: ترفق بالنشرة الإعلانية للصك.
- تداول الصك: يتم تداول الصك في بورصة الأوراق المالية الإسلامية وفقا للضوابط الشرعية.

### ٣ - صكوك الوقف الزراعي

- مصدر الصك: وزارة الأوقاف.
- الوسطاء:أحد البنوك الإسلامية في مصر.
- نوع الصكوك: وقف لتمويل الفقراء واليتامى من المزارعين بحق الانتفاع.
- مدير الصك: صندوق تمويل المشروعات الزراعية.
- استخدام حصيلة الصكوك: تستخدم حصيلة الصكوك في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للفقراء واليتامى بحق الانتفاع.
- قيمة الصكوك:... مليون جنية طبقاً لدراسة الجدوى
- الجهات الرقابية: يتم تعينها من قبل الجمعية العمومية لأصحاب الصكوك:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- المدقق الشرعي.
- مكتب المحاسبة والمراجعة.
- لجنة المراجعة.

## صكوك تكافل

### ١ - صكوك الزواج التكافلي

- مصدر الصك: احد الجمعيات الخيرية
- الوسطاء:أحد البنوك الإسلامية في مصر
- نوع الصكوك: وقف لتمويل زواج غير القادرين
- مدير الصك: أحد الجمعيات الخيرية
- استخدام حصيلة الصكوك: يتبرع الزوج والزوجة القادرين ماديًّا بمصاريف الزفاف أو رحلة الزواج في مقابل كفالة زواج غير القادرين ماديًّا.
- قيمة الصكوك: مصاريف حفل الزفاف أو رحلة الزواج.
- الجهات الرقابية:

- مكتب المحاسبة والمراجعة.
- لجنة المراجعة.
- الجهات الرقابية علي الجمعيات الخيرية.

# المبحث الرابع
# الصكوك المالية الإسلامية
# المخاطر - المعوقات - المزايا

مقدمة:

استعرضنا في المبحث السابق الصكوك المالية المقترحة ومتطلبات نجاحها، ولكن ما هي المخاطر المرتبطة بهذه الصكوك ومعوقات ومزايا تطبيقها وهو ما سوف نتناوله كما يلي:

## أولاً: مخاطر الصكوك المالية الإسلامية بالمقارنة بمخاطر قروض المؤسسات المالية الدولية.

تعد الصكوك المالية بمختلف أنواعها من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير طبيعتها، وخاصة مع التطورات في مجال العمل المالي الدولي مما استدعي ضرورة وجود متابعة، وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية، ووضع الضوابط الفعالة لحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية.

ويمكن المقارنة بين مخاطر الصكوك المالية ومخاطر القروض من خلال الجدول التالي:

| م | المخاطر | بيان |
|---|---|---|
| ١ | مخاطر الائتمان | تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها الصكوك المالية، وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة، وهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان منها |

| | | |
|---|---|---|
| | | عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية وعوامل خاصة بمصدر الصك مثل عدم الدراسة الجيدة عن العملية. والصكوك المالية الإسلامية تتعرض لمخاطر الائتمان مثل السندات التقليدية. |
| ٢ | مخاطر السوق | وتتكون مخاطر السوق من أربعة مكونات هي: مخاطر التقلبات في أسعار الصرف، مخاطر تقلبات سعر الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، مخاطر تقلبات أسعار السلع و الأصول. والصكوك المالية الإسلامية تتعرض لمخاطر السوق ما عدا مخاطر تقلبات سعر الفائدة. |
| ٣ | مخاطر التشغيل | تعتبر مخاطر التشغيل في إدارة الصكوك من المواضيع الحديثة نسبيًا، وعملية قياسها لها أهمية كبري لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة لمصدر الصك، وتنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها، وقد ألزم(بازل ٢) من خلال مخاطر التشغيل الاحتفاظ برأسمال لمواجهة تلك المخاطر حيث تم تعريفها بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم |

| | | |
|---|---|---|
| | | كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية، وقد أعطت لجنة (بازل ٢) ثلاثة أنواع أو أساليب للقياس كالآتي[١]:<br>• أسلوب المؤشر الأساسي يحث المصارف أن تحتفظ في حيازتها برأسمال لمخاطر العمليات يساوي نسبة مئوية ثابتة من متوسط إجمالي الدخل في خلال ثلاث سنوات سابقة.<br>• أسلوب النمطي أو المعياري يقسم هذا الأسلوب نواحي النشاط في المصارف إلى خطوط منها تمويل الشركات وأعمال التجزئة، الأعمال التجارية، التسويات والسداد وغيرها، ويتم حساب تكلفة الرأسمالية المطلوب لكل خط من خطوط الأعمال ويعتبر إجمال الدخل مؤشرًا يعمل كدليل على حجم عمليات المؤسسة.<br>• أسلوب القياس الداخلي أو المتقدم ويعتبر أسلوب المؤشر الأساس هو أسهل هذه الأساليب، ويتم رصد الخسائر الناتجة عن كل |

(١) أ/ علي بدران «الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل» مجلة اتحاد المصارف العربية: نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٦٦- ٦٧.

| | | |
|---|---|---|
| | | نشاط أو خط أعمال نتيجة مخاطر التشغيل حتى يمكن خفض تلك المخاطر إلى أكبر درجة ممكنة. والصكوك المالية الإسلامية تتعرض لمخاطر التشغيل أكثر من غيرها من السندات ترجع إلى عدم توافر عمالة تتوافر فيها المهارات المصرفية والشرعية في نفس والوقت، وكذلك توافر برامج تشغيلية في مجال الحاسب الآلي تتناسب مع احتياجات إدارة الصكوك المالية الإسلامية. |
| ٤ | مخاطر السيولة | ويتمثل في عدم قدرة مصدر الصك على الإيفاء بالالتزامات عند الاستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة. |
| ٥ | مخاطر الالتزام والمخاطر الرقابية والقانونية | تنشأ مخاطر الالتزام من احتمال مخالفة أو عدم تطبيق القوانين الرقابية من السلطات النقدية، والمخاطر الرقابية تنتج من احتمال تغير القوانين والقواعد الرقابية بطريقة تؤدي إلى التأثير السلبي على عمليات الصك وقدرته التنافسية، وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم الالتزام ومخالفة الصك للقوانين مع أطراف آخرين ويترتب على ذلك خسائر مادية ومعنوية. |
| ٦ | مخاطر السمعة | تنشأ مخاطر السمعة من عدم قدرة مصدر الصك |

| | | |
|---|---|---|
| | | على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه مصدر الصك ونقص الثقة في قدرته على القيام بالأنشطة والوظائف العامة للعمليات الخاصة به. |
| ٧ | المخاطر التجارية المنقولة | تنشأ المخاطر التجارية المنقولة وهي تختلف عن المخاطر التجارية العادية نتيجة لضغوط تجارية، حيث يجد مصدر الصك مضطرًا تحت هذه الضغوط لدفع معدلات عوائد عاليه لأصحاب حسابات الاستثمار لإقناعهم بالاستمرار في استثمار أموالهم بدلاً من سحبها واستثمارها في مكان آخر.<br>والصكوك المالية الإسلامية لا تتعرض لمثل هذه المخاطر حيث العلاقة بين مصدر الصك والعملاء قائمة على نصيب محدد من العائد في حالة الربح أو الخسارة لا يمكن تعديله لأن ذلك يعتبر مخالف من الناحية الشرعية. |
| ٨ | مخاطر الرقابة الشرعية | تتمثل مخاطر الرقابة الشرعية للصكوك المالية الإسلامية في عدم معرفة الصيغ الإسلامية، مفهوم الرقابة الشرعية ووضعية الهيئة داخل المصارف والتطبيق الخاطئ والمخالف للضوابط الشرعية، |

| | | |
|---|---|---|
| | | والسندات والصكوك ذات العائد الثابت لا تتعرض لمثل هذه المخاطر. |
| ٩ | المخاطر الأخلاقية | تتمثل المخاطر الأخلاقية في عدم الالتزام عند تشغيل الصك من جانب العملاء ومدي التزامهم في الشفافية لعوائد تعاملاتهم وهو ما يطلق عليه خيانة الأمانة من جانب العملاء.<br>والسندات والصكوك ذات العائد الثابت لا تتعرض لمثل هذه المخاطر. |
| ١٠ | الشروط المرتبطة بالقروض | قروض المؤسسات المالية الدولية تكون مشروطة في غير صالح اقتصاديات الدول الإسلامية، وتهدف في نهاية الأمر إلى خدمه مصالح اقتصادية وسياسية للدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وخدمة أهداف الاستعمار الاقتصادي الدولي كما أوضحها قرصان القروض جون كنير في كتابه، ومن ضمن هذه الشروط:<br>❖ تحرير الأسواق المالية.<br>❖ ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية.<br>❖ تصفية القطاع العام.<br>❖ تحرير التجارة الدولية وتخفيض |

| | | |
|---|---|---|
| | | الضرائب الجمركية.<br>❖ الحد من عجز الموازنة العامة للدولة وإلغاء الدعم أو المنح للشركات من أجل تخفيض الأسعار.<br>❖ تحرير أسعار الصرف.<br>ولا شك أن هذه الشروط كما أوضحنا تهدف إلى تكوين طبقة اجتماعية رأسمالية مسيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية في الدول الإسلامية من أجل ضمان ولائها وطاعاتها في تنفيذ السياسات الاستعمارية سواء الاقتصادية أو السياسية على حساب طحن الطبقة الفقيرة القضاء على الطبقة المتوسطة، وهذا ما أثبتناه في الفصل الأول من هذا الكتاب. |

ثانياً: معوقات تطبيق الصكوك المالية الإسلامية في مصر:

- عدم رغبة الدولة في التعامل مع أساليب التمويل الإسلامية:

اعترفت القيادات المصرفية والاقتصادية في مصر بأن النظام السابق أعاق تطبيق وسائل التمويل الإسلامية وحارب المصارف الإسلامية في مصر، ولا شك أن ذلك من أكبر المعوقات التي منعت مصر من الحصول على نصيب مناسب لحجمها وثقلها الإسلامي، ولا شك أن رحيل النظام السابق يعتبر فرصة جيدة لاستعادة مصر مكانتها في سوق المصارف الإسلامية والصكوك المالية الإسلامية.

- عدم وجود الكوادر المدربة:

إن تحقيق الصكوك المالية الإسلامية لدورها الاقتصادي بفاعلية وكفاءة يتوقف على مستوي الموارد البشرية لديها.

يجب أن يتصف بها العاملين في القطاع المصرفي ككل وهي: الكفاءة الفنية والعملية والقدرة على الابتكار، والمعرفة بالجوانب الشرعية والفقهية للصكوك المالية التي يقومون بإداراتها.

- عدم مرونة النظم التكنولوجيا:

تتصف طبيعة العمليات في الصكوك المالية الإسلامية بتعقدها عن السندات مما يتطلب لها مجموعة متقدمة من النظم التكنولوجية والمبرمجين حتى يمكن القيام بواجبة على أكمل وجه.

- حماية المودعين وارتفاع المخاطر:

يتضح من مقارنة المخاطر الخاصة بالصكوك المالية الإسلامية ارتفاع المخاطر المرتبطة بالصكوك، والذي يتطلب وجود وسائل لحماية أموال المودعين من التقصير والإهمال بمختلف أنواعه من قبل القائمين على إدارة الصكوك المالية الإسلامية.

- عدم توافر البيئة التشريعية والاقتصادية:

تؤثر القرارات التشريعية والاقتصادية على نجاح الصكوك المالية الإسلامية، ولذلك يجب وجود قواعد وتشريعات قانونية لتسهيل عمل هذه الصكوك.

- معايير المحاسبة:

تعتبر المعايير هي أولي أدوات التطبيق العملي وتمثل حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق، ويجب عند بنائها مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة، فلا يكفي أن تكون المعايير متسقة منطقيًا، وإنما يجب أن تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وما قد تفرضه من اعتبارات خاصة، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك.

والمعايير تعتبر نماذج أو أنماطًا أو مستويات للأداء المحاسبي في أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات والأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية، فالمعايير ليست لمجرد الاسترشاد، وإنما هي تعبر عن موقف فني رسمي فيما يتعلق بتطبيق مبدأ محاسبي معين(١).

وتعد لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) هيئة مستقلة تهدف إلى تحقيق التوحيد للمبادئ المحاسبية المطبقة في مختلف الأعمال والهيئات عند إعداد القوائم والتقارير المالية في مختلف أقطار العالم، وقد أنشأت لجنة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) في ٢٩ يونيه سنه ١٩٧٣ نتيجة اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في مجال المحاسبة والمراجعة، واعتبارًا من عام ١٩٨٣ أصبحت عضوية اللجنة تشمل جميع أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث بلغ إجمالي أعضائها في يناير عام ١٩٩٦ عدد ١١٦ هيئة، تمثل ٨٥ دولة بينها مصر، وتهدف لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى ما يلي:

* إعداد وإصدار معايير محاسبية لتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية في مختلف أقطار العالم.

* العمل المستمر والدائم على تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية المستخدمة في الأقطار المختلفة بهدف إعداد قوائم مالية ذات مواصفات موحدة على المستوى الدولي.

يلزم القانون المصري الشركات والمؤسسات المالية باتباع معايير المحاسبة الدولية في إدارة منشآتها، ولكن هذه المعايير لا تعتبر ملائمة للصكوك المالية الإسلامية، ويجب على الجهات الرقابية من دراسة وتعميم المعايير التي أصدرتها الجهات المحاسبية الدولية المختلفة التي تلاءم الصكوك المالية الإسلامية مثل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي

(١) د/ عباس مهدي شيرازي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، والتي من ضمنها معيار الصكوك الشرعي ومعيار الصكوك المحاسبي، وكذلك المعايير التي أصدرها المجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا والتي من ضمنها معيار بازل للصكوك الإسلامية، وتعين جهات رقابية تقوم بالإشراف والرقابة على أعمال الصكوك المالية الإسلامية بما يضمن نجاح إدارة الصكوك من الناحية المالية والناحية الشرعية وحماية حقوق أصحاب الصكوك.

– عدم وجود أجهزة رقابية فعالة:

من متطلبات نجاح الصكوك المالية الإسلامية وجود مختلف أنواع الرقابة سواء عند إصدار الصك أو تنفيذ الصك أو تصفيته، وهذه الرقابة سواء رقابة شرعية أو مالية أو محاسبية يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الشروط تتمثل في الإلمام الكافي بالجوانب الشرعية الخاصة بالصك، وكذلك الأمانة العلمية والعملية.

ثالثاً: المزايا:

يتحقق من خلال الصكوك المالية الإسلامية العديد من المميزات:

– تنمية المجتمع:

الصكوك الإسلامية تقوم بتوظيف أموالها في استثمارات حقيقية بصورة مباشرة، وهو ما يؤدي في الغالب إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال، وكذلك فهي تشجع المستثمرين من خلال رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال عند طريق حصولها على جزء من العائد ليس ثابت، وتحملها لجزء من تكلفة المشروع ومشاركتها في تحمل مخاطر المشروع.

وتميز الصكوك الإسلامية عن السندات في القيمة المضافة للاقتصاد القومي، فهي متميزة من حيث الكم حجم الاستثمارات الحقيقية لإجمالي استثمارها، والكيف عن طريق تمويل المشروعات في كافة مراحله الإنتاجية.

- عدم هروب رءوس الأموال إلى الخارج:

طبيعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية تحقق له عنصر الأمان من خلال توظيف أمواله في صورة تمويل عيني أو سلعي، وليس في صورة نقدية مثل السندات ولكن في ظل الصكوك الإسلامية يؤدي إلى الاستثمار في استثمارات حقيقية داخل البلدان الإسلامية، ومن ثم قدرتها العالية على المنافسة، وكذلك تحقيق المصداقية والثقة لدي المودع المسلم ليقوم بالاستثمار في الصكوك المالية الإسلامية للحفاظ على أموال المسلمين وعدم هروبها إلى خارج البلدان الإسلامية.

- توفير فرص عمل:

الصكوك المالية الإسلامية تقوم بتوظيف أموالها في استثمارات حقيقية بصورة مباشرة، وهو ما يؤدي في الغالب إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال والاستثمارات المباشرة الحقيقية تتميز بكثافة العمالة مثل الأنشطة القائمة على الزراعة وبعض الصناعات الصغيرة التي تحجب المصارف التقليدية ما عدا المتخصصة على تمويلها.

- تنشيط جانب العرض في بورصة الأوراق المالية الإسلامية:

تعاني الأسواق المالية في العالم الإسلامي من قله المعروض من الأوراق المالية الإسلامية، واستحواذ عدد قليل للغاية من الشركات على القسط الأكبر من قيمة التداول مما يعني محدودية السوق وعدم اتساعه، وإصدار الصكوك يمكنها أن تحقق التوازن في سوق رأس المال وتغطية جانب المعروض من الأدوات لسوق رأس المال، أما في مصر نجد نفس الظاهرة حيث نسبة كبيرة من الأسهم النشطة في البورصة المصرية هي من أسهم الشركات التي تم خصخصتها كليًا أو جزئيًا، وهذا يشير بطريقة غير مباشرة إلى ضعف دور السوق الأولي للأوراق المالية في مصر في جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات؛ لأن شركات الخصخصة عبارة عن طاقات إنتاجية كانت موجودة بالفعل، وتم تحويل ملكيتها فقط.

– **زيادة تدفق الاستثمارات العربية:**

إن إصدار مجموعة من الصكوك المالية الإسلامية المتنوعة يؤدي إلى جذب رءوس الأموال العربية لشراء هذه الصكوك، وبخاصة في حالة توافر متطلبات هؤلاء المستثمرين من هذه الصكوك، سواء الكفاءة الإدارية والشرعية، طبقًا للظروف السائدة والتي نتجت عن خسارة المنظمات المالية العربية ما يقارب من ٢ تريليون دولار في الأزمة المالية خلال عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومحاولة إيجاد بدائل أكثر أمنًا يجنبها تأثير زيادة المخاطر الناتجة عن المضاربات في البورصات العالمية وتأثير الهزات المالية على استثماراتها المالية، وكذلك ظهور أزمة السندات الأمريكية، وهو ما أعطى ميزة تنافسية جيدة للصكوك المالية الإسلامية لتكون بديل عن السندات الأمريكية، حيث تقدر الأصول العربية في هذه السندات بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار.

– **زيادة الادخار والاستثمار:**

**المستثمرين:**

يوفر التمويل بأساليب الصكوك المالية المقترحة الأموال الأزمة دون مخاطره مالية متمثله في الالتزام بدفع فوائد، بصرف النظر عن نتيجة الأعمال والالتزام بدفع أقساط بصرف النظر عن توافر سيوله أم لا، الأفراد الذين يحصلون على التمويل في المصارف التقليدية يدفعون فوائد ثابتة دون مراعاة لحالات الكساد والرواج، ولكن المصارف الإسلامية يتم توزيع المخاطر بين العميل والمصرف والمودع مما يقلل من الصعوبات والأعباء التي يتحملها المودع، ويكون من العوامل القوية على نجاح المشروع واستمراره.

**المدخرين:**

تتنوع الصكوك المالية للمصارف الإسلامية لتفي بمتطلبات المدخرين فتتدرج كما يلي:

- العملاء محبي المخاطرة:

صك رأس المال المخاطر، صك المشاركات، صك المضاربات.

- العملاء متوسطي المخاطرة:

صك صندوق الاستثمار.

- العملاء كارهي المخاطرة.

صكوك البيوع وتشمل: صك المرابحة، صك بيع السلم، صك التمويل التأجيري.

**- عدم الخضوع للسيطرة الاقتصادية والسياسية للمؤسسات المالية الدولية:**

قروض المؤسسات المالية الدولية تكون مشروطة في غير صالح اقتصاديات الدول الإسلامية، وتهدف في نهاية الأمر إلى خدمه مصالح اقتصادية وسياسية للدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وخدمة أهداف الاستعمار الاقتصادي الدولي، ولا شك أن توفير وسائل بديلة مثل الصكوك المالية الإسلامية كوسائل تمويل بديلة يؤدي إلى عدم خضوع الدول الإسلامية إلى الموافقة على شروط المؤسسات المالية الدولية المتعسفة.

**النتائج والتوصيات:**

١- تعتبر أهداف المؤسسات المالية الدولية بصفة عامة برواز جميل يخفي ما تحتويه من أهداف خفية، ويتضح ذلك من تحليل أهداف المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية ودورها في إفقار هذه الدول واستمرار التبعية الاقتصادية والسياسية للدول النامية، والدور الخفي الذي تلعبه تحالفات المصالح لكل من المؤسسات المالية الدولية متمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأجهزة استخبارات الدول الغربية بقيادة الوليات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات والاتفاقيات التجارية الدولية لاستمرار سيطرة الدول الغربية اقتصاديًا وسياسيًا للدول النامية وبخاصة الدول الإسلامية، وأثبتنا ذلك من خلال:

- شهادة أحد قراصنة القروض بالدور الخفي لهذه المؤسسات وتحالفاتها مع الدول الاستعمارية.

- من الواقع العملي دراسة مقارنة بين اقتصاديات كل من مصر باعتبارها من أحد الدول التي طبقت تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما أصبح عليه اقتصادها، وماليزيا وتركيا من الدول التي رفضت تطبيق شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاعتماد ذاتيًا على مواردها، والذي خلصنا منه إلى نتائج هامة تتلخص في أن مصر دفعت ثمن استسلامها لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في انهيار مؤشرات اقتصادها، سواء بالخصخصة أو تعويم قيمة الجنية أو السياسة الضريبية وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم، وما آلت إليه اقتصاديات تركيا وماليزيا من تقدم حيث أصبحت ضمن أفضل عشرون اقتصاد على مستوي العالم.

٢- انخفاض مؤشرات الاقتصاد المصري حقق ميزان المدفوعات عجزًا كليًا بلغ ٩,٨ مليار وانخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى ١٦ مليار دولار وانخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى أقل من ٢ مليار دولار وأخيرًا انخفاض معدلات النمو إلى ١,٥٪ في العام ٢٠١٠-٢٠١١، وكان على الحكومة المصرية المؤقتة العمل بسرعة لمواجهة هذا الانخفاض، ولا سبيل أمامها إلا الصكوك المالية الإسلامية كوسيلة لتعبئة الموارد.

٣- إن نصيب مصر لا يزيد عن ١٪ من إجمالي سوق المصارف الإسلامية، وكذلك لا تزيد النسبة بالنسبة للصكوك المالية إسلامية، رغم أن العوامل تحتم على مصر زيادة رصيدها من الصكوك المالية الإسلامية للأسباب الآتية:

- زيادة حجم المصارف الإسلامية والصكوك المالية الإسلامية على المستوي العالمي وتضائل حصة مصر منه: حيث بلغت المصارف الإسلامية في العالم في عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٠٠ مصرف حجم أصولها مجتمعة ٢٦٥

مليار دولار وتتجاوز استثماراتها ٤٠٠ مليار دولار[1].

- الأزمة المالية العالمية وما أفرزته من دليل قاطع على أن الاقتصاد الإسلامي وأدواته هي الخلاص للازمات الاقتصادية.

- شهادات الغرب للاقتصاد الإسلامي سواء من الاقتصاديين أو المؤسسات الدولية أو الحكومات الغربية والشرق أوسطية.

- توافر القوانين والتشريعات التي تنظم إصدار وتداول الصكوك التمويلية داخل جمهورية مصر العربية (القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨).

٤- هناك العديد من المتطلبات الأزمة لنجاح الصكوك المالية الإسلامية وهي:

- دراسة جدوى للصك.
- حملة تسويقية للترويج للصك.
- اختيار إدارة للصك على مستوى عالي من الكفاءة.
- الالتزام الجوانب الشرعية.
- اختيار وتنمية الأفراد.
- تطوير الحاسب الآلي.
- العديد من الأجهزة المعاونة.
- سوق رأس مال للمصرف الإسلامية.
- الإفصاح والشفافية.
- التأمين الإسلامي.
- العديد من الأجهزة الرقابية الفعالة.

وتشمل هذه اللجان:

- هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الشرعي.
- لجان المحاسبة والمراجعة.
- لجان المراجعة.

---

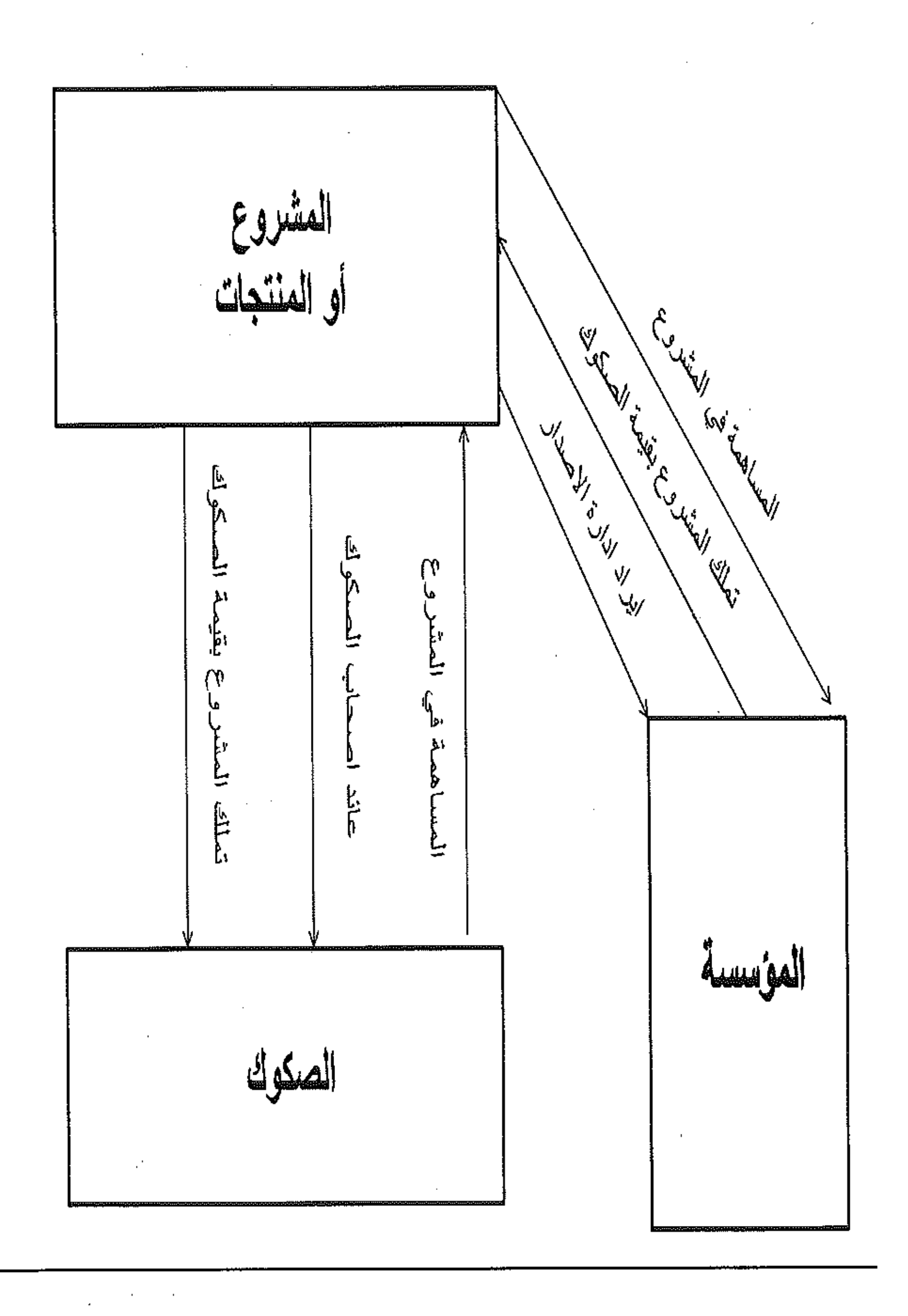
(1) http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=53675&pg=3.

٥- قروض المؤسسات المالية الدولية تكون مشروطة في غير صالح اقتصاديات الدول الإسلامية، وتهدف في نهاية الأمر إلى خدمه مصالح اقتصادية وسياسية للدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وخدمة أهداف الاستعمار الاقتصادي الدولي، ولا شك أن توفير وسائل بديلة مثل الصكوك المالية الإسلامية كوسائل تمويل بديلة يؤدي إلى عدم خضوع الدول الإسلامية إلى الموافقة على شروط المؤسسات المالية الدولية المتعسفة بالإضافة إلى المميزات الأخرى كما يلي:

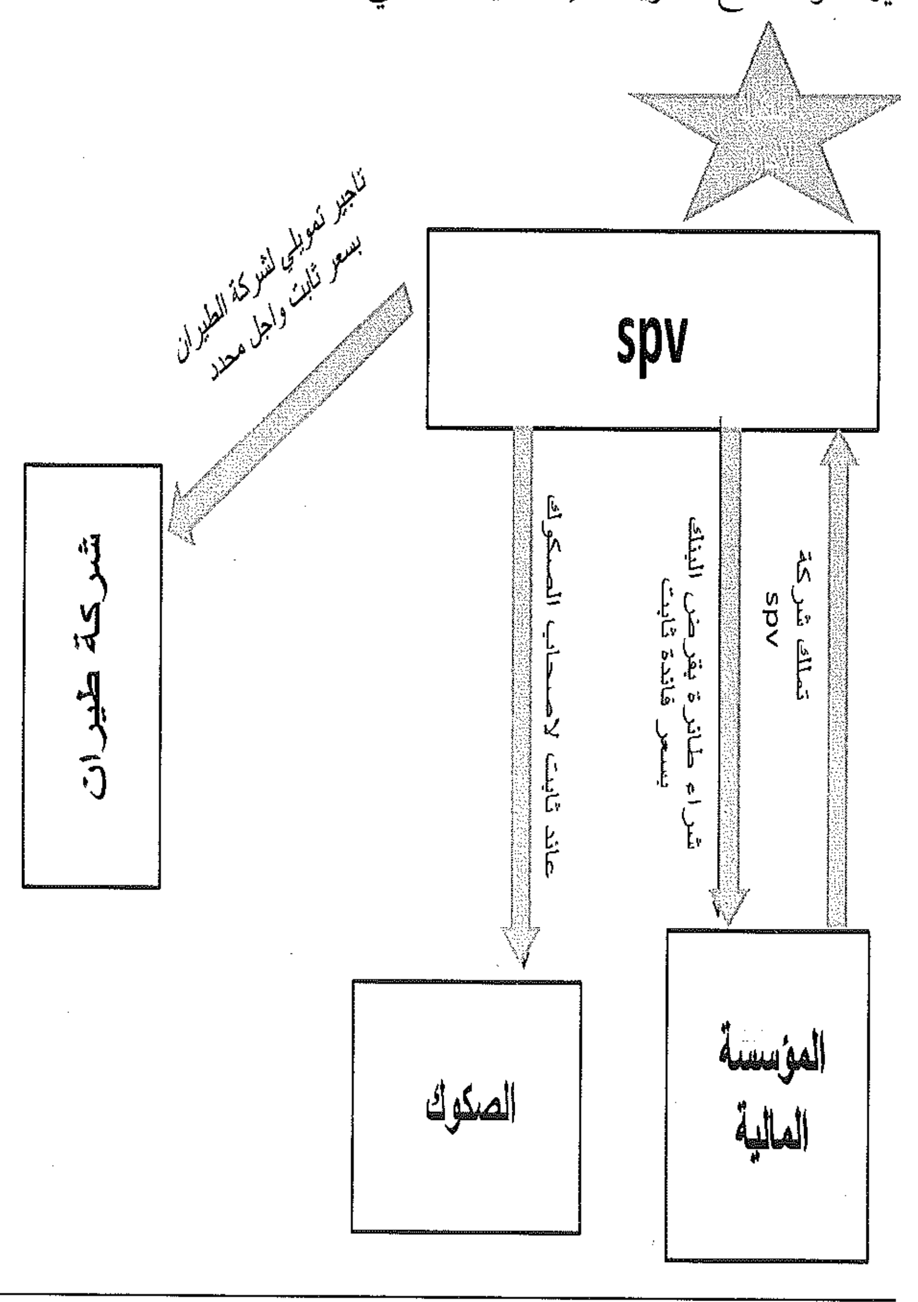
- تنمية المجتمع بتوظيف أموال الصكوك المالية في استثمارات حقيقية بصورة مباشرة.
- عدم هروب رءوس الأموال إلي الخارج.
- توفير فرص عمل.
- تنشيط جانب العرض في بورصة الأوراق المالية الإسلامية.
- زيادة تدفق الاستثمارات العربية والإسلامية.
- زيادة الادخار والاستثمار.

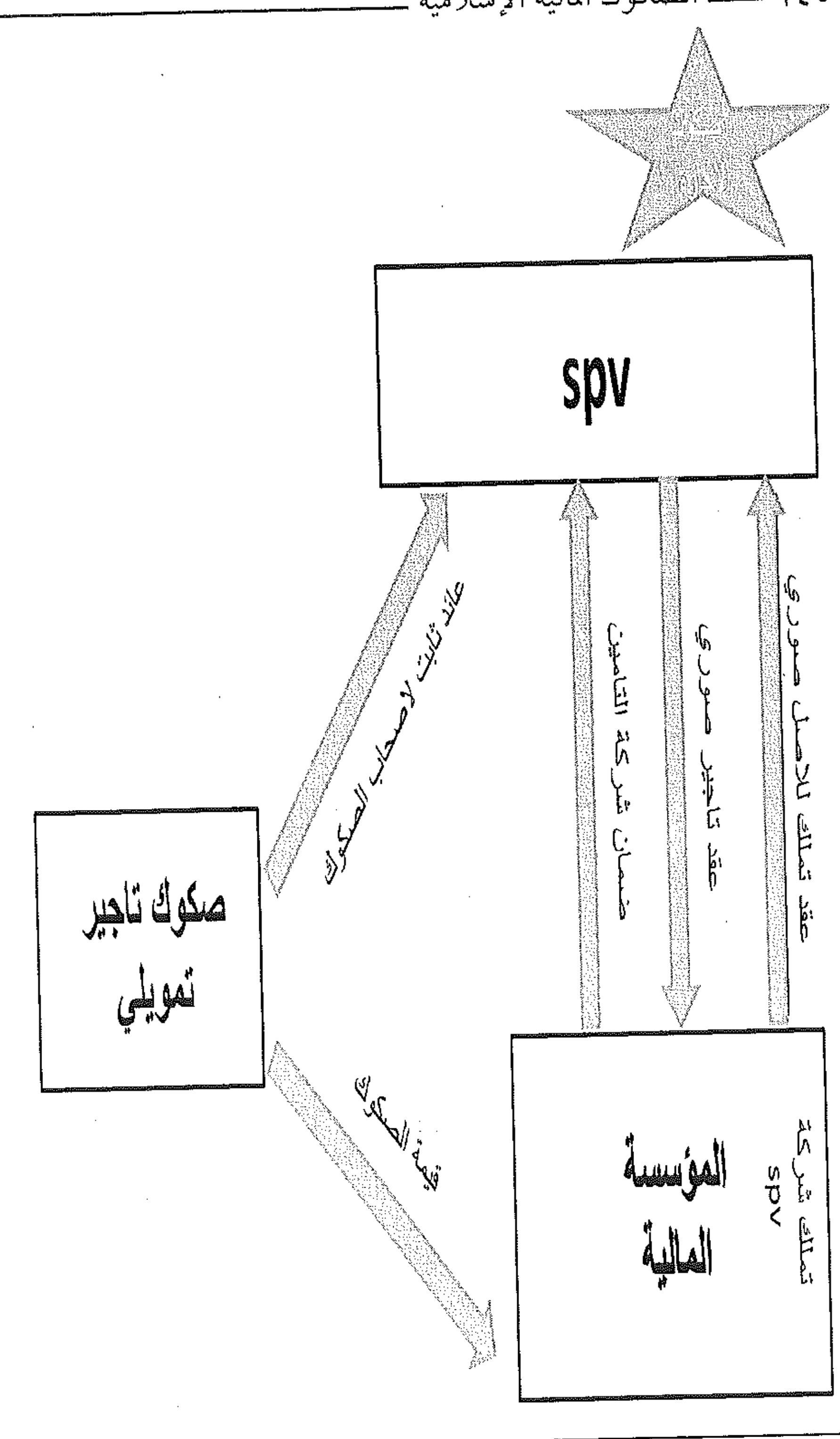
بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

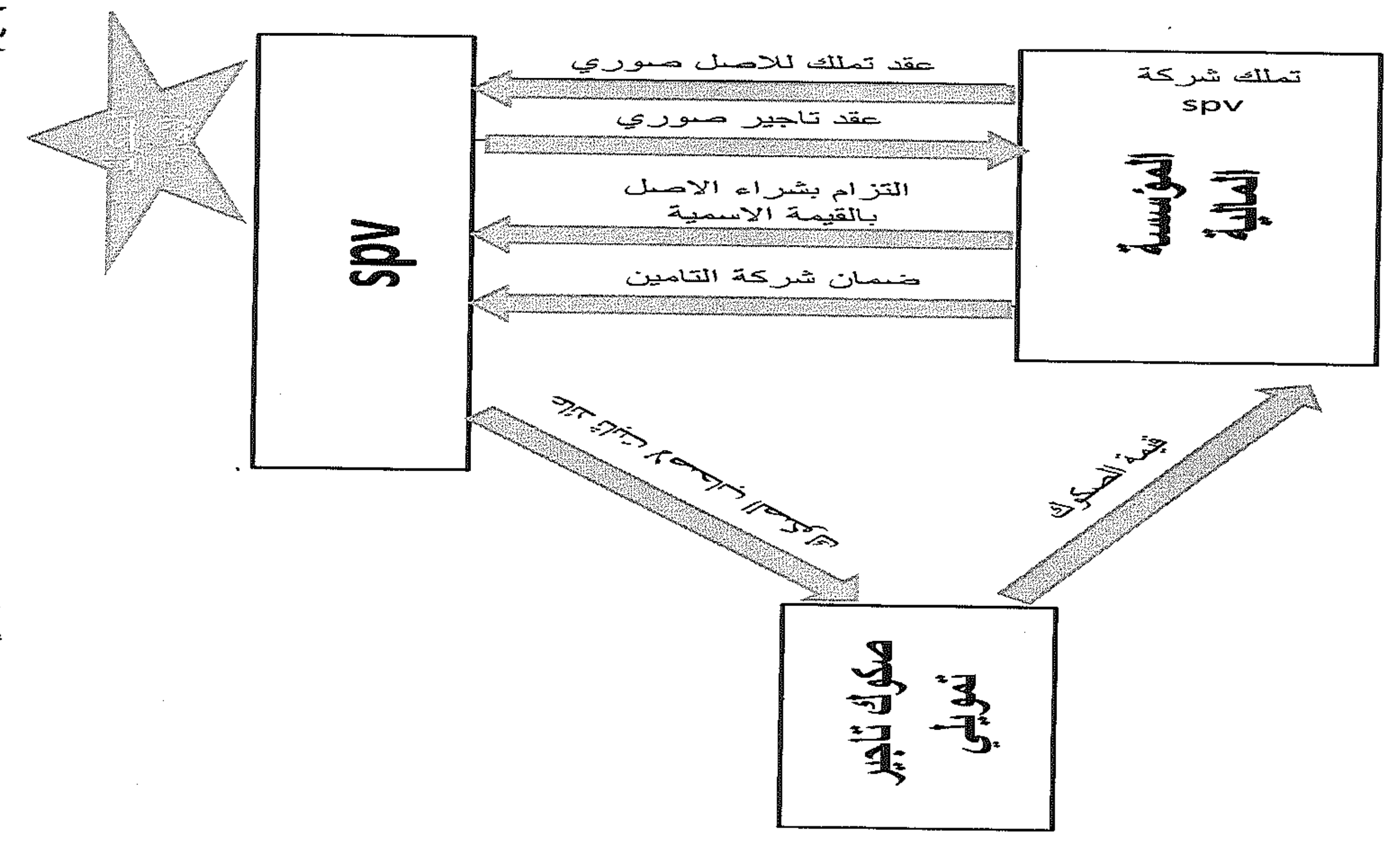
٦- هيكلة الصك الإسلامي كما يلي:

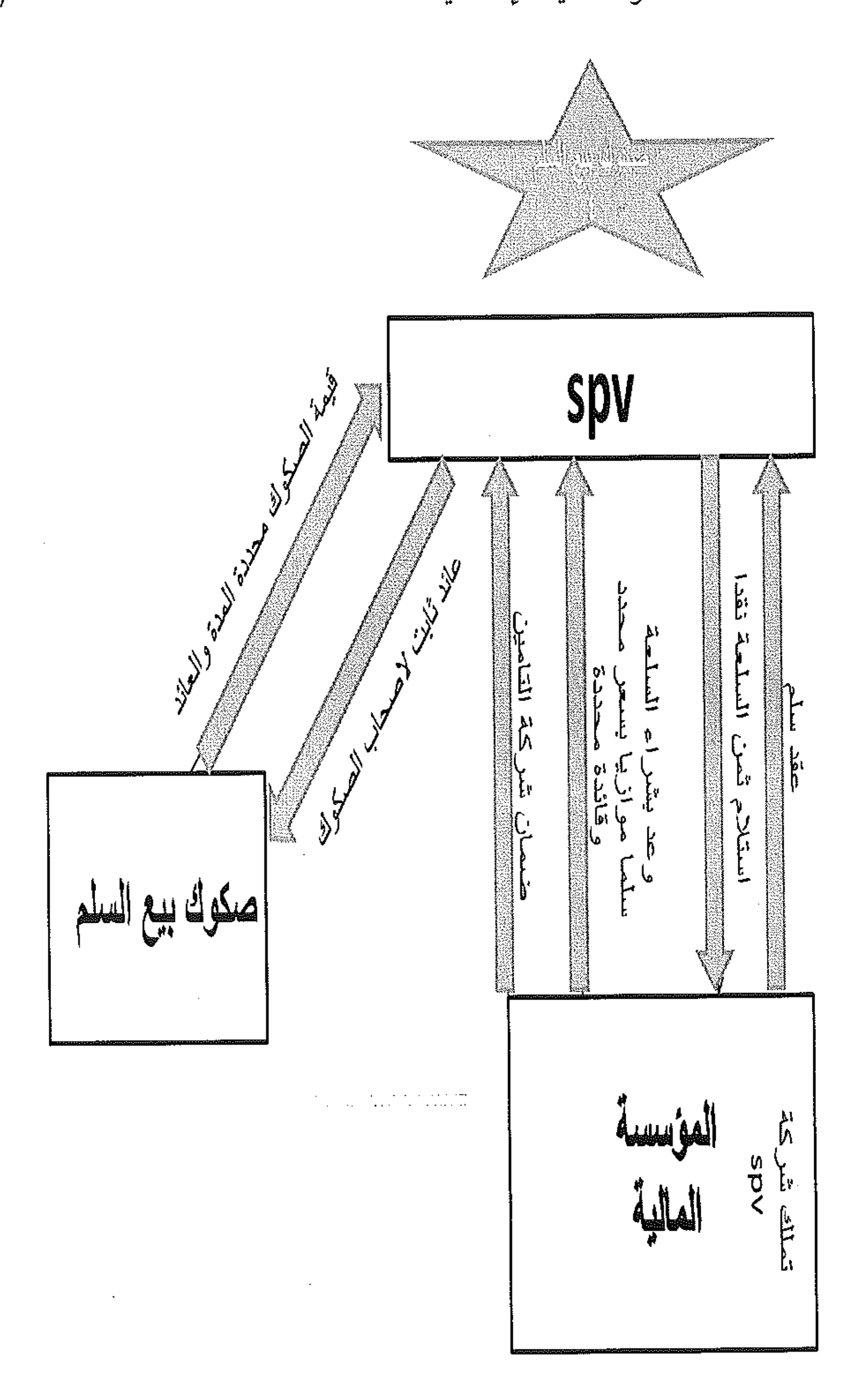


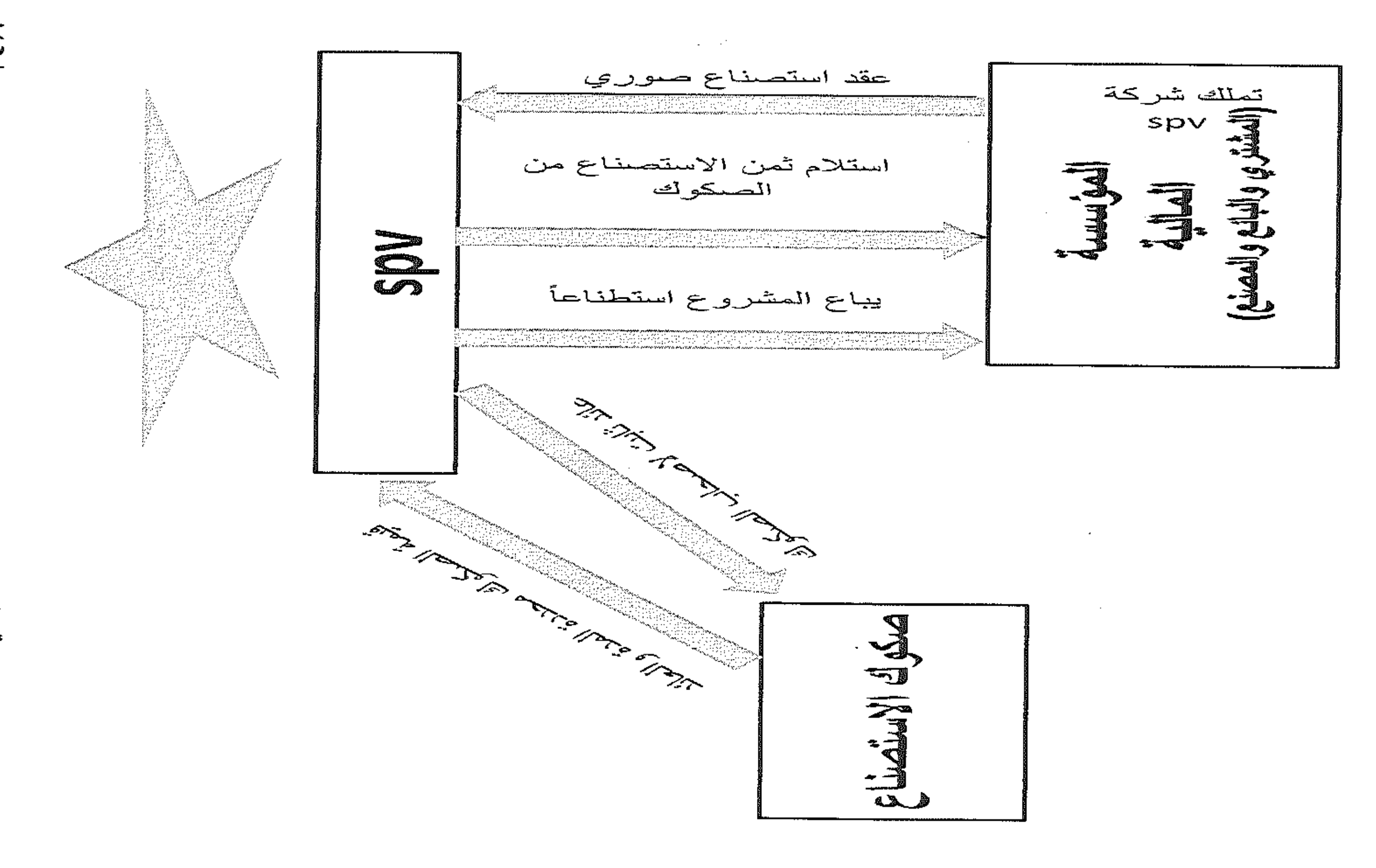
أما هيكلة الصكوك التقليدية المشروعة (الصكوك الإسلامية المهيكلة) غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كما يلي:

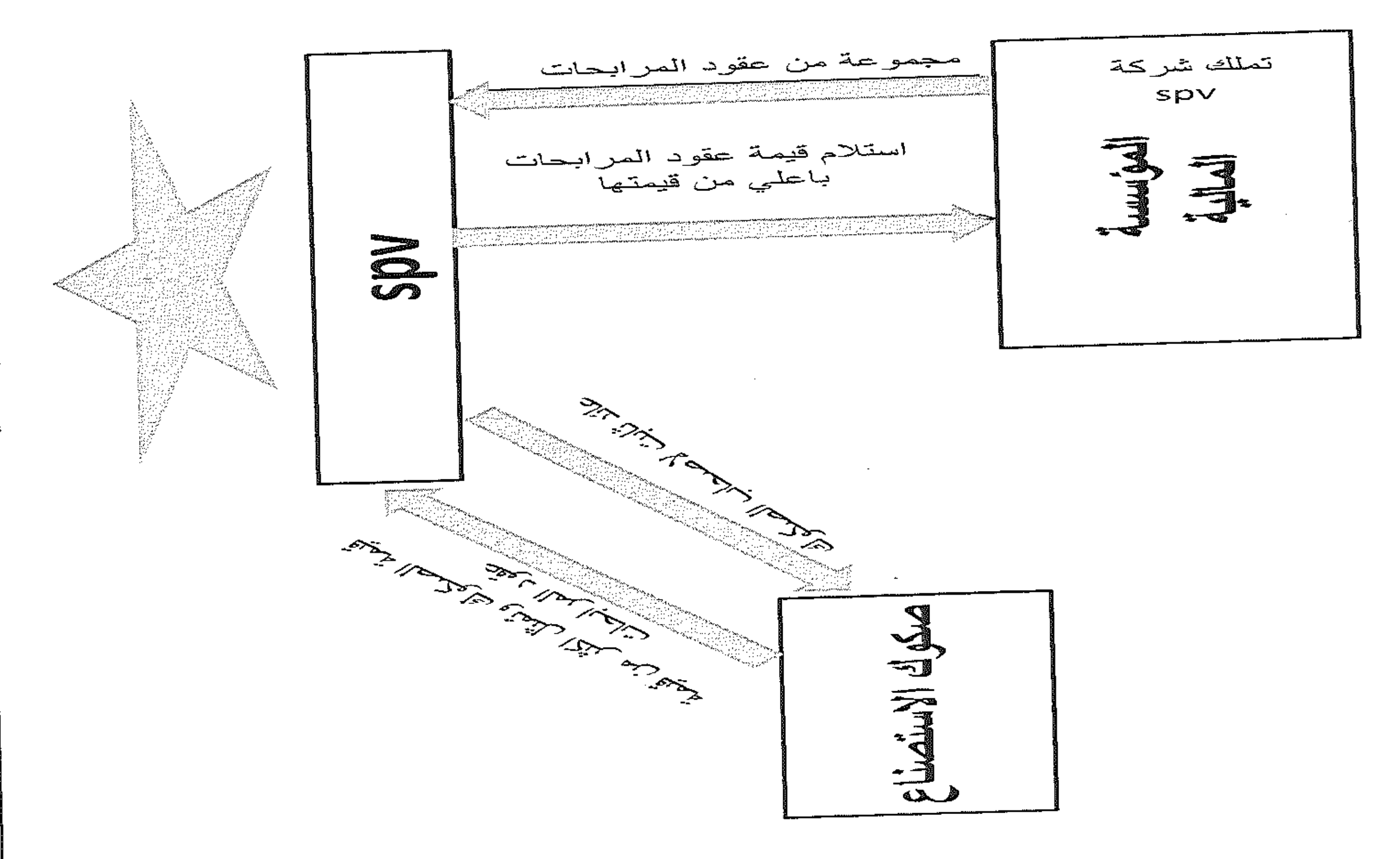



spv
عقد تملك للاصل صوري
عقد تاجير صوري
ضمان شركة التامين
عائد ثابت لاصحاب الصكوك
صكوك تاجير تمويلي
قيمة الصكوك
المؤسسة المالية
تمتلك شركة spv


spv
عقد تملك للاصل صوري
عقد تاجير صوري
التزام بشراء الاصل بالقيمة الاسمية
ضمان شركة التامين
عائد ثابت لاصحاب الصكوك
صكوك تاجير تمويلي
قيمة الصكوك
المؤسسة المالية
تملك شركة spv


spv
قيمة الصكوك محددة المدة والعائد
عائد ثابت لأصحاب الصكوك
ضمان شركة التأمين
وعد بشراء السلعة
سلما موازيا بسعر محدد
وفائدة محددة
استلام ثمن السلعة نقدا
عقد سلم
صكوك بيع السلم
المؤسسة المالية
تملك شركة
spv


spv
قيمة الصكوك محددة المدة والعائد
عائد ثابت لأصحاب الصكوك
بيع المشروع استصناعاً
استلام ثمن الاستصناع من الصكوك
عقد استصناع صوري
صكوك الاستصناع
المؤسسة المالية (المشتري والبائع والمصنع)
تملك شركة spv


spv
تملك شركة
spv
المؤسسة المالية
مجموعة من عقود المرابحات
استلام قيمة عقود المرابحات
باعلي من قيمتها
قيمة الصكوك وتمثل اكثر من قيمة
عقود المرابحات
عائد ثابت لاصحاب الصكوك
صكوك الاستصناع

ومما سبق يمكن استخلاص الفرق بين الصكوك المالية الإسلامية والصكوك المهيكلة أو المشروعة كما يلي:

| بيان | الصكوك المالية الإسلامية | الصكوك المهيكلة أو المشروعة |
|---|---|---|
| ١- الملكية | تملك أصحاب الصكوك للمشاريع والمنتجات. | لا يوجد تملك أو تملك صوري. |
| ٢- العائد | غير محدد. | محدد ومضمون من المصدر. |
| ٣- المخاطر | يتحمل جميع الأطراف المخاطر. | غير موجودة لأصحاب الصكوك. |
| ٤- إدارة المشروع spv | منفصلة عن المصدر ويمتلكها أصحاب الصكوك. | يمتلكها مصدر الصكوك وصاحب الأصول والمشروع. |
| ٥- دراسة الجدوى | هامة ويتحدد على أساسها التسويق. | شكلية وتأثير سعر الليبور أكثر . |
| ٦- الضمان | التامين تكافلي إسلامي | يضمن المصدر شركة التامين |
| ٧- التداول | يتم تداول صكوك الملكية فقط ولا يتم تداول صكوك الديون. | تداول جميع الصكوك سواء الملكية أو الديون. |
| ٨- إخفاق الصكوك | لا يوجد إخفاق للصكوك لأن الصكوك قائمة على المشاركة. | يحدث إخفاق للصك لعدم قدرة المصدر على سداد الفوائد وأقساط الدين. |

ولتجنب مثل هذه الممارسات يجب أن يتضمن قانون الصكوك المالية المواد التشريعية الآتية للحد من الصكوك الإسلامية المهيكلة أو المشروعة مثل:

١- يجب أن يتضمن الصك ما يأتي:

اسم الشركة وعنوان مركزها الرئيسي، قيمة رأس مال الشركة المصدر، رقم قيد الشركة في سجل الهيئة وتاريخه، الرقم المتسلسل للصك وتاريخ إصداره وقيمته ومدته، اسم صاحب الصك وجنسيته وعنوانه، دراسة جدوى عن مشروع الصك، فصل بين الصك والشركة المصدرة في التملك والإدارة.

٢- يجب أن يدون على ظهر الصك بطريقة واضحة البيانات الآتية:

ملخص واف لغرض الشركة وفقًا لنظامها الأساسي، أسس المشاركة في الأرباح والخسائر، شروط استرداد الصك، مدى قابلية الصك للتجديد التلقائي.

٣- يكون الحد الأقصى للأموال التي يمكن للشركة أن تتلقاها من الجمهور في حدود عشرة أمثال رأس المال المصدر أو المقدر وفق قواعد لجنة بازل أيهم اقل حسب طبيعة نشاط كل صك.

٤- يجب أن تمثل الصكوك القابلة للتداول ملكية حملة الصكوك بجميع حقوقها والتزاماتها ، في موجودات حقيقية من شأنها أن تتملك وتباع شرعاً وقانوناً ، سواء أكانت أعياناً أم منافع أم خدمات.

٥- لا يجوز أن تمثل الصكوك القابلة للتداول الإيرادات والديون.

٦- لا يجوز لمدير الصكوك أن يتعهد بشراء الأصول من حملة الصكوك أو ممن يمثلهم بقيمتها الاسمية عند تصفية الصك في نهاية مدته ويجوز التعهد بالشراء على أساس صافي قيمة الأصول أو القيمة السوقية أو القيمة العادلة.

٧- يجوز تصكيك الحقوق المعنوية بتقسيمها إلى حصص متساوية وتمثيلها في صيغة صكوك متداولة مبنية على هيكلة مشتملة على عقد شرعى أو مجموعة عقود في صيغة استثمارية بشرط:

- استيفاء العقد للشروط
- أن يكون محل التصكيك حقا معنويا متقومًا شرعًا يصح بيعة والتصرف فيه.
- له قيمة مالية حقيقية وان يكون تقيم الحق المعنوي عادلاً يعبر عن قيمته الحقيقة .
- ألا تشتمل هيكلة صكوك الحقوق المعنوية على حيلة لا تعبر عن عمليات استثمارية حقيقية ألا يكون بيع الحق المعنوي على حملة الصكوك بيعا صوريا لا حقيقة له .

٨- الأرباح الصافية أو الخسائر هى تلك الناتجة عن جميع العمليات والمعاملات التى باشرتها مشروع الصك خلال السنة المالية، وذلك بعد تحميل جميع التكاليف النقدية وغير النقدية اللازمة لتولد الإيراد وبعد حساب وتجنيب إهلاك الأصول الثابتة الملموسة والأصول المعنوية القابلة للإهلاك ومخصصات النفاد للثروات الطبيعية وأي مخصصات تقضى المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية باحتسابها وتحميلها على الإيراد قبل استخراج نتيجة النشاط السنوية من ربح أو خسارة مع مراعاة الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير العادية أو ذات الطبيعية الرأسمالية.

٩- تتولى الجمعية العامة للشركة بعد إقرار الميزانية والقوائم المالية، توزيع الأرباح الصافية على الشكل الآتى: تختص الشركة بنصيب من الأرباح القابلة للتوزيع وذلك بحد أقصى ٢٠٪ من تلك الأرباح.

يوزع ما يتبقى بعد ذلك بين الشركة وأصحاب الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم إلى صافي حملة الصكوك.

١٠- لا يجوز لمدير الصكوك سواء أكان مضاربًا أم شريكًا أم وكيلاً بالاستثمار أن يلتزم بأن يقدم إلى حملة الصكوك قرضًا عند نقص الربح الفعلى عن الربح المتوقع ويجوز أن يكون احتياطى لتغطية حالة النقص بقدر الإمكان.

١١- توزع الخسائر بين الشركة وأصحاب الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم وصافي قيمة الصكوك.

١٢- تستنزل حصة أصحاب الصكوك في الخسائر السنوية من قيمتها، ويؤشر بذلك في سجل الصكوك لدى الشركة وعلى مراقبى الحسابات متابعة ذلك بصفة منتظمة كما يؤشر به على الصك عند تقديمه للشركة.

١٣- في حالة ثبوت تعدي أو تقصير من الشركة المصدرة للصكوك ترتب عليه خسائر لأصحاب الصكوك تتحمل الشركة هذه الخسائر بالكامل ولا يتحملها أصحاب الصكوك وتصبح الشركة مدينة لأصحاب الصكوك بقيمة الانخفاض في قيمة الصكوك المترتبة على هذه الخسائر.

١٤- يعد مجلس إدارة الشركة ميزانيتها وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقا للنموذج معيار الصكوك المالية الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١٥- تكوين نقابة لحملة الصكوك عن طريق الانتخاب بين أصحاب الصكوك ويشترط في أعضاء النقابة إلا تكون له أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالجهة المصدرة وألا تتعارض مصلحته مع مصالح أصحاب الصكوك.

١٦- لا يجوز تعديل أي شرط من شروط الصكوك إلا بعد موافقة نقابة أصحاب الصكوك.

١٧- يعقد اجتماع نقابة أصحاب الصكوك بصفة دورية ربع سنوية ، يجوز طلب انعقاد النقابة بطلب ١٠٪ من أصحاب الصكوك بصفة استثنائية.

١٨- يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية لحملة الصكوك حضور شخصين أو أكثر من حملة الصكوك يملكون أو يمثلون ٥٠٪ من إجمالى القيمة الأصلية الاسمية للصكوك .

١٩- لا يجوز لنقابة حملة الصكوك التدخل في الإدارة ولكن يكون لهم ممثل لحضور اجتماعات الجهة المصدرة دون أن يكون له صوت محدد

٢٠- تشكيل لجان المراجعة مكونة من ثلاث أعضاء من نقابة حملة الصكوك أو من يمثلهم لديهم خبرة مسبقة في الجوانب المالية لمراجعة أعمال الشركة مصدرة الصكوك المالية .

٢١- يتم تعيين المراجع الخارجى والمدقق الشرعى وهيئة الرقابة الشرعية بالتوافق بين الشركة مصدرة الصكوك ومجلس نقابة أصحاب الصكوك

٢٢- تقوم الجهات الرقابية الثلاث بمراجعة العمليات الخاصة بالصكوك وإعداد تقارير شهرية بالمخالفات المحاسبية والمالية والشرعية .

٢٣- يتعين على الهيئات الشرعية مثل التدقيق الشرعى والرقابة الشرعية أن لا تكتفى بإصدار فتوى لجواز معاملة خاصة بالصك ، بل يجب أن تدقق العقود والوثائق ذات الصلة وتراقب طريقة تطبيقها ، وتتأكد من أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بالمتطلبات والضوابط الشرعية إليه من موجودات بإحدى صيغ الاستثمار الشرعى .

٢٤- إعداد تقرير سنوي مالى ومحاسى وشرعى يرفق بالقوائم المالية السنوية.

٢٥- يتم تداول صكوك الملكية مثل المشاركات والمضاربات والوكالة في بورصة الأوراق المالية الإسلامية ولا يتم تداول الصكوك المرتبطة بالديون والإيرادات.

٢٦- يتم تداول الصكوك في بورصة الصكوك المالية الإسلامية تعمل وفق الضوابط الشرعية .

٢٧- يحظر التعامل على الصكوك من قبل الأدوات التى ثبت تسببها في الأزمات المالية مثل : التوريق، المشتقات، الخيارات ..... الخ.

٢٨- فرض أرباح رأسمالية لعمليات البيع والشراء (أقل من ثلاث شهور) بمقدار ٣٠٪ من الأرباح الرأسمالية المحققة عن عملية البيع والشراء وتتضاعف عند تكرارها من نفس المتعامل لضمان عدم المضاربات علي الصكوك وأن تقترب قيمه تداول الصكوك من قيمتها العادلة.

(ج) ألا تجاوز قيمة الصكوك القابلة للتحول إلى أسهم بالإضافة إلى قيمة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به.

المادة٦١ : يكون لمساهمي الشركة أولوية الاكتتاب في صكوك التمويل وفقًا لنظام الشركة، ولا يجوز قصر هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الآخر، ولا يجوز أن تقل المدة التي يكون للمساهمين فيها استعمال حق أولوية الاكتتاب في صكوك التمويل عن خمسة عشر يومًا تبدأ من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الصكوك.

المادة٦٢ : استثناء من أحكام المادة (٦١) من هذه اللائحة، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة وللأسباب الجدية التي يبديها مجلس إدارة الشركة ويقرها مراقب الحسابات بتقرير منه، أن يطرح صكوك التمويل كلها أو بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون أعمال حق الأولوية المقرر للمساهمين.

المادة٦٣ : يحدد مجلس إدارة الشركة القيمة الاسمية لصك التمويل عند كل إصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، ويجوز أن تستخرج شهادات الصكوك من فئة صك واحد أو خمسة صكوك ومضاعفاتها.

المادة٦٤ : يجب أن تتضمن شهادات صكوك التمويل البيانات الآتية :

١- اسم الشركة مصدرة الصكوك.

٢- قيمة رأس مال الشركة المصدر والمرخص به.

٣- عنوان المركز الرئيسي للشركة.

٤- رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه ومكانه.

٥- تاريخ انتهاء اجل الشركة بحسب نظامها.

٦- رقم وتاريخ الإصدار وإجمالي قيمة الصكوك المصدرة وعملة الإصدار.

٧- فئة الصك وقيمته الاسمية ورقمه المسلسل.

٨- العائد الذي يدره الصك أو أساس حسابه ومواعيد أدائه وأية حقوق أخرى يخولها الصك (إن وجدت).

٩- مواعيد وشروط استهلاك الصك.

١٠- الضمانات والتأمينات الخاصة بالحق الذي يمثله الصك في حالة وجودها.

١١- إذا كانت الصكوك قابلة للتحويل إلى أسهم تذكر المواعيد المقررة لاستعمال صاحب الصك لحقه في التحول والأسس التي يتم التحول بناء عليها.

## الفهرس

نحو تصحيح مسار المصرفية الإسلامية

# الصكوك المالية الإسلامية

## الأزمة - المخرج

د. سامى يوسف كمال محمد

دار الفكر العربى

٩٤ ش عباس العقاد - مدينة نصرت : ٢٢٧٥٢٧٩٤